

كتاب بعنوان الشرف الوافي
في علم الفقه والتاريخ والنحو والعروض والقوافي
تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة وحيد
دهره وفريد عصره اسمعيل
ابن أبي بكر المقرئ رضى
الله عنه ونفعنا به

آمين

الحمد لله الذي لا يقصده	الحمد لله الذي لا يقصده	الحمد لله الذي لا يقصده	الحمد لله الذي لا يقصده
معبود الخلق الا الله	ولا اله الا هو سواء وصلى	على سيد البشر رسول	معبود الخلق الا الله
ربنا ما رفيع منار	فلع وأضاء نوراً لم وسطح	علم ان العلم مهباج	ربنا ما رفيع منار
تستضيء به الامة قد	الله واننى عليه وأشرف ما	من العلوم علم	تستضيء به الامة قد
الفقه فن صام	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	طاق فهو كل عليه فلا بد	الفقه فن صام
ل للعباد مما حفظ	به عليهم اركان الاسلام كالخو	والصيام ومنقول ومعقول	ل للعباد مما حفظ
ي يمسر تحصيله	الانام الابعلاء اعلام يدلونهم	الحلال والحرام وكل	ي يمسر تحصيله
فضل يروى عن سنة	نبيه المختار من السيرة و	المبعوث باكرم صحبه	فضل يروى عن سنة
هذا هذائته وصفته	اهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	وسته اللهم اجعلنا	هذا هذائته وصفته
البيد هادين لاضالين	لامضالين وادخلنا في رحمتك اجمعين	فهذا كتاب جليل	البيد هادين لاضالين
كت كتبه لم أسبق	اليه ألقته مختصر في الفقه	ن اعان الله وتم حينئذ	كت كتبه لم أسبق
امرأ على هذا	نعمة من الله لا يوفي شكرها	ولا علم رصعته بمعاني	امرأ على هذا
بديعة بليغة منها	من تاريخ الدولة الرسولية وثى من	في معاني العربية بديع	بديعة بليغة منها
واحرى معدودة اذا	من أوائل سلطوره انتظمت عروضا فقهه	وعلم رابع يحمله	واحرى معدودة اذا
جمعه من آخر كل سطر	في علم القوافي فانفتحت هذه	خمس ع علوم	جمعه من آخر كل سطر
من تأملها عجيب	اختبرتها لا على من سوال ورسم لها من	على غير مثال بخاء مقفها	من تأملها عجيب
وجاء مؤدبا وجاء	مؤرخا وكتاب الطهارة في الماء الطهور وطاهر	نجس قاسم الطهور وحاصل	وجاء مؤدبا وجاء
ل لكل ما باق على صفته	ن غييره ونعني بالطاهر ما استعمل في	الطهارة أو خالط طاهرا	ل لكل ما باق على صفته
الخش تقيره وليس	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	م استعمله ولو كثر وان	الخش تقيره وليس
نا ناله ولم يغيره فغند	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	ان الشمس يكره للانسان	نا ناله ولم يغيره فغند
الاستعمال له في جميع	وقبل في الميف خاصة بواب الانية	استعمال للطاهر منها ليس محرما	الاستعمال له في جميع
س سواء كانت خشباً	والامن النغرين ويكره التضييب بها الا بر	الحاجة اذا قل	س سواء كانت خشباً
ل لكنه وان كان	ما فطهارته تصح ون نجس بمسها ولم	توضاً بما قدم	ل لكنه وان كان

ط	طهارته ظنا	باب السوا	ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة وتغـير في	ي
ا	القم بما	يؤذى	الشام	والجلوس ويستاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يابس مع	ع
ن	ندوة وكل	خشـ	و	من يلبس يجزى	باب الوضوء	في استحباب التسمية قبل	ل
ال	الوضوء	لما فيها من	الين	والبركة ثم ينوى رفع الحدث	والاد	زم ان تقارن اول جرم	م
م	مغسول من وجهه	ولو	بنى	على نية قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو	و
ل	لازمها الى فراغ غسل	الر		جلين فهو حسن ويسن غسل الكف	والا	ستشاق والمضمضة ثم المبالغة	ه
ك	كرهت للصائم اقتداء بر	سول		الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد	د
ا	اقتوا انه بثلاث غسرات	افضل		ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكف	والاخبار	شاهدة بوجوبه بلى ا	ا
ل	لو كان في منابت اللحية	ملو		هامن الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	عنه	من الشعر وبيان	ن
ا	الوجه وحدوده فكذا	ك		يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	يان الماء على الاعضا	ا
ش	شعره وبشره واجب	الا		الراس ففرضه المسح ولو شعر	ه	ويسن مسح	كل ل
ر	رأسه ولا يجزى ما انحدر	ر		عن حده من الشعر ثم رجله مع كعبيه	والافمال	هذه ترتيب العمل	ل
ف	فيها كلها فـ	ض		وتسن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	والتثليث وتخليل المتأبـ	ت
ا	اما التثني ففيه وجوه	الاول		يكراه وقيل لا وقيل يكره بمدد	خول	الحـ ر لا البرد وفي	ي
س	سبيل الله قـ	الاطمان		لتارك الوضوء	باب مسح الخف	مـ مدته	ه
م	مسافرا ثلاث ولا يشترط	الملك		بل يجزى خف مغموص ولا يجزى الا	السا	نر للقدم ولا يجزى	ي
ع	على المخسروق في القول	المنصور		حجته ولا يلبس الا بعد تمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المدة حتى ا	ا
ي	يحدث ولو مسح مسافرا ثم	نو		ي الاقامة أو مسح مقيما	ولم	يقدم بل سافر لم يسبق ق	ق
ل	له الامدة مقيم وظهـ	ر		الرجل من الخف ومباشرتها النجاسة	وكونه	انقضت مدته أو اجنب او	و
ب	بدا بالمرأة الماصبة	الد		م من حيض أو نفاس كل ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم م	م
ن	ندب مسح خطوطا و	ين		ما مسح من أعلى الخف اجزاء و	ا	ن قل ويسن مسح أعلى قدم م	م
ال	الخف وأسفله وتقليل الماء	عمر		له فليعتمده	باب ملينقض الوضوء	انطرح من السيلين وان لم يكن	ن
ع	عادة وتلاصق رجل وامرأة لا	بن		وام ومثلهـ	سائر المحارم	لواوزوال العقل الامن جالس	س

ك	كيفية بفعله ثلاث	كرا	ت والفرض غسلة واحدة وسنته	خمس	غسل الاذى ان	ن
ت	تطليه والحنث واما	م	الفصل على الرأس والتأثير والتأثير وتعد	المضمر	من الشعر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء تدا	خلا	والحيض والجنابة يتعدا داخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يفيض النظر	ظ
ب	بدخول الاثر الاذا عسر	فته	معها بالنية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالخض والدق	و	ان يكون بضر بتسين للجميع	ع
ف	فصاء اناقة لاله الى	سنة	وجهه ويديه والنفل ركن عند اهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة اول	ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كاتقيد	م
ه	هناك وضربتان فصاءدا	و	مسح الوجه وتعدية ومسح اليدين و	زيد	ت المصلاة ايضا	ا
في	في قسول ومبجانه	عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لعطش محترم او تحصيل	ل
ال	النفقة او قضاء الد	ين	ببعضه او وجوده ولم يجبد	ما	يشترط به او وجد الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى او كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل او خشي عدو الو	دخل	اليه او خشي منه عدوا و	وا
ر	رعدة او مرض ربما قا	ست	نفسه منه التناقص او برد يخشى	عليه	منه التناقص وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضجع	مائه	في الوقت تيمم ويقضى فلو تيمم فز	ال	العدو بطل تيممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد احرم او	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن	ن
ا	اراد التيمم له لاله لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلوع ولا يصلي	الانسان	به اكثر من فريضة ويصلي	ي
و	وراءها وقبلها من النـ	ا	فل ماشاء والكسبر مع الجبيرة بالماء وبتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف	و
له	له من الصحيح وبتيمم في	لو	جه واليدين للجريح باب الحيض	واسم	الحيض يقع على الدم المقيد	ق
ب	ببصافات نذكرها	قا	لواو اول سنه تسع واقبله يوم وليس له و	الا	كثر خمسة عشر كالطهر وهو و	و
خ	خداقله وما لاكثره حـ	ثع	فان عبر الاكثر فليد الميض	شارة	تميزه فليترجع اذا	ا
ر	رجعت اليها والصحيح	المشهور	ان التميز مقدم على العادة قا	ذا	فقده ردت الى عاداتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى اقل الحيض	وهذه	تسمى في مطـ	لق
لي	لفظهم المبتدأ والاثـ	نار	المعول عليها مدة الحيض ووقته	ونحوها	التغير اذا نسيتها ثم	ثم
ط	طلبت الخـ	ا	حاطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	للزواج ان يطأها	ا

وَيُحَرِّمُ وَيُحَرِّمُونَ مَعَافِيَهُنَّ غَائِبَةً أَجْمَعًا

وَيُحَرِّمُونَ مَعَافِيَهُنَّ غَائِبَةً أَجْمَعًا

وي	ويحرم وطؤها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة	اضيف الى ذلك عدم التحليل ل
ل	لعبورها في المسجد ولما	تحت الازار وللصوم واذا انقطع حملها	واحد منها وهو الصوم م
و	وبقي سائرهما حتى تغتسل و	م النفس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه واقوله بحجة والاكثر ر
هو	هو سوتون وغالبه ا	ربعون فان عبر فهو كالحيض في الرد الى هذه	المعارف من العادة والتمييز والرد د
ف	في مكن كانت	مبتدأة الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمعر وف انها تحفظ وتطهر ولا تنقف
ع	عن الصلاة بمبادرة اصولته	باب النجاسة وهي الكلال	ب والخنزير وما تولد منها منها
و	والدم والمذي والودي و	جيع والبول والقيح والخر والميت	وهو فيما عدا السمك والجراد ثم
ل	لا ينجس الاذى لكرامته	لوا لا يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيان جلود الميتة اذا ا
ن	نقيت بالدباغ لا الكلال	والخنزير ثم الخمر اذا تخلت فان طرح ما يقع	الاسم عليه فيها مما يخلل ل
م	منع الحكم طهارتها و	نجاسة الكلاب والخنزير لا يطهرها الا بالسد	سبما احدها من بالزغام م
فا	فالما ماسواها فاذا انقا	الفسل عينها ولو باحدة كفى	والفعل وهذا حتم وليس هو و
ع	ع على بول غلام ما اعتا	معدنه الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع للفسل وليس س
ي	ييجزى في بول الجارية بل لا بد	من الفسل باب الصلاة	وما يوجبها والصلاة ليس س
ل	لها موجب سوى الا	سلام والبالوغ من عاقل طاهر ما	عد الموتد والسكران ولو و
ن	نام لم تسقط عنه وا	الاعذار هذه لاتصح منهم الصلاة	الا الصبي فانه يؤمر بها ا
ثم	ثم وقت الظهور	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	سوى ظل الاستواء ولو لو
ا	ازداد اذنى زيادة	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو آخر الاختيار وتتصل صل
ن	نية الجواز بالغروب والمغرب	قته بقدر وضوء واذا نين وخمس ركعات و	مبنى هذا على ما يروا وا
ي	يوم بين جبريل الاوقا	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب نسميها العتمة وثلاث الليل ل
ه	هو آخر الاختيار والجواز	طالع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه الفجر والغداة ونخرج
ا	الوقت منه بطول الشمس و	اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت	رفع درجة وتقضى الفاشنة ثم ثم
ج	جولة القول انه ان عصي	بتأخيرها واجب فوروا لا فعلى التراخي	و يسحب ترتيب القضاء اذا خال ال
ز	زمن الحاضرة متسعا فان	ضيقه بدأهم باب الاذان	المؤذن سنة وترتيب حروف

١	لاذان شرطه يسـ	ذلك	للحاضرة والاولى من الفوائت ويقم للباقي	و	لاتؤذن المرأة وتقسم ولو
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح افضل من الامامة ويثنى وتفرد الا	ج	ت السنة بترتيب له وادراجها
٣	مع تنبيه لفظ الاقامة و	صاحب	الصوت الجهـ وورى الحسن اولى	و	العلماء باشـ تراط ذكر عاقل
ق	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ومـ مجده جاعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للمصوت به ولا يصح
ب	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير يندب للمجد مؤذنان فادليستعـ الا	بالضم	لاثنين اليـ المـ يضر
و	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والعادلة والنصب	له بهـ	يرا فان ترك
ض	ضربا جازا لـ	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهـ راجاءـ
ا	اصبعيه في صماخيه فان ابى	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مسـ	و	في الجميعـ
ل	اليمن والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	ا	الصبح بهـ زوال وال
ع	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصدى الامام	لجـ	يان رزق المؤذن ويجمل جمل
ر	رزقه اجرة وقيل ذلك من	الحرام	بابـ ترا العورة اي اخذ طرفه	بالكسر	عن نظـ
و	واجب عليه سترها	سرا	وعملانية وقيل لا تجب في الخلوة	والجزم	بوجوبه الا في موقف
ض	ضرورة اصح ويسن ان	يا	ق الى الصلاة في قيص ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير ويعني عمافي الحر
وال	والاطراف منه ولا يقرأ	ة	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	الحر	قماعد الوجه والكفين وليست
ع	عمورة الامة الا كالأرجل	ومن	وجدت رقبة ترقبـ ثم دبره وليس له تر	كه	وسـ ترغيره فان اعوزه
ر	رياش صلى عريانا ولا اعادة	عليه	باب طهارة البدن وما يصلـ في	و	عليه تبطل صلاة المصلـ اذا
و	وقـ تعليه نجاسة و	العهد	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس الانزعه وان	نصب	في ترعه الا اذا حمل
ض	ضرره تلف ويعني عن قليل	من	دم البراغيث والفصد والبثرات وكذا ان يبرس	الجميع في	الاصح وكـر فيما يروى
هـ	هنا الصلاة في طريق وحمامه	(سارح)	ابل لا غنم ويحرم في المغصوب والحرير الاعلى	الاناث	ويصح في جميع الاحوال وال
وال	والانسان اذا تنجس احد قوبيه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال استقبال	كسر	البيت لازم للصلى ولا يـذر
جز	جزما الا بشدة الخوف وبياح	له	تركه في نافله سفر سواء كان سفر	هـ	طويلا او قصيرا او استبعد
الا	الاخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المتنقل المسافر	مثل	الماشي ومن ينعطف
م	مركوبه ويسترسـل حيث	رسل	لزمه الاستقبال بالاحرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو

ن	نأى عن الزممه ذلك بالنظن و	اهل مكة	يلزمهم	هم ذلك يمين	وا	لبعيد اذا اخبره عالم وقال ال
ن	نهج القبلة هناك قبل	الخبر	وان اخبره مجتهد فلا ومن صلي	بو	سط الكعبة أو عليها حجت	ت
ص	صلاته اذا صلي و	الى يديه	سترة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سترة فلا ومن بان له الخطا ا	ا
ف	في اسـ نقباله أعاد	و	الله أعلم	باب صفة الصلاة	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس
ا	الزموا النطق ويعين الرتبة	لما	فيها ويكني لغيره انية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويـ وازي	ي
ل	لعظ التكبير بالنية وندب	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبعدها	ك	بضعهما تحت صدره ولا باس	س
ب	بوضع اليمين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم ياتي بدعاء الاستفتاح	و	يتقوذ ويقرا الفاتحة وهو و	و
ي	يرتل وقراءتها فرض والتخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	جو	نه في الجهرية على قراءتها وأما	ا
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذ	وجد	الامى من علمه الفاتحة تعلمها واذ	ك و	اجب فان عجز عن ابدل	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدره من	سائرا	لقرآن فان عجز فذكر فان عجز	فو	قوافق قدرها وعليه أن يردد	د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يدها ركعته مطمئنا وذا	ك	هو الفرض وماعداه دخيل	ل
لا	لاكمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان رب العظيم وهو و	و
خير	خير ويكرره ثلاثا فاذا	تي	بذلك اعتدل حتى يطمئنا	ذ	لك فرض والوصل	ل
ل	له بالتحميم والذكر المعروف	الى	آخره سنة ثم يصعد بجبهته وأنفه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو و	و
ل	لم يصعد الا على الجبهة كفي و	الر	جل يستحب له المجافاة واقبال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنسا	ا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	في التسبيح المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لدو الدخول للبلد والخروج	ل
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب الخراج اليمنى ظاهرا	او نصبها	وافتراش اليسرى ولا يخفا	فا
ت	تلك الهيئة فلو	خرج	رجليه من تحت كره الا في آخر الصلاة وباتي	بالا	ذكر ثم يصعد ثانية وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستجابها الاكثرون ولا يخاف	لف	ان الثانية في جميع ما روي	رو
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	بو	فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	و جر	ت السنة أن يتشهد وهو هو	هو
م	مقبوض أصابع عناءه دو	ن	المسجدة على نخذه واليسرى مبسوطة وبشر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي	ل
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة ياتي فيه	با	الصلاة على النبي ونهى	ي
ا	ان يرد عليها وقيل هي	دخلها	النهي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	لياء	ت فيه بالصلاة على الا ل ويستحب	ا

ل	له أن يدعى وآخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الحاضرين والايثار	سنة وفي وجده لنا	نا
ض	ضيف يجب الاول	وفرق	بين الركعات باختصاص الاولين بالسورة	للموت زيادة على	على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا نزلت	نام نازلة اسقطوا	ها
ب	بالقنوت سواء أصابت	أموالا	أو أديانا بباب صلاة المتطوع لا محالة	في ان الصلاة من أفضل	ل
و	وجوه القرب وانها	عظيمة	الثواب والتجود وسط الليل افضل والنصب	بقيام كل الليلى	ق
ال	الكل القول بكرهاته	وطلب	التنفل في غفلات الناس واخفاؤه والخص	به أفضل ومنه ما خصص	ص
ق	قيامه وشرع في	جماعة (وافضل	له العبد ان ثم الكسوف ثم الاستسقاء والا فضل منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد
ب	بعده هذه للرواتب فيأتي	من	قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و	ربع قبل الظهر وقبل العصر و	هـ
ض	ضايق في اثباته بعض	ا	العلماء وركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	ت بالوتر وأدى الصلاة هو	و
ا	ان يأتي بثلاث وأقل	الامر ان	يصليه ركعة واكثره احدى عشرة وصلاته	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والضحى وهو من	التيان وتحيية من ورد	رد
قا	قادم الميجدر كعتان	ما	لم يجانس (باب سجدة التلاوة) وفي اربع عشرة	منها في الحج وصية عرفة	ف
طا	طالبها انها للشكر	فا	سجدة أحرم مكبر ارفا يديه بسجدة لا	وفي القول الراجح	ح
ل	لا يشهد بدبل يسلم	ومهم	من قال يتشهد ومن سجدها في الصلاة كبر الله	ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فاجأه نعمة	كبير	ة أو اندفع عنه ضرر أو عذو سجدة	شكرا ويشترط فيها ما سلف	ف
م	من الطهارة وجميع	الامر	المشروط في الصلاة بباب ما يفسد	الصلاة) حدث الساهي والعامد	مد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرة النجاسة فان وقعت يابسة فتحاها فورا	فكنا) اسلم منها وتبطل بكشف السترة فلو	و
ا	ازالتها يريح فسقطت	رزا	على الفور لم تبطل وتقطع النيّة و	بالو	لي
ل	لقيا غائب وبالحج	الدين	فلوترك فرضا من فروضها عامدا	او	ن
س	سائرها أو تكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلت	وفتحه	ي
ا	الصلاة أو تنهض مختارا	بز	زحرفين وتبطل بفتحك استدعاء	وجره	ن
ك	كثيرا بطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بتعمد الاكل و	با	ق
ن	نعم سهوه كعمده ولا بأس	س	باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	لياء	ب

الدين فاعلم ان فاعلم ان ثمانية اس

منه في سنة ١٠٠٠

ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل	ل
م	مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشبهه أو يداخ الخبذين كرهه	المشون	أمامه ان رأوا	ا
ال	السترة بين يديه	وا	ر يكبوها أعوا والافلاثم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جعل	ل
م	ما بين يديه خطا كفي و	كر	ه نظره الى السماء باب سجود السهو	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر	ر
د	دونه في شك في عدد	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وندب	ن	يسجد للسهو ولو	و
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهيا الى	ي
د	دون القيام ثم عاد	لم ينصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة	مكسورة	انه يسجد ولا شيء	ي
ف	فاعلم على من سها	بعد	الامام واداسها امامه سجد لسهو	ونو	جب الفارقة بينهما	ن
ا	ان ترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض و	ن	ككان عامدا ثم ثم	ثم
ن	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال ال	ال
ر	فاعلم بان ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا	تا
ث	ثبت السجود فنسبه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس	س
م	معرفة طوله وقصره با	لقا	دير بل بالعرف باب أوقات نهى عن	الفتح	لباب الصلاة فيها وهي	ي
ا	أول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس	س
ن	نعم بالنهي جميع صلوا	ته	بل لا يكره شيء منها بمكة ولما	أضيف	الى سبب كعائنة وجنازة ولو	و
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره باب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو هو	هو
ه	هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم	حد	ه وتسحب للامام واجرها	ا
ا	اذا كثر الجمع أفضل و	قد	م أبعاد المسجدين اذا كان الا بعد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف	لف
ج	جماعة به ومتى	ار(ادفرا	قهم بطلت وكره لغير الامام اقامتها بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس	س
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر لغريم	ورفع	الى ظالم وأكل ما يتأذا	ا
ا	الجلوس به كالبص	عد	منه الفعل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة والاذكار ولك	ك
ل	استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيها ان	ن
ل	لم يطل انتظار الامام	له	ومن أدركه راكما أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينه وبين	ن

الجنز والجنز والذي ذهب من عروضة وفيه

الجنز والجنز والذي ذهب من عروضة وفيه

م	من يأت به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوفا	الجميع	حرام وتحسب أن أدرك منها
ج	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام باب فضة الأئمة الأولى	با	لتقدم ذوو الكمال
وا	واذا اجتمعوا فالوالمى	يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثالثا لاقفه ثم الاقرأ وروى روى
و	وجهه ان الاقفه والاقراء	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب	ن	الاورع بعدها ثم يرجح
ال	الاسبق على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	أن يكون الفاسق أء ر ف رف
م	من العدل بالفقه فتر	ى	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم له	يكروهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك
ز	زائل العقل وغيره ذين	عشر	ة كافر واخر س وارت والنخ ولى مستحاضة	و	الخنثى في حق الرجال ال
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	ين	والمتنجس ولان يغير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجسر في حرف
ال	الذكاف من اياك وأ	عا	د المؤتمهم لا بالمحدث وفي الامى وجهه	والحرم بهذه	التردد فى ى
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والاخران تبع ع
ى	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضخ الحكم اذا حضر ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبي	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف ف
هـ	هـ ولاء بموضع مقار	ر	بالامام فى الصحراء يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثمائة ذراع والاقرب ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	ق أم اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما ا
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كانا أو أحدهما فى غير المسجد لم يجوز وأ	ما	المعبد فمكل بناء وكل ل
عر	عرصة منه فى حكم	الله	موضع للجماعة وان بهد ومن القر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد د
و	وجهه انه لا يضر وتقف ا	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريضة)	و	من يحز عن القيام أو توخى نى
ض	ضرها منه جاز	ت	صلاته قاعدة ان يحز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويؤتى ولو آل د
هـ	هـ هذا به الى ان يحز ان	يو	فى رأسه أو مأ بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو و
و	وسط الصلاة قا	م	وأتم صلاته (باب صلاة المسافر) وا	لماضى	فى حاجته له الترخص ص
ضر	ضرورة للسفر	التا	م وهو ستة وأربعون ميلا فى مباح لا	مثل	سفر الآبق والمشغول ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا افارق بينان البلد	صلى	الظاهر والعصر والعشاء كلها ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه أ	وشك	هل أحرم مسافرا أو مقيما أو
ز	زاحم مصليا غير	ذی	سفرا ولا يعلم حاله فصلى خلفه أ	و	لم ينو الفصر أتم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعين يوما صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينو و
ث	ثم أقامه يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	الغنى عشرة أيام هذا
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه والمسافر الجمع	وبعد ويؤخر بين ظهر وعصر كما روى	وى
ب	بوقت أحدهما ومغرب	و	عشاء كذلك وليلة قديم شروط	وهو	ان تكون الاولى منهما
س	سابقة وان ينوي ما	أر	أده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مر	يده في وقت الثانية لا
ي	يلزمه الا ان يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فو	انها والتقديم للنازل أولى ولو
ط	طرات وهو سائر آخر	شهيد	نابذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال ال
م	من القبلة وحارب عدو	أقله	مباح رتبهم الامام صفيين وصلى بهم	ثم	إذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العدو ولم يك يك
ت	تجاه القبلة أحرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقته وأتمت و	أحر	من بعده الاخرى ثم يقومون و
ف	في تشمده فيخرجون	عما	بقى عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ في المغرب ب
ع	على الصحيح بالاولين ركعتين وأو	ليك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع ع
ل	لنا قول يوجبها فيها و	له	مستند من الكتاب أما إذا التحم	ا	القتال واشتد
و	فأعلم أنهم يصلون رجالا	و	ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وان جرح و	صب	جرحه دماء في عنقا
ن	نعم لو تطلع بها شيء و	كان مستغنيا	عن لقاءه باب صلاة الجمعة وهو وجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ثم	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط باعذار
ا	الجماعة ويكون المذور	محسنا	إذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصل في الظهور وهو و
ن	نقى من الاعذار وفي	ظنه	ان الجمعة لم تنفسه لم يصح في قول	محزوم	باحتها بل يحرم عليه في
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكافرا	و	مستوطنا تارك الظعن والخروج
هـ	هذا الذي نعتاده أر	با	البادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها يخطب قبلها
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للهدوء والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بذلك صوته ويقرأ في أحد حد

جزئها ابتها والاشارة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابهاطهارة وسستر ولا تصح	ح
الخطبة الا بالعدد الذي	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين شرط بحسب روف	د
استعملتها العرب و	يجب الترتيب الصحيح ولا يجب وندب	نصب	منبر وان يقبل على الرجال ال	هـ
مسلم ويجلس للاذان و	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرها والممد	م
خير في الصلاة ولا بأ	باطهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و	خ
بالجمعة والمناقضين و	أعلم بباب هيئة الجمعة يست	غسل	الجسم لها حال ال	ب
وجهته للخروج ويجزى بعد	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويربـل ل	و
تتسا ويتطيب عند روا	ويأخذ من ظفره وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويكر ويغنى ي	ن
اليها بسكينة ويقرا الكهف	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات والصلين ن	ال
على النبي فيه ويسأل	والمغفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون	ع
ركوعه الاتحية المسجد ثم	ليخففها ويستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب ب	ر
ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	به وأتموها جمعة واعتد لها أتمها	الفاعل	لذلك ظهرا وفي وجهه شاع	و
ضمه يحرم بالظهر والذي	بين العلماء يحتمل انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقع له فقد د	ض
وافق امامه في الحما ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعارا للاسلام يحضرها ا	و
الرجال والنساء والصبيان وبا	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل	ال
ض ضوء النهار بطول الشمس ثم	دمت الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مراجعة للاضحية وصلى	ض
ركعتي الفطر وقت اد	لضحي واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الانحى فاذا ذا	ن
بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سميع تكبيرات ن	ب
وفي الثانية يكبر خمسا و	يرفع اليه ويصلي بقاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة بحرك	و
الخطوات فيها با	عاء الى التوبة وبخراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عيدها وأما وأما	الخ
بالاضحية في عيدها وندب	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا ا	ب
ندب التكبير ليلتي العيدين ومتو	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحركات	ن
الى الاحرام بصلاة العيد في القول	الصحيح والحاج لا يكبر ليلته الاضحية بل	يد	يم التليية فهي	ا

س	سبيله الى ظهور النحر	وما	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ما صلا	ا
ق	قضاء كانت أو أداء لا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
ق	أطاله الله في مـ	ز	مطاعته باب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث	ثنائية يحرم بها ركعتين	بيد	أه يأق في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو	و
ي	يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائة والر كوع كما قد	مت	أربعة يسج في الاول منها	ا
ال	الى قـ درمئة	ا	درمئتين في الثاني وسبعون وخسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س	سنة الكسوف	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	وأخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
الك	اكثر الدعاء والتصدق من	الملك	بشي فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فحينئذ	ذ
ن	نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو	و
ث	ثارت أوقات صلوات معافا	انظر	بالصواب يقدم اخوفهن فونان استوا	عل	الجنزة قبل الكسوف هو	و
م	مصيب وان اجتمع الزوال والكسوف	قدم	الكسوف باب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء	ا
ا	الاودية والانهار	من	الماس أمرها بالتوبة والخروج للصلاة وا	غا	تكمل الفضيلة بالتوجيه	ب
ل	لهم الى المصلى بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قيل	صائم يتخشع وشكوا	و
وا	والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون اليها ثم فاذا	ا
فر	فرغوا من الاجتماع وكانت	وكانت	الصلاة صلواتها ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م	ما كان من التكبير فيبد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	ن
ف	في الدعاء ببسط الرحمة في	اقطع	الارض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه و	الحا	ضرون يحولون ثم يتركوا وا	وا
ا	أرديتهم لا يحدثون لها نر	عا	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجري	ن
ع	عين الماء وأول المطر	و	يغتسل فيه باب صلاة الجنائز	لا	ولي للكل ان يستعدوا وا	وا
ل	للموت وبردون مظا	لما	ويجئدون نوبة وذلك للريض أهم فا	ن	حضرة الوفا والمستحب ان يحول	ل
ت	تلقاه القبلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان	ن
ن	نزعت روحه وهذا	وعلموا	موته عن عنينا وشهد لحياه ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى فا	فا

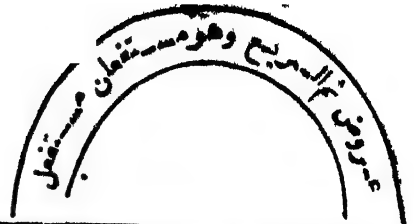
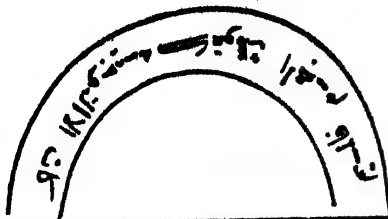
س	سجاء وفعل ما يبرى به	من دينه وشعر في بجه — يزهو	يقدم	في غسله وحيث — ذ
ت	ترتيب الولاية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم أبوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالنكاح ولا يخفى فا
هـ	هذا ثم الرجال الاجانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جمع — ل
ا	الغسل للنساء الاقارب وترو	اكال رجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بمدهنت وتأنر ر
ج	جنس المحارم بـ — د	وعند عدم المذكورين يميم الميت ثم يستتر الميم	تأخر	طرفه ويده عن النظر والمس س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و سر	ح شعره بما وسدر شقه الايسر ثم الايسر	وجمع	بينهما بغسله ومسح ح
ا	احشاءه وعصرها هـ كذا	ثلاث مران يفعل في كل غسلة كافي	الابتداء	فان لم يطه — ر ر
ا	ا — — تدعى بالماء وادا	م غسله حتى يطهر ويكون وتراو يجعل في	كل	غسله ككافورا وذلك ك
عمل	عمل مستحب أعنى التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بخروج نجاسة بل يجري غسلها ولا يقرب	ا	لميت طيبا اذا مات محمرا ما
قط	قط واذا انم — را الميت حتى	شق غسله يعم باب الكفن يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة لزم	زوجها والفقير بجه — زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقه وان كان رجلا ا
ف	فالافضل ثلاثة أبواب فـ ابا	الاخسة جاز والثلاثة لفائف وان زاد	به	فقميمص وعمامة والافضل ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	اكانت او ثيبا ازوار وقيص ولما فتن	ولم	يختار والا البياض وطيب ت
ل	لان الخنوط والكافور وفا	ية تقوى البس — دن في — دره فيها و	يعمل	حنوطا في قطنة ويضعها ا
ع	على المنافذ والمواضع التي تلى	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) لنس س
د	رجل أولى بالصلاة عليه من أبيه	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا	دل رجل رجلان في ي
و	وجوه القرب و	تنازعافا لسن أولى ويقدم الى الامام المكا	مل	فضلا هـ ذا في مجلس س
ض	ضم جنازا وقدموا د	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ويصلي	من	بمدها على النبي وآله ثم يكبر ويؤد و
و	والمأثور أولى فان اخل	به لم يضرب ثم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمه و	العو	د الى الثانية سنة اما ا
ا	الذي هو فيها لا ز	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لنبي و	ادنى الدعاء للميت والسلام ويصلح ل
ل	لها كل موضع من بيد	أو مسجد وغيرهما المسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات بخذو ذو
ضر	ضر ضرورة حذوا امامه ثم	اذا سلم أتى بما بقي متواليا ومن فاتته	وهو	من يلزمه فرضها أبع ح

ب	بان يصلى عليه ابا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه	ر
و	وصلى عليه ودفن	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخره	مع النجاشي مشهور وحكم	م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة وثمان	ثما	نمة عشر يومه نسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يلفها مثله	كفن ودفن والشهد اذا	ا
ق	قضا في الحرب وما افرق الفريقان	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز	اذا	بقي حتى انقضت لم يبق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موتى المسلمين كفار او لم يتميزوا	كان	المصلى ينوي بالقلب	ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما	باب الدفن	ذاجلت الجنائزة فلا فضل	ل
ا	المشي امامها والدفن فرض	على (الك	فاية والرجال اولى به والتقديم على ترتيب	سما	هم في الغسل كما	ا
س	سبق والتعميق سنة لانه	أ	ويحدو يسئل من قبل رأسه	و	يفجع على عينه مسقبلا ويجعل	ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعر	رهنالك بل يباشر بخرجه الارض ويدفنون	احدا	واحد ولا يردف	ق
ا	اثنان للضرورة ويقدم	في	اللحد افضلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه	ب
ط	طريق القبلة واجب والمحن	ر	انه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبر	زيد	ارتفاعا عن الارض شبرا ولا يباح	ج
م	مظلة ولا بناء وترا	بيع (ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب الغير الذكور	ر
ت	تركها ويصلى عليه	الاو	لي ان ياتي بالمأثور وتستحب التعزية	ترفع	بعيد ثلاث والجلوس لذلك	ك
ح	حتى يقصد رجا	ل	يكروه والتعزية هي الجل على الصبر	زيد	في الدعاء لليت وله	ه
ر	رعاية للميت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقربه الكافر والكافر بالمسلم	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء بالزرع	استولى	عليه لكن يحرم النذب واللطم	بالا	يدي وغيرها وسواء قبل قبل	ل
ي	يموت الميت أو بعده	و	ان يحتسب ويستحب لغير اهل الميت في	بتداء	خزنها ان يصنعوا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفيهم	في	يومهم وليتهم	وسائر	ركان الاسلام من قال	ب
من	منكرها وجوبها كفرا	جما	علا وتجب الاعلى مسلم حرلا العبد	لانه	لا يستقل بملك ولا الكافر	ر
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا ابقينا ما له وفيه خلاف	خبره	وأحكامه تروى	وى
ف	في باب وفي المغصوب	الا	جوة قبل استبقائها قولان	و	تجب في المواشي والنبات وفي	في
ا	الناض وعروض التجارة	ولى	الصبي والمجنون يخرجها من مالهما	حر	م منعها وتجب أيضا	ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كل	ل

م	منها الزكاة لكن لا تلتز	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجذ	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه وجفاف الثمار خمسة أوسق و	بمدها	ذا يدخ	ر في
و	وعائه وقشره كالارز ونحوه	ه	به عشرة ويكمل النصاب بفترة عام وزرعه	فيما	العلماء انه الاصح	ح
ه	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ظهر	لتحصيل السقي أثر	ر
و	ومؤنة مثل السقي	ب	ضع الدواليب ونحوها فنصف العشر وان سقى	من	هذا وهذا أخرج ذلك	ك
م	مقسطاً على ماسقى	بكر	أو غـيرـه باب زكاة	الد	راهم والدنانير الذهب والفضة	ه
ت	تجب فيها الزكاة و	و	ذلك اذا بلغ نصاباً فما زاد فاذا	ار	الحول وفي ملكه اما	ا
ف	فضة مائتا درهم	ا	(وذهب عشرون مثقالاً ربع العشر ولا يلجى	الى	تكميل أحدهما بالآخر بل	ل
ا	الردى من الانواع يكمل بها	لحسن	منها ولا زكاة في حلى مباح	باب زكاة	المر	ر
ع	رضاً بنصاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	ص	في الاثمان وروى	وى
ل	للأصطخري وجهه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب سائمة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للقيمة أو	و
ن	نقد دون النصاب	فا	ن حوله ينقد من وقت الشراء و	كذلك	لورد الى النقـد في أثناء	ا
س	سنه وهو دون النصاب فا	دار	ه للتجارة واشترى به استأنف الحول و	سائر	يقوم برأس المال ان حصل	ل
ت	تملكه بنقد والا بنقد	ا	لبالدوار يح تابع للأصل ما لم ينض	واذا	ملك ماله أو باع من	ن
ه	هذه السائمة نصاباً وقصداً	لحيلة	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أضيف	الى التجارة أصـ	فا
ا	أخرى لما ينقطع الحول	و	الله أعـ	لم	باب زكاة	ا
جز	جزأ من التقدين وكان ما	قبض	نصاباً من معدن في ارض يملكها ولم يقع	سم	الملك عليها لاحـد	ح
ا	انه يلزمه في الحول ربع العشر و	على	القول الاخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال النصاب ان استمر	ر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ى العمل لغيره ذل لم يضم وان كان ذ	ا	لـ	ك
بعد	بعد ومثله الر كاز وتساو	يهما	(في اشتراط النصاب وعدم الحول محكوم به و	سم	الركاز يقع على مادفنه	ه
ه	هلاك الجاهليته ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسلام فهو لقطه	فا	ن كان جاهلياً وأحيـا	ا
الر	الرجل الارض ملكها	ود	خل الر كاز في ملكه فان باعها لم يملكه	لشأن	وواجبه الخمس وهذا القول	ل
جز	جزـزم العلماء به بلادفا	ع	(و مصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر)	يجر	ى وجوبها على من هو	و

مسلم	حرف فضل عن قوت	الكل	عن تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب	ر	أس المال النقص	ص
ت	تقضى أنه يبـ	في	النفقة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحوه	بالإضافة	لوجوب قبـ	ل
ف	في الفطرة على المؤ	دا	عنه ثم يتحمل المؤدى ثم انا	نقول	الصحيح انه	و
ع	عـز ولم يقـد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم أب وقالوا	ا
ل	لا يلزم زوجه معسر والكل نا	دب	لها ان تخرج عن نفسها أو ما فطرة الناشئة	فلا	تجب على الزوج مع	ع
ن	نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل	ن	يسادر باخراجها ويجعل	ل
س	سابقا للصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطرا ثم	ودارها لا	مربا بالقضاء والواجب صاع ثم	م
ت	تقـدبره بالسوزن أ	حصن	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	زيد	خمسة اسباع قفلة وكان	ان
هـ	هـذا من قوت البـ	تعر	زوتهم فمدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الركة أجزأ	ا
ا	اخراجـه ويجزئ الاقط واللبن	المحروس	ضبطا بأنه يأتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاته من قوت فعدل	ل
ج	جود الى أعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليمكن جنسا واحدا	فلانا	خذصاعا من جنسين وان	ن
ز	زاد أحدهما بمـ	سنه	على الواجب باب قسم الصدقات من منهها	ثم وزيدا	دبا في قول مغلط	ط
ا	اخـذها ونصف مـ	فـن	نخسين دينه ارايـوخذ خمسة وعشرون ونصف وثن زكا	بالا	كن الاصح لا يلزم	م
ثم	ثم ان ادعى عـدم	و	جوبها عليه وذكر لذلك سببا او	ضافة	الى ما يخالف الظاهر لم	م
ا	اخلافه في وجهه وان تأ	ست	نفسه بالسلف وأخرجها عاله بالبركة	و	ان مات قدمت على الديون مطلقا	و
ل	لتعلقها بالـين والا	ما	م اذا أتلفها من غير مسألة ضمنها	الحـر	ج عليه ان لم يـرم ولو	و
هـز	هـزـه الفقراء للـما	ية	في الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالـر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعا سألوا منه	اخذ	ها فهي من ضمان الفقراء ولا تجزئ الصدقة	التي	بها الا اذا اتفق	ق
و	وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الحول فان مات قبل الحول أو	ترفع	واسـتغنى عنها بشئ	ي
هو	هو من غيرها فالعلماء فيما	ملو	ه يقولون لا يجزئـه وله ان يسـترجع منهم	الا	اذ لم يـبين عند	د
م	ماسـلم انها زكا	•	مجهلة وصرفها الى الامام أفضل اذا انتشر	سما	عاعنه فعل المعروف	ف
فا	فان كان جائرا فالافضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	العبرة بـالمال ولا	ا
ع	عـذر له من النية و	التا	خير للنية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان	تنصب	وكيلا وفويت ولم	لم

ي	ينوهوا جزاء وأهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزئ إلا الحر العقيق	ال (مين)	ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق	ق
ل	له واحد ا كان أو	عشر	ة على قدر الحاجة وله أجرة عمله واختامت الا	خبار	في الفقير ومذهبنا في	ي
ن	نقته انه من ليس له	من (المال	والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمسكين عنده	د
س	سائر اصحابنا من لم يشهد هذه العز	القعدة	الترية بل يجذب بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون	ي
ت	تقول والبننة محكمة فتلزمه	و	لو ادعى انه غدير كسوب	وكان	قويا قبل منه بمجرد	ي
ه	هذه الدعوى بلا عين	فيها	ثم المؤلعة وهم كل مسلم ضعيف البينة اذا	وليت	اليه خير احسن سلامه أو	أو
ا	أصيل في الشرف يرجى اسلام	احوته	ونظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا قاتلوا	ولعل	في الاصحاب من هو مردف	و
ج	جزاهاهم باهل المصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هذا	ا
ا	المصنف جمع بين	سنة	الغزاة والمؤافاة فيعطى هم ما وبعضهم	يقول	الممراد ان القوم وم	وم
س	ساو والمطائفتين فيخير في	احدى	العطيتين اما مع الغزاة او المؤلفة	ان	شاء ثم المكاتبون وليس	س
ت	تقبل الدعوى من	و (احد	لذلك الكتابة الابينة أو اقرار سيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدى فلو امسا	سا
ع	عليه مائة ووجد	خمس	ردناه مثله فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم ثم	ثم
م	من غرم مالا أصح له أو	ادم (بين	الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	انصب	لها الفيرة والغرم المجرد	ي
ل	لمصلحة نفسه لا يراد فيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله العزاة أو	ريد	هم وصفا بابهم الذين لا لا	لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	اغنى وغیره وابن السبيل المسافر من أراد	بان	يسافر لرغبتهم المعاصي	ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	سد	اد حاجته ذهبابا بابا اذا ثبتت حاجته	ورفعت	بها البينة ولا تحمل	ل
ز	زكاة لمخالف في	الدين	ولا هاتمي ومطالبي باب صد	قا	ت التطوع في الصدقة لا يجوز	ز
و	وهو محتاج اليها مثل	بن	وغیره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	عيا	رس المصبر على الازمة	مه
ا	اثم اذا اتى على ماله و	عمه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضل من من	من
ا	الكفاية ثنى فالوجه	الحسن	ان تصدقه باب الصيام قد ثبت في	الخير	كون صوم رمضان ركنا	ا
ل	لازما من أركان الاسلام	ور	وبة الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	لان	يحصل الوجوب وبقبل فيه عدل	ل
ر	راه فان قامت عند القا	ضى	بننة في يوم الشك أمسكوا وقصوا	ومثله	في الامسالك معطرا راج	ح
م	مسافرا الى بلد بعيد عنه	في	سفينة فوجد أهله صياما وبحري الاسير	لعل	يصادفه الشهر أو شهر	ر



عر	عرفه وعاشوراء كذلك	و اذا (منه)	مستحبة والايام البيض وستة من شوال	ومن (اصبح)	متطوعا بصوم او بركعات	كان
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى	فريضة	الصوم او الصلاة حرم القطع عليه	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضميف ومن دخل في تطوع	الحج (و)	العمرة لزمه اتمامها والصوم في يوم فطرو	اضحى	وايام تشرى لا يحل	ل
تم	ان صامها لم يصح	ويكره	يوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	المندوبات	ويستحب كل وقت الا	ا
ا	انه في العشر الاو	خر	من رمضان افضل لطالب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انه	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخر	ج (منها)	ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع او	في (نذر)	ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه ان يثا	بر	عليها فان اوجبت	ت
ز	رواحه عن المعتكف	شوا	غسل كالمريض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن	ل	الاعتكاف عنه او اداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	في	امر له منه بدكار يارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التمتع وبطل فيه	به
و	ولو خرج من المسجد الى	البر	او جامع امراته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضر وذلك	ل
هو	هو المنارة الخارجة	والمرأ	في على باب ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتي	لو كذب في قول قول	قول
م	مولي وزوج ولا يكتب أن ير	كب	ذلك بلا اذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ل
س	سبيلها الوجوب وهي	تساير	في كذب من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجهه عليه أدائه	في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بدل ينصرف	ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه يستطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب	لبحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للبرئ يأتى الصبي	بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غيره فلا يأتى به ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح ان ما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر يصرف	ف
م	من مال المولى	ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	د	ونحوه ذهابا وايابا فمن المثل فان	رفعت	قيمته عن ثمن المثل	ل
ت	تعد ذر الوجوب ولا مد	خل	للوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
و	فعلها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشى والسقيم	يم

ن	نشترط له الراحة وان كان	في اطرف	الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غشير	ر
م	منخفض والنوع الثاني شج	عسا	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجر به أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره	فيجب عليه أيضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ	ي
ع	عمرة ومن كان	محرم	بالج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهر ورشوقا قالوا وا	وا
و	والقعدة وعشر الحجة فحرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قا (لوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاق فحرم به مرة في أشهر الحج ولم	يما	طس بل حج من عامه ولم يرح	ح
ا	الى الميقات لزومه دم فلو	عا (د	الى الميقات وأحرم به أو كان حاضر لم يلزمه	لانه	لم يوجب به شيء غشير	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضره كالتمتع وا	خبر	وأن حاضره من كان بمكة كة	كة
س	ساكننا وكذلك قري	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثا واستنكا	ن حتى	يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة	ه
ه	هذه في القضاء وبين ما	اقي	به من السبعة بباب المواقيت ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات	ات
ا	السدني ذوالحليفة والشامى	با	الحجة والمصرى مثله واليمنى يلزم ولنجده وماوا (لا	ها	قرن والعراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	احرم بمحذاة بعدهما ومن دون الميقات اوفى	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائرا للبيت ناسكا لحجا	و	زالمقات وأحرم دونه لزومه دم والمعر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام	آتم (و	قيل من ديرة اهله (باب الاحرام) ومن سنه	التي	تقدمه غسل ثم يحرم وهو هو	هو
م	مكشوف الرأس به مرة أو	ح	ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحته لا لارتحال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم	بعد ان يلبس ازارا ودهاء ابيضين و	الاولى	ان يصلي ركعتين والاحرام بمقيد	قد
عر	عرف أولى وهو الآخر	ا (م	بمدين وان احرم مطلقا صرفه الى ما شاء من	فمال	الحج والعمر مرة ولو لونا	ا
وض	وض ضمن احرامه حجاً وعمره	جمع (له ذ	لك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند المض	يقية وتغاير الاحوال	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	ويرفع به صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ما شاء من دفع	خطب	وجلب خير ولا يباي في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و	ستر الرأس وتجب بذلك الفدية وللنساء ان	ولن	ذلك الا القفازين للبد	د
ها	ها هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	سما عمله في بدن وفي في	في
م	ملبوس حرام ع	الرجال والنسا	وكذا دهن شعر الرأس واللحية لاشعرأ	ذن	وبدن والفسدية فيه تلزم	لزم

حرم الله ووجب صرفه	الى	فقراء الحرم (باب صفة الحج) اذا	لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ
كغسل الاحرام وجسد	الله (ثم)	دخل من أعلاه وفي الخروج يخرج من اسفلها) و	و	اذا رأى البيت ومنزل ومن
ثم بازائه اصطبع	وكسا	عائنه الايسر بطرفي ردائه وطاف من الجرا) لا	لا	سود واستلمه وقبله وحاذ
الجبر ووجهه	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فالاستلام	م	له سنة فيطوف سبعا برمل
منها في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعة وكلما حاذى الركنين كان	الامر	في التقبيل والاستلام
نحو ما كان ويأتى بالبد	عا	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمل المرأة	ولا	تضطجع واذا فارق
سنة أو طهارة أو طاف	د	اثر على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر (أو)	في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام
ركعتين ثم يخرج	سا	ثرا الى الصفا من بابه ويسمي فيبدأ به وورد	النهي	عن البداية بالمسروعة ولا
حساب للبتدي بها بالشوط	لما	في به أولا حتى يأتى الصفا فيبدأ به	و	الاولى ان يرق عليه الرجل
وهو وهو سنة مأثورة و	غا (بة)	ما يرق فامة ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع (السمي)	حرك	دابته وسعى ثم يركب
مشيه الى المسروعة و	غا (بسمي)	الرجل وتسمى المرأة ثم يستحب الذكر المعروف	في	السمي ويسعى بينهما
سبعا وفي سابع الحجة	و (فت)	الظهر يخطب الامام بمكة وبأمر المسافر	الحجا	وربما يندو الى منى ثم
تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	ها حتى صلى العصرين والعشاين والصبح (و)	زا	د في اللبث كما قالوا و
ف فاذا رأى على ثبـير	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف وأقام بغير	ة	واعتسل فاذا دخل
عليه الظهر خطب وخفأ	ركا	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام
نزوله عند الخمرات وكذا غيره و	أينما كان	واقفان عرفـة كفى ولم	يذهب	أحد الى انه يتقيد قيد
منها يمكن واستقبل القبلة وأقام في	عرفـة الى الغروب داعيا معلنا	عرفـة الى الغروب داعيا معلنا	با	لتأبيل ويقول اذا
فرغ من التأبيل له	الملك	وله الجدوهو على كل شيء قد يرومن كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال
عاقلا وقبل فجر الخمراته	قد	أدرك الحج والاقفة دفاته ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقة دم
ويبيت بالردلفة ويأخذ للجما	ر	الخصامها ويجوز من غيرها ويصلي	البا	تسبها الصبح مفسا ثم يغسل
فـرح فيقف ويذكر الله تقد	ست	أسماءه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسرا لابس
ان يسرع رمية حجر	وا	لا سراع هذا سنة ثم يرى جرة العقبة	كان	يكبر مع كل حصاة وليس
ت نليـة بذلك وري الجا	ربعين	الحجر شرط فلا يجزى غيره ثم يلقى أو يقصر	ولا اقل	في الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة لطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان يد	خر	وأول وقته بعد نصف ليلة النحر	حر
س	وإحدى أم لا فان	كان	قد سعى بعد طواف القدوم كما هو ذلك	الفاعل	وما يقين من ثلاثة يحصل لك	ك
ت	تحال أول وهي الرى و	ا	الحلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا يبقى	حر	اما بعد التحلل الاول الاخص لثان	ثان
فعل	فعل النكاح وعقده فا	استخلاف	التحريم فيهما ناس الى التحلل الثاني ثم ينصرف	ف	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ثلاث
ن	ناصره ان يرى فيها الجمرات	و (هن	ثلاث سبعا سبعا ووقته بعد الزوال ليس لفا	عله	فعله قبله ويجوز رميها	ها
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الغروب وأما المغفر في اليوم الثاني	فخر	م العلماء بجواز له لائح	ح
ت	تقبله بعد رمي نهار	ه	وقبل الغروب والام يجز وترتيب الرى يلز	مه	فيبدأ بالاولى وهي تعرف	رف
ه	هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرى ولو	باسقاط	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف	ف
ا	ان ترك حصاة مددا وأ	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون	آخر	عنه ذلك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع أداؤ	ه	واجب ويجبر بالدم ان أهمل	ل
ا	أما الحائض فلا يجب	ا	لوداعها بافاد اطغت فلا تؤخر الحروح ولا	نقول	بمنعه مطلقا بل لو تحركت	لها
ا	أو وقفت في	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	لم	يضر وان كان اغبره أعدت فها	ا
س	سوى أسبابه فلا تقف	وتسعين	في تحصيله بباب العمرة إذا رادها لم	يكف	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحبل وأفضله الجعرة	و	الا فيحرم من الميقات ثم يطوف ويسعى ويح	يكون	عليه شيء والمكى اذا	ا
عمل	عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحج سنة	و	هي الوقوف والاحرام قبل	ل
م	مع الطواف والسعى والحلق أ	ما (السادس	التربس والواجبات من الميقات وال	ي ويحكم	يجب في الاطهر	ر
طو	طواف الوداع وفي امسا	ثله	بالزلفة الى نصف الليل والمبيت لى الى منى	قولان	الاجرم بوجوده ولو سوا	ي
ي	يعدون ما بعده هذا	في	الناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	يفعل	حصل الاثم لكن يحصل	ل
ال	الجبر في الواجب بالدم والا	جما	ع منه قد ان الركن لا بد من	ن	يفعل (باب الاحصار) كل شاش	ش
ضر	ضررا لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان حاف بعد الاحرام فهو محصر	و (بشكال	بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عذمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يفعلون	عن كل مديونا	ا
ثم	ثم العبد اذا أحرم بلاذن	ولى (لو	لا تمليه وللزوج تحليل امرأته وحكموا	باسقاط	التضاء عن محصر متطوع	ع
ا	اما الفرس فيجب ان تقضيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	ا	السعى والحلق كما قالوا	وا

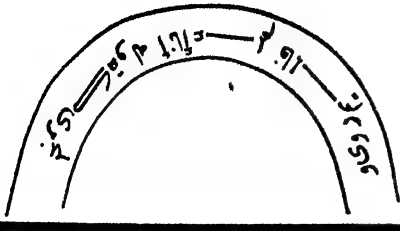
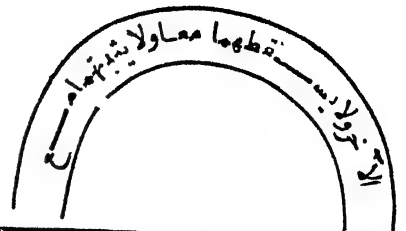
ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضاً باب الانحية هي سنة	لنو	ضع وقتها فـ	لا ح
خ	خارجاً قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى	ن	(تخرج أيام التشريق وتجب بالنذر	ر
ف	فان فات وقتها او	مضا	قضى المندورة دون التطيق فان قضاء كان	المفعول	غير انحية وليكف ف	ف
ي	يده عن ازالة التشمر وظفرا	ن	أراد أن يصحى من أول التشمر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضأناً ا	ا
ف	فالبدع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالنهي و	لم	يجيز وادونه وواحدة الابل ل	ل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت	ت
هو	هو اذا كانت البدنة المذكورة	المذكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز اما المعيبة	فا	ن كان عيباً ينقص لجها ا	ا
فا	فانه لا تجزئ وليأكل	قد	رثاً ثم اوتى تصدق بثلاث ويهـدى ثلثاً فضا	عله	يصيب السنة وليس س	س
عل	عليه الا التصديق بجزء منها ولا بأ	س	بشرب فاضل لبن المندورة ولا	يرفع	من لجوها شئ ي	ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم باب الصيد والذبايح لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سـ واسوا	ا
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ي في الغبر ويشترط كون الذابح من	يقول	بالاسلام أو كتابياً تعجل ل	ل
م	مناكته بكل محدد يكسب جراً	حه	الا لظفر والسقن والعظم ولو	ضرب	الصيد بنقل فئات لم يحل وقد د	د
س	سـ في ذبح المقد	و	رعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالخيل ل	ل
ت	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر	نو	اع النعم الا الابل فانها تمقل ثم ينحرها الر	جل	قائنة والذي أوجبوا وا	ا
فعل	فعله من ذلك قطع مجاً	ر (ي	الطعام والنفس وهو الحاقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما تقل ل	ل
ن	نعمه سنة وان ا	ضر	ي جارحة بصيد فقتله نظرت	أول	الامر في الجارحة هل تكرر ر	ر
ف	في طلب الصيد سعيها رايحه	وغا	دية حتى تعلت بحيث تؤمر فتفعل وتنهى ن	الفعل	فتترك الفعل ولو و	و
ا	أدركه جائعاً لم يأكل	واقام	يسكه فاذا أرسله من تحمله ذكاته فقتله	وكسر	ما يمنع به كجناخ وقوائم يم	يم
ع	عددنا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بظفر أو نابا	ما	بالمثقل ففيه قولان ولو قتل تل	تل
ل	له صيد فرماه حل	الـ	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبل	أن يموت في موت عاجل ل	ل
ا	اما منل ان يقع على	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يـل ولو شاركه جارحة	اخر	ي لجوى أو كل الجارحة أو و	و
ل	لتنسى التعلم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جراحاً غير قاتل ل	ل
ت	تغلت معه وغاب في	اخلا	ها ربا فوجده ميتاً بهـ ذلك	كان	أكله حراماً وأما واما	ا

هـ	هذه الجوارح والمرامى كـ	فـ	اذا ارسلت على غـ يرصيداً وقصدت في	العمل	بارسها غرضاً فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	و	هو يئنه غرضاً أو رمى صيدا فجاوزه	متعديا	الى غـ يره فقتل	ل
ج	جازأكله ولو نصب سـ كينا	لـ	ومن الصيد فوقع عليم اذا لم يحل بـ باب	ا	لا طعمة لا يحل من الاهلية لحم	م
ز	زائد على لحم النعم فيما أـ	علم	الحلم الحيل ويحل في الوحشة لحم البغا	لى	والا رانب مطلقا	طـ
ثم الـ	ثم البربوع ويدخل في	الملك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو مأكول وفيما كان	ن
م	من السـ نانير	المو	لدة في البرارى خـ لاف وكذا في ابن	اوا	والصبيح التحريم ويعمل كما سبق	ق
ض	ضرب وقنفذ ولا	يد	خل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا النور بما	كثير (هم)	ويحل بشر وحش وحماره ولبس	س
ا	الحشرات مأكولة وأـ	بو	تحليل أكل ما يتقوى بنا به كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل كل منها لحم	م
و	وال ودجـ اج و	فا	خنة وحام وعصفور ونحوها وحرموا من الطيور	ر	ذوات الخبـ وما يتبع عـ على	على
ع	عروض الجيف ياكلها ويكر	هـ	أكل الجلالة ويحل من حيوان البصر السمك بـ لامدا	فع	وكذا غيره في الاصح واليس	س
مب	مباحا منه السرطان	والد	واب التي تعش برا وبحرا ويحل طيره الا للقتا قـ و	الاولى	بالحـ ر الانتهاء	ته
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدناء	هـ	كالجمامة ونحوها وكل طاهر لا يضر حلالا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	ا
ى	يؤكل في العادة أم	ا قدم على	أكله اخـ تراعا ولا يحل نجس	وا	بيع للمصـ طرما كان محرما	ا
على	عليه كليتة واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالجر ولو	نصب	مـ رس أو علس ورام	م
م	منـ ا أن ينبج له أـ	ن	يتداوى بالجر لم فعل بـ باب النذر	ماعد	التقربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سـ والمجازاة أـ	وأخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	هـ	فلا يصح النذر بمجرد	مجرد
ا	النية وحـ د	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	عـ لى كذا أو او	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور اللجاج	هى	كقولك ان كـ لـ فلانا فله على ان	اعطى زيد	كذا فهو ذـ لم	م
ى	يوجبها بعينها بل خير	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ	كان مباحا فاللازم لازم	لازم
ل	له اذا حلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الزم	نفسه الحـ روج	الزم
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة أو مطلقا لزمه قصده اما بـ باب	عمر	قـ ولو نذر قصده ما شيئا	ا
ف	فالتمنى يلزمه فان عين متى	خمس	مرادل مثلا ماشاها وان اطلق مشى من د	و	يردها له ولو نذر الخ ماشيا أو	و
عل	على مركوب لزمه	و	فانذره لكن من الميعات فان خالف الزمناه	مالا	سواءه ومسجد المدينة والاقصى يلزم	م

١	الوفاء بنذر زيارته ما ولا	تسمين	زيارة مسجد غير هام معتقد أو جوبه بالنذر	و	لونذر النضر بركة ولم يذكر	ر
ت	تفرقة اللعم بها	لم	النصر والتفرقة وان نذر النضر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزماه وان أفرد	د
ن	نذر النضر عن	ا	لتفرقة لم يلزمه النضر لم ينصر عني وما	أشبه ذلك	من أطراف	ف
مف	مفاوز الحرم	ملك	والموات سواء ولونذر الهدى للحرم وسكن	(النفث	لزمه الجذع من الضأن أو	او
ا	الثنى من الابل والبقر	المو	صوف من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	م
ع	عليه بوجوب تقبله ثم	يد	فع الى فقراء الحرم في كتاب البيوع	منعوا	ا صحة البيع الامن عاقل	ل
ي	يكون غير محجور عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا أورد	نه	قلت بتمت أو ما كنتك مخاطبا	ا
ل	للشترى ويقول في	في	القبول اشترت واقتت ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تنفـرقا لزم	زم
ن	نعم لو اختاراه لزم مع	حبس	المجلس له ما فان تباعدا وشرطا	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واج وأجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بعدة ثلاثة أيام فادونها الا فيما	به	يحرّم الربا وأول	ل
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	تعز	ي اليه المدة الامن التفرق	وتعز	ضواللعم بالملك في مدته والظاهر	ر
ا	انه ان اختص بالخيار	وا	حد فالملك له وان كان له ما فوقوف وطا	يفه	تختار انتقله بالهـقد	د
و	وطائفه تختار بقاءه وان أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان المتلف	ف
هـ	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان ألقه	غيره	اما المشتري أو	او
س	سواء من سائر	الا	(جاءت نظرت فان تلف بفعل أجنبي خير بين ان	يقو	م على المتلف أو يفسخ واذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	اؤه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالهـ قار بالتخليص والخروج	ل
هـ	هـذا هو القبض المعرو	ف	بباب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
س	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينتفع به	ويحرّم	بيع كل مهـلوم وم	وم
تع	تعلق به حتى آدمى مثل	ا	لموقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ز	بيع الجـاني المؤسس	وسـ
م	من جنابته مال شاغل	ملك	رقبته على القول الاظهر الجـد	يد	فان أوجبت مالا شاغلا	ا
ل	لذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طريق ولاية أو	و
م	من طريق نيابة وا	بعد	قول قديم يجوز بيع الفضول اذا قر	ر	وليس البيع للعـدوم	م
ج	جـائزا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	فعت	الصحة عن البيع اذا كان مجهولا	لا

ز	زمان أجل غنه أو فيه غرر	ثم	بيع المجهول قدرا وصفة لا يجوز	ز	وكذا بيع مالم يره لا يجوز
و	ولا يجوز بثن مجهولا	ما	قدره أو وصفته وان باع شاة الا	يد	ها أو الا حله الم يجوز ويحرم
ا	أن يعلق العقد في المبيعا	ت	على شرط ولو باع عبده وعبده الغير	ا	بطلناه فيها على قبول
و	والصحيح من مذهب الشافعي	رحم الله	انه يصح في عبده بقسطه وان جمع	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل
ر	رجل عقد البيع	في	ساعته بعشرة نقد أو عشرين نسيئة لم يجوز	و (لا	يجوز بيع التفريق بين الادميات
و	وأولادهن بالبائع والا	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريمه وجاز بيع أحدهما
ق	قبل الآخر ويطل على المحتا	ربيع	مسلم الكافر وشرط فيه مصلحة للمقديف	البائع	أو المشتري لا بأس
فيه	فيه وذلك مثل الخيار و	الا	جل والرهن والضمين وان شرط في العبد	لا	عقاق صح العقد وايس
ب	يجاز الامتناع من عتقه	و	للبياع مطالبته بالعق و لا شك	نه	اذا شرط شرطا وهو
ين	ينافي مقتضى العقد ولا ينا	ل	العاقدي فيه مصلحة لا يجوز واذا	نعت	العقد بالبطلان فلا
ي	يجوز للبائع قبضه	وأجمع	العلماء على انه اذا قبضه فالرد لازم	له	ويضمنه ان هلك قبل
ا	ان يرد به بقيمة هي	كبرا	لقيم من يوم القبض الى التالف	و	ان كان مثله أجرة فلا خروج
م	من المطالبة بالابتسليمها و	ا	ن كانت جارية فوطئها وحلت فالولد	حرو	يلزمه المهر وقيمته يوم الولادة ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها عليه (باب الربا) يختص بالصر	ف	والمأكول والمنشروب ولا يخفى
ا	ان التحريم في النقدين	له	علة واحدة وهو ان ما قيم الاشياء وفي	ا	لأكل والشروب يحرم لاجل
ع	علة واحدة وهي الطعم	على	الصحيح وفي هذا قول قديم يوجب	لعطف	على الطعم بالكيل أو الوزن مطلقا
ي	يرى انسه لاربا	ا	لا في مطعموم يكال او يوزن واذا بعنا الجنس	الوا	حدم منها بمثله لم يحل
لن	لنا التفاضل والنسا و	خراج	الابدان عن مجلس الخيار قبل التقاض	و (ان	كان بغير جنسه نظرت فان حرم
و	وجود الرابفهما العلة و	ا حدة	كالذهب والفضة جاز التفاضل وحرم النسا	وا	لتفرق قبل التقاض وان تجرد
ال	الثن والمنمن من العلة	او	جبة للتحريم كالذهب والشعير والفضة و	لغا	لزوج جاز الجميع وأي
نوعين	او انواع	يد (خل	الجمع منها تحت اسم خاص يجمع معاهي جنس)	و	احد كالعقلى والبرنى يلزم
ن	نوعهما اسم التمر	و	ان لم يجمع معاه اسم خاص كالخطة والشعير	ثم	التمر والتحم والالبسة
وال	والصكبد فهما اجنسان	تقليد	العرف اللغة والصحيح ان اللحوم	وا	لا لبان اجناس ولا يصح

م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	مالا يكال ولا يوزن كتمر	ر
را	واش وسفر جـ ل فلا يصح	الملك	فيه يبيع بعضه ببعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الاجافا	فا
قب	قبل تقيمه فلم يجز	و	ايبيع دقيق بدقيق ولا بحب ولا رطب برطب	ب	لا يبايس الا العرايا وكان	ن
هـ	هـ ذار خصه لما شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشئ من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهما	وها
ب	بقيمة مختلفة أو متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مدعومة	و	درهم بمدى عجرة ومما	ا
ي	يمثل به للنوعين ان يبيع	لما	لك دينار قاسانيا أو ساور ياقاسانيين	ا	وساوريين يبيع لحم يحميوان لا يحل	ل
ن	نعما كان أو غيره والله	ولي	التوفيق في باب بيع الاصول	و	يتبعها اذ باع أرضا وفيها شجر	ر
ا	أو بناء دخلا في	الملك	تبعه للارض والحل ان كان يؤبر كالحل	و	نورا يتفتح كالورد وطهرفه	و
ل	للبيع وان لم يطهر فيه شئ	جعل	للشترى وأما مثل العنب والتين فاد	ام	حمله لم يؤبر فهو للشترى	ي
ح	حله فان برز منه شئ كال	الو	جسه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأبير ولو	و
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	عنة فان كانت تجز مرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قطعها	ا
في	في الحال وان كانت تجز م	ة	بعدمرة كانت الاصول للشترى	ولكن	الجزء الاول للبائع ولو	لو
ن	نسى البائع ثم رته	الى	ان حدثت ثمرة أخرى للشترى واختلطت	هذه	بملك فلا طهر المنصوص	ص
ان	انه ان سمع أحدهما بحقه أجبر	القاضي	الاخر على قبوله وان تشاحا صمخ وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل	ل
ي	ييدوصلا حها الا اذا لم	مو	ه القطع ويبدل الصلاح اذا اجر	حرف	الحبة أو اصفر أو	و
سقط	سقط أول الحلاوة فيها فاذا و	فق	ذلك بعض الجنس في الستان جاز بيعه	يصير	كأنه قد بدد صلاح	ح
الجيع	الجيع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض	بها	زرع لرجل آخر	ر
ح	حل له شراؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل في باب الخيار	الثا	بت بالعيب من دخل في ملكه	كه
د	دابة مصرة بعوض فان خيار	ين	فباع الى الفور في أصح الوجهين وفي الثا	في	يتمد الى ثلاث فلو	و
هـ	هم ردوها فليكن راد	الصا	ع تمر معها بدل اللبن زاما لانان والجارية فام	كا	ن ليرد مع واحدة	ا
م	منها شيا بديل اللبن واصل	حب	اللبن الخيارين أخذ اللبن وا	لا	خذا لبدل ولوانه	هـ
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	أسود ثمان انما سبطة الشعر	و	يضاؤه ثبت الخيار للشترى	ي
ويثبت	ويثبت لـه اذا بان	سار	قصة أو زانية أو أبقية أو نحوها أو تبو	ل	في الفرسا ويثبت أيضا	ا

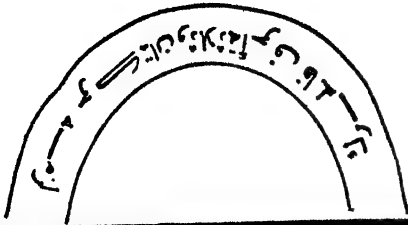
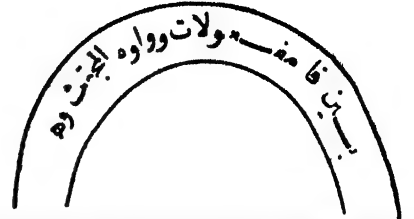


ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة (صا)	في	العرف يفوت به غرض كامل ل
ا	إذا غلب	عامه	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارنا للعقـ دأ م
خر	خرج به العيب	ذلك	بعد العقد وقبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الدحـ حتى خرج ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الردييل ووقته على الفور فلو علم ليـ لا	ا	وفي الصلاة أو لا كل فأنـ ر
ل	للصح أو الفراغ من الماء كولو	المنـ	وب لم يضر ثم يرد عليه أو يرفع الى الحاكم فان (غا)	ب	فلـ يرفع الامر الى ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقـ	ق (في)	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمـ ترى فلا	نقول	انه اذا فسخ الملك لـ
ي	يردها بل تبقى له	وا	ن اشترى عـ دين فوجد باحـ دها عـ با	عاد	ه رحـ دة وفي قول قول
فـ	سقط عند الاكـ ثرين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد غـ فـ ه من الرديـ سـ طـ ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كـ تدو	يد	البطيخـ لا يعرف الا ا
م	من تقوـ يرها لم يضر	ن	كـ مـ قد ر الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من ن
ا	العـ وب فـ ظهـ ر الاقوال	حجة (انه)	يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان جهله البائع دون	غيره	ا
م	ملك شـ ياً بهـ وـ ض	ثم	أراد يـ عـ هـ مـ راجـ حة جازا ذابـ ين	ر	أس المال وقـ د ر ا ر ج و اذا ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخـ بـ ر به فيقول اشترى بكـ ذاء	فعت	أجرة كـ ذاء أو عملت مع ع
ا	التمن بكـ ذاء ولا يخـ ير بان	عا	مـ ذلـ ك ثم وان أخـ ذ شـ ياً من لبنهـ و	ز	وائـ دة المـ و جـ و دة حال ل
و	وقوع العقد وجب الاعلا	م	به وان اشـ تـ رى عـ بـ دـ ين صـ فـ قـ تـ جاز تـ قـ ر	يد	هما في المـ رابـ حة بالقـ سـ طـ ثم م
ل	لو قال أولا الثمن	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالقول	الا	ظهـ ر أنه يـ صدق وفي قول ضعيف ف
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشترى بمائة أو قيمة ثم	نه	أورد بعد ذلك شـ هـ ودا ا
ثـ	يثبتون شرائه بمائة و	سمع	لم تسمع دـ عـ واه ولا يـ نـ تـ هـ و	فاعل	النجـ شـ آثم فاعـ لـ م
ه	هذا وهو أن يكون الثمن	مائة	مثـ لا فيساوم ما لـ كـ هـ ا فيـ هـ با كـ ثـ ر	و	غـ رضـ هـ ان يـ رى ي
م	من يطلبه ذلك فيـ غـ تـ ر	خالف	الامر وأنـ مـ ن يـ بـ يـ ع عـ لى يـ بـ يـ ع	غيره	وهـ و ان يـ قـ و ل لـ امر مـ ر
ا	اشترى شـ ياً بشرط	ا	لخيار افـ صـ ح البيع وأنـ يـ عـ ل أرخص منهـ و	لا	يـ دـ خـ ل على سـ و م أخـ يـ هـ و هو و
م	من يـ جى الى مساوم ما	شر	الساعة بل قد انـ مـ له فيـ ز يـ د عليه فـ ا	نه	يأثم ويـ بـ يـ ع الحـ اضر لـ بـ ادى ي
ع	عندنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبـ دوى بـ سـ لعة يـ حـ تـ ا ج الـ هـ و الـ نـ اـ س	معطو	ه الثمن فيقول الحـ اضر هـ و و

ا	الى ويأمره بالوقو	ف	ليبيع له قايلا قليلا والبدوى لا يحرم الوقو	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	ا
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشترى منهم فلو قدموا	و	بان لهم الغنم تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجو	زان	يقضوا بابا اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه أو بعده أو	او بعده أو
ق	قدر الثمن وصعده نظرت	فا	ن لم يكن لها مينة تحالفها فيحلف	ذلك	على نفي أصل	صل
ت	تلك الدوى التي أ	نا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخر فيحلف ايضا	ا
ض	ضد بين صاحبها مر	ه	واحدة ثم لا يفسخ العقد حتى يفسخو	ا	ن اختلفا في عين المبيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	مر مفسدا للعقد كالشرط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	مطلق
ال	الصحة على الصحيح عند أهل	لعلم	فان قال المانع لا أسلمه الا بعد	التو	فيه وقال المشتري ما أنا	ا
م	موفيك حتى أقبض المبيع	فا	نه يخبر المانع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	باب السلم ثم السلم لم	لم
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	الخمس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور	ر
ن	نقد المال في المجاس فان أر	سل	العقد في الذمة ونفردا قبل قبض	أ	س المال لم يجز وقدر	د
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجاس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلو اسلف	ف
و	على مثل الدنانير والدرا	هم	والحبوب والادقة والعطروا أصنا	فه	والحيوان واللحم جاز ويلزمه	و
ف	في السلم أن يأتي بجميع	الا	وصاف التي تمير المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح	ح
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	ر
ولا	ولا ما داخل النار مثل	ا	لخبر والشواء ويجوز في الجبن وحل التمر والزبيب وكل	وكل	مختلط يضبط كثوب كنان	و
ت	تكون لجنته ابريسم أو كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	ا
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو الذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصح	خ
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح للسليم حتى يبين موضعه وما عر	جمع	مثله أو كان لوطب يومئذ	ذ
ت	تعد تحصيله فلا	مراء	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	و
ف	فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أجود وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول	ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له بعد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مق	م

ن	نقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزاء	باب القرض	نقول	انه مندوب اليه يجزى
م	مجزى القريب وتجوز	ه	في كل مكان السلم فيه	جا	نزل الا في شيء وهو	و
س	سلف جارية للمقترض	فا	نه لا يجوز وعلمه بالقبض على الصحيح في الثاني	في	بالتصرف فا كان له من قبل	تلا
ت	توجهه على المقترضا	دا	طوبى تسليم مثله وان كان متقوما	ز	رد منه في الصورة والخئة	نة
ف	في الاصح ولا يحرم	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرمه	يد	فعله المستقرض زائدا	ا
عل	على ما اقترض لم يحرم	عاهم	ذلك هذا اذا دفعه المقترض من	نفسه	ولم يشترط ولو انصرف	و
ن	نحو غير بلد الاقتراض	وا	ناه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	يرفع	الا بمؤنة فـ	ا
س	سبيل الى مطالبة بالـ	د	ابل يطالبه بقيمة في بلد الاقتراض ويجوز	ز	مطالبته بمال مؤنة في النقل	ل
ت	تلقاه اذا نقله	وا	لله أعلم (باب الرهن) من جاز ان يقترض و	يد	اين صح رهنه ولا يرد	رد
ه	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للازم كمن المبيع أو يؤول الى	لا	رام كالمثني في الخيار ولا خلاف	ف
ا	انـه لا يصح	لطا	ليسه الا بالايحاب والقبول ولا يـ	نه	لازما الا بالقبض ولو	و
ج	جـرى العـقد ورضيا بايـدا	عه	عند غيرهما بازان نشا كان الحاكم	فاعل	ذلك وأمـ	ا
ز	زوائد المرهون التي لم	تو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	و	ما بطل بيعه بطل	ل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بثمن لم يحز ولو	ير	هن النخل وهو غير مؤبر	ر
ا	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وادخال الشرط المنافي فيه ير	فع	صحته ويبطل في القول القوي	وي
ع	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينقل من الرهن	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو	و
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يحز ولو	لا	بأس باستعماله فيما لا	ا
ن	تحصل منه مضرة في	لعا	دعة كالكوب والاستخدام ويؤجره الا	نه	يشترط في اجل	ل
ه	هذه الاجارة ان لاتدو	م الى	بعد حلول الدين ولو رهنه من المرتين بدني آخر	تو	ثمة له لم يحز ولو	و
ا	أعتقه وهو موسر عتق	الشر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهنه وايدعه	كيد	على الرهن هذا ناص	ص
لع	لعتق الموسر في قول من	يف	ينفذ عتق المـسـر ولو جنى اقتص منه	وكذلك	لو ألتف مـ	ل
ر	رجل أو جنى جنابة فوجب	ا	المال يبيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك	لـ
ب	بطريق الارش رهنه او	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	لرد في القول	ولـ

م	من ينكر ما	غنى	اليه منه	باب التفليس	لا شبهة	أن الموجل ليست المطالبة به	هـ
ج	جائزة حتى يحصل فلا يمنع	صاحب	الدين الموجل من السفروان كان حالا	و	أمكنه الوفاء له الوفا	ا	
ز	زمن الامكان والعرب منه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل	بل	
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له (ما)	ل	حبس حتى يثبت بفسراغ	غ	
ا	اليه من الملك ولا يقبل	في	ذلك الاخبير وان لم يعرف حلف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة	سجدة	
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالجسر على المديون اذا كان	ما	له يعجز عما	ا	
ط	طوبى له وسأل	ا	لغرماء من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى أن	ن	
ي	ينفك عنه الجبرا	لثا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شئ	من	ماله استحب له الصبر	ب	
ال	الى أن يحضران كان له	نية	في الحضرة أو ووكيله ولا يباع شئ	الا	في سوقه وما خاف فساده قدم	م	
عر	عرضه للبيع و	أمر	بقسمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ	غ	
و	ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل	
ض	ضعيف يدوم ثلثا ثم	ينى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون أخذه و	ب	بالباق ولو	و	
و	وجسده وبزيادة تميز كالطلع	المؤ	بر يرجع فيه دون الزيادة أما غير المؤثر	و	الحمل فأكثر الاصحاب	ب	
ا	أجاز وار جوعه فيه وأنه	يد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للغرماء أن يخلفوا و	ا	
ل	ليثبتوا للفلس دينا يؤد	به	والله أعلم	باب الجسر	لا يصح	ابدا	
ن	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	مالهما الاب ثم الجسد ثم الوصى وفا	ل	بعضهم أن الام	م	
ب	بعد الجسد والصحيح أنه لا	تغز	ى اليها ولاية اليتيم ويتصرف الولي بما	هو	معرفة	ط	
و	وينبئ له بالاجرد	و	ن اللبن ولا يبيع عقاره الا الحاجة نحو	فة	أو غبطة ظاهرة ويحصل	ل	
ر	رهن ماله اذا اقترض له	في	حاجته وله يبيع ماله للمصلحة نسيئة وبرهن	من	المشترى وثقا	قا	
و	ويشهد عليه ويزكى كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا باع وأ	نكر	دعواه الانفاق الذى	لذى	
ق	قدره وقال أنفق مثلا	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان أبأ أو جد اصدقنا	هـ	بيمينه وأما غيرهما فذهب	ب	
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	خذ بيمينه وقبل لا يصدق وبالعصبي	و	هو رشيد يوجب الخروج	ن	
فيه	فيه من الجسر والبواغ	في	الغلام بالاحتلام أو عام خمس عشرة سنة	و	معرفة	ي	



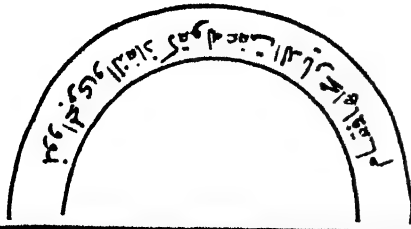
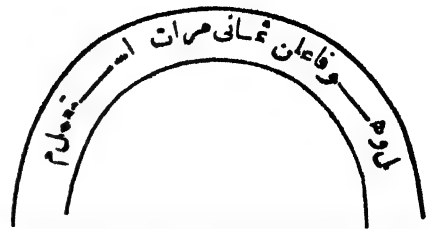
ب	بلوغ الصبي وبالحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه سده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم	زم
ن	نظر الرشد ولا يقع بمقدرة	الملك	بل بمقدرة الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه	ه
فا	فانهم ما يصحان وباذن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	باب الصلح	ح
م	من جنح الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع وأحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفاقا فله	بو	ية اشترط في ذلك	ك
ع	عليهما القبض في المجلس فلو أرا	د	أن يصلح عنه أجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينه اصح وثبت	ت
و	وان كان عيناً	فنو	جب ان يقول هو مقرر وكفى	زيد	في مصالحته فلو كان	ان
لا	لا انسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فاشترع اليه جناحا	و	كان عالياً في الجسور	و
ت	تمرت تحتها الحمام	في	ظهروا بالمال جاز وليس ذلك	جا	زاً في غير النافذة من حيث	ث
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهـ لم يضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحل	لا
و	ويجوز الصلح	لمو	(ضوع على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صاً أو غيره والغصن اذا كان بحيث	ث
ا	أنه يفتح على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لا منه فذله	ه
و	وبابه في أخـرو	ية	الدرب فارادته بديعه الى أوله جاز وان	ر	اد أن يؤخره فلا	ا
هـ	هذا من كان لبيته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح	ح
ا	اليه باباً للـرو	ر	فيه لم يجز باب الحوالة المحيل والمحتال	صا	حب الحق فلا يفتقر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهم ما تصح بكل دين وعلى كل دين	صا	لبيع وبالثمن الموقوف	في
م	مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معرو	في
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت مجهولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجب عندنا المساوا	هـ	في جميع الصفات جنسا وقد روصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بتمنه مستحقا بطالت الحوالة وكذ	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
هـ	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك

و	وَالرَّحْمَةُ عَلَى الْمَالِ وَالْأَمْرِ	بدا	ن شركتها باطلا وكذا المفاوضة ومشأ	ر	ككة الوجوه ومضى عزل	ل
أ	أحدهما صاحبه أنزل و	ر	اح الآخر باقيا على تصرفه ومن شارك	جلا	وادعى عليه خروجه	ل
جز	جزأ من المال بتصرفه أمرنا	ه	أن يقسم بينه فان الشريك أمين	على	المال بباب الوكالة اعلم	م
ا	أن الوكيل كالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك من	ل
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تلك المباحات في قبول	ق
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأة	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النيابة	ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالخروج والزيادة واستيفاء الحد ودولا	ز	الايجاب وقبول فلو	و
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كافي ولا يجوز لن ير	يد	ها أن يعاقبها بشرط ومع	ع
ه	هذا لوقعدها بشرط	تعز	ي اليه فهو بالشرط نفذ تصرفه	ضا	ه واذنه ولو نجسها وعلق في	ق
ل	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه مثله فيجوز	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك	ل
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أبيه وابنه	وهذا	للكبير أما الصغير فلا يتوجه	ج
و	وجه حخته كنفسه ولا بأ	س	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون غن المثل ولا مؤجدا	لا
ه	هكذا قالوا ولا يغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بغير المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا	ذا
م	موجب لا فباعه بما	ول	حالا جاز الا أن نهاه عن ذا	ك	أو كان له غرض ومضى ما	ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو مكان معين تعين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو	و
ز	زيد مثله لا فباع	من	عمرو ولم يجوز متى خالف في بيع ماله وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث	ث	ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذی	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتر هذا	الد	ينار شاة ووصفها حتى	ق
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا قاله قد غيبت ثابت	ت
ثم	ثم لو أمره أن يطلق ر	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجوز أن يصد	ر	حكيما ولا فاسدا ولا معيب	ب
ا	اذا اشتراه لم يوكله	احد	ولم يجر له جازله ولو كله الرد ويجوز	ز	للكوكل في البيع قبض الثمن	ق
لم	لم يوكله وان وكله أن يشتر	ی	عبدا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعه في ثمنه والوكيل ليس	ن
ت	تقبل عليه دعا	و	ي الجنابة الا بينة والقول قوله ولو	قا	ل بتمه بالثمن الذي	ی
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	لوما	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن	ق

١	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	اكن مع عينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	٢
رب	رب المال اليه من لا	سبع مائة	ليقضى دينه فقضاه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غدره	ن غدره
و	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ك	بحضرة لم يضمن ومن نخانو	و
هو	هو لا ذكر أنه لو قال	كان	التسليم بحضرتك فاسكر وحلف قبل اسكاه ولو	ادعى عرو	ان زيد او كله في قبض مال ال	ال
م	مع شريكه فصدقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد أو أنكر والوكيل مطلق	مطلق
ب	برأيه يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلكا	لسا	عنة فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن أحدهما	وقر عليه	كل شيء	ي
ي	يخرجهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	أنه لا يحل لرجل	ل
ع	عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر استحب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
ل	له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	مه
ي	يومئذ الى وليه ويجب أن	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة أمانة فاذا ا	ا
ف	ف شرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرز اجماعا في أ	على	منه أو مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو أودعه	و	قال لا ترقد عليها فكار	ر
و	ورقده فان تكسرت فالتلف	طال	ربطه وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان أراد سرقا تصدق	دق
ل	المالكها فان لم يكن ظاهرا	اسلم	للتحريم ثم الامين والترتب واحد وفسختم	طرف	الوديعة وهو و	و
ن	ناو أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلم الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم	ثم ان نهاء عن علفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بما لا بحيث لا يحصل خروج	ل
ا	أحدهما من الآخر ضمن ويتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس احتاحت	(و طرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	ل
في	نيابة للمالك كما يفعل	للمحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما فضاءها اذا	ا
هـ	هـ لك أحدهما أو جنأ	و	أغنى عليه انفسحت الوديعة وان ادعى رد	ها	لقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
ا	أنه سلمها رسول فقطع في	التنبية	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	ل	منه اليمين ان لم يكن السبب	ب
ج	جليا وان ذكر	في	هلا كهاسيا طاهرا كالحريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمع	ع
ز	زعمه الابينة موافقه	للدعواه	والجود بعد الطلب مضمن فان قال ا	ني	ما جحدتها بل أنسيتها	ما

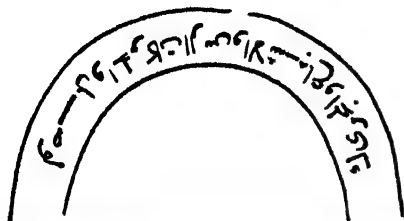
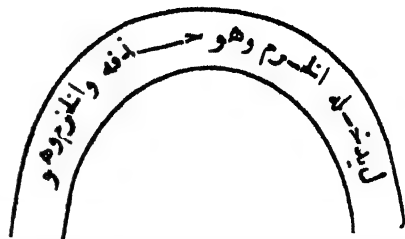
أو أو غلظت لم يبرأ	الا	أن يصدقه المالك في باب العارية هي	مثل	غيرها لا تصح إلا من يصح ح
أ التصرف منه وتصح في كل	ما	ينفصع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجهه الجواز لمن يعبر ر
خ خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلما من كافر ولا صيدا من محر	م	نعم إذا كانت لا يخاف ف
ر رأيها قنينة فالأشبه به ذهب	الشافعي	جوازها وإذا استعار شيء فله فله	و	فعل مثله ودونه فلو و
ج جرت العادة للغراس فغرس أ	و	زرع جاز الآن ينهاء ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث ث
ب برهة ثم رجع قبل	أخذ	الزرع نظرت فإن كان الزرع يؤخذ	و	هو وقصيل حصده والا لا
ع عليه تركه إلى أن يبلغ الحد	الحد	الذي يحتاج إليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	أو ولا يجوز الرجوع في الحدث ث
ض ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يبلغ الميت وإن أعاره للبناء والغراس	مدى	أو أحدث بعده بناء أبيع ح
ه هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فإن شرط أنه يعلقه مجانا	حين	يرجع لزمه والأفان اختار ر
م مستعيرها القلع قاع	ا	لأنه يلزمه تسوية الأرض وإن لم يختر	و	اختاره المالك ك
م منه قلناه اختر	شأن من اثنين	أما أن تبقى به باجرة أو يعلقه وتضمن النقص	هذا الأخير	وقيل أو يسلم قيمة البناء ا
ن نعم لو تشاجافني	خ العلم	يختارون الأعراس عنهما حتى يختار شيئا	و	للمعير دخولها ويبين ث
ا إذا شاءهم أسـ	رضى	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والأصح له الاختلاف ف
لم لم نفعه كالسقي ونحوه	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيئا ليرهنه	و	هو في قول عارية إذا ا
ت تلفت أو يـ	عنه	ضمنها بالقيمة والظاهر أنه كالأضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل ل
ق قدر الدين وصفته	و	جنسه وغيره فإن تلف مع المرتن لم يضمن	و	أن يسع في الدين رجع بها ا
ا ابتاع به والـ	كان	له حائط فأعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الأنهم دام جاز على الأصح ح
ز رجع وعه ولا يـ	و	لكن يخير بين أن يعلقه ويضمن النقص	و	بين الأجرة ويضمن المستعار ر
ب بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد أمانته وإن استعارها ففسار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف
ج جاز قبضه وكان عند	ه	أمانته ولو اختلفا فقال المالك أجرتك	وما	أعزتك وقال راعكها ا
ن نعم أعزتك صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	المالك أيضا ولا خلاف في الرد رد
س سبيله أن يصدق	ا	المالك في باب الغصب لا	شبه	فيما وصفوا في
ا أن حده على الحقيقة لا	لجأ	ز هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	انغصب مستحقا لم يحل ل

أ	امساكه الا اذا ز	هد	فيه مال له وان خاطب جرح محترم بغصب كان	لك	تزعجه ان لم يكن أثر	ر
خ	خروجهم مرضا ولو أدخل	في	سفينة لوطا مغموصا وبأرفها محترم	والمسا	ن لجثة البحر فلهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعه	وان بنى بساج مغموص فقفن في الميا	في	لم ينع وما بقي	ي
س	سوى تسامى أكثر قيمة	تغر	ي اليه وان تلف المغموص أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمثله فلو عدموا	وا
م	مثله أو وجده	ولم يرض	صاحبه بثلث المثل ضمنه بأكثر قيمة الى التعذر	روحي	غصب ما ليس له مثل	ل
ي	ضمنه بقيمة ولا	يترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف واذا وصل	ق
الم	المالك وطالبه	و	المغموص غائب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه ترادا ولو	و
خ	خرج به عيبا	لده ضمن	الارض ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبقي درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبدا	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو اوارش النقص	و	غصبه أم لا وان أحدث نقصا يسرى	فوق	ذلك الى تلف الآخر	خ
ع	عددناه تالفوا لزمنا	ه	الضمان كما اذا بل الخنطة أ	و	خلط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	يده ولو أو لح	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	ستقر	عليه المهر وان طأعتة لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خلط المغموص بالآتميز	له	منه لزمه بدله وماله على الصحيح	و	قيل لا ولو خلط برا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزى لا ضمن السمين وقيل	ل
ب	بل يضمن أكثر الا	مر	ين منه ما وان أحدث فيه عيبا كالصبيغ	وما	أشبهه وأمكن أن ينزع	ح
و	ويفصل أجبر عليه وان	بعد	فصله ولم تزدي قيمة الثوب فلا شيء له	ا	ن نقصت قيمته جبر	س
ر	رعاية له وان زادت فالزياد	ه	يشتركان فيها وان قصره أو صدقه وما	شبه ذلك	فلا حقه له في ذلك	ك
ك	كما اذا صاغ الفضة أ	وكان	خشب بافعمه لبا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المغموصة فلا	ا
ض	ضمان في الرج والصواب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	وهو	يعلم وتلف	ت
ال	العين عنه فهو ضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتزم ضمائه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف انه لا يرجع به	ا	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له	لر	جوع وما لم ياترتم ضمائه بالبيع وقد	با	شمر منفعته كالمهر فالصحيح	ح



ل	لا يرجع به أيضا فان لم	يا	نه فيه نفع لقيمة الوالد رجوع به و	اذا أتى	الغاصب بالطعام المأخوذ	ذ
و	وأكله الضيف لم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما لك فأكله ولو و	و
ه	هيج طار بعد أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يمججها ولكن فتح عنه	ظرفا	أو قفصا فان ثوا	وا
و	ووقف قايما لم يضم	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	فيها أو منصوبا فـ	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	بعـ ارض آخر فلا ثم	م
ا	الحـ لا يضم غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاهوا	نقول	ان مجرى الصليب ومجرى	نجرى والنفاذ
ع	عود اللهـ وكل ما	لا	يصل الانتفاع به واحدا لارض على	من	يكسره بواب الشفعة فهو النفاذ	نجرى والنفاذ
ل	لها مخصص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك	ك
ن	ناجـ ز قد قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي الغراس والبـ الشفعة ان	يمع	مع الارض بلا قول قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اما ما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بثن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مثلى أخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعتود فيه ولو ان فت	فت
ي	يشترى شقصا مؤجلا فلا	شهر	من الخلاف انه يخير بين أن يجل الثمن الذي	نصب	ويأخذ في الحال ال	ال
م	منه أو يصبر لحلول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	البيع ولم يجبه د	د
ر	رهبان فله امتهال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلا	ه	أمهـ ل الى ي	ي
ات	اتمامه ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذرا لان كان الرا	و	ي ثقة وان كان الاخبار ار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم م	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يحل حل	حل
ث	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذه الشفيع واعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبعيضة ه	ه
ع	عليه يضربه و	الشجرة	اذا اتمرت بعد الشراء الموصو	ف عند	ما يؤخذ ينظر ثم رها ا	ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعاء جماعة فكيف ف	ف
ل	لهم الأخذ اذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما انما	ظر	الى الانصـ بـاء فيقسم م	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الروس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من أقـام قام	قام

ن	نتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات	ات
ا	العام ل فالاصح فيما	صر	حوا به انه من رأس المال وما نقص	ق منه به التصرف	ف
ن	ن تجبره من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	ق قبل أن يسلم العامل ما	ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	ق بعضهم وقال اراد ان تاف قبل	ل
ال	ال الثراء فالعامل يطالب به	به	أما بعده فيطالب برب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا	ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انسخ العقد واذا	اختلفا في قدر ربح	ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نالى قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأنكر	ر
ا	المال كونه للقراض ف	ن	القول قول العامل وكذا اذا قال أد	ايك المال ولم يدترف	ف
ف	فان عيناً جزأ للعامل	وجرت	المنازعة في قدره تحالوا ولا تخكم له	الاجرة باب العبد اذا كان ماذونا	ا
في	في التجارة فبالزمن	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة	من كسبه فان لم يف أمهل	ل
ح	حتى يمتق ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتجر الا فيما أذن له وان	ه من شئ اجتنبه ومتا	تا
ر	رسم له التجارة لم يجزله	الا	جارة ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ولا يتصدق على الناس	ن
و	ولا يبيع بنفسه وليس له	مير	اث من ميت وان ملك ما لم يملك	شياً وان خرج شئ	ي
ف	فما باعه مستحقاً طوب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	ليبيع باطل وليس	س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لا ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيده ما	لذلك نعم يطالب لو	و
ف	فارق الرق وصا	ر	حرا باب المساقاة ثم عقد بلفظ المساقاة	بما يؤدى معناها وموردها	ا
ال	الخلل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودى الى مدة و	في يقضى بأنه لا يحصل	ل
ح	حله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة ليصح ويشترط كون الودي والا	مغروسه وان يكون قد	د
ر	رسم مدة يعلم	الناس	ان المفقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	جزء معلوم من ثمر غنّب ونخيل	ل
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرا وتلزم بال عقد وأزمو	وا
ال	العامل كل ما	حاصل	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	يحتاج واصلح المسائل لروى	ن
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	صل مثل الحيطان والدلو	و
و	والراشوا حفرة النهر و	المنصو	صانه لو اشترط أن يستعين في العمل	أو أقل أو أكثر أرقا	ا

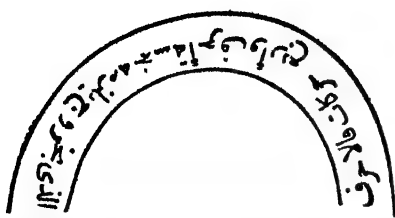
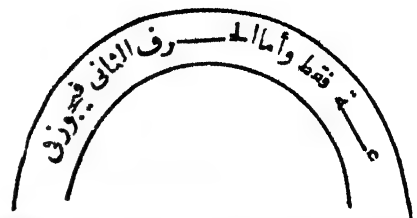


ل	رب المال جـازو	ر	ب المال يتركه اليه وهو أمين فيـ	ا	دعى عليه من خيانة فلو	لو
ي	يثبت انه خـ ان ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	حـ	اسنة استؤجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر به و	يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذ له رب أو خـ	ف	قتسـ تر يستأجر عامل ولو و	و
خ	خرج فقير أنفق ر	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا إذن فمـ	وهى	لا تلزم العامل فاذا ا	ا
ل	لم يجد من يقرضه فله	أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتخصـ ل	ل
هـ	هناك الشركة مع انفسا	خ	العقد فيبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	كـ	أو يصـ بـ ر وان مات وسمح ح	ح
ال	الوارث بائنا مـ فليس لصاحب	المالك	منعه والاستؤجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من غـ ر	ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جـ و منها بـ باب المزارعة و	عليك	اذا أعطيت أرضك كـ	كـ
ر	رجـ لا يزرعها و	يد	خل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا	ا
م	مغارس نخـ أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزارع فيه	دو	ن المساقاة بـ ل اذا ساقيت ت	ت
و	وأثبت بالمزارعة تبعـ اجاز	ا	ذا كان البذر منك بـ باب الاجارة و	نك	تحكم حين تتأمل أحوال ال	ال
هـ	هذه الاجارة بانها بيع	لمالك	هي المنافع وتنقسم بـ لفظها وبعـ	كتولك	أجرتك وأكرتـ لك الفرس رس	رس
و	ونحوه سنة بـ كذا	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فـ لا تصح في الزمـ ونحو و	و
حـ	حـ ولة خـ و خـ تـ و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كـ سـ أجرت	زبدا	للحج أو الدابة لا ركبها ا	ا
ذ	ذكروا فيه الجـ وازولا	مرا	في صحتها على منفعة معاومة	ينصب	له اذمتـه وتشـ غـ لها بـ حـ صـ ل	ل
فـ	فـ رس يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضا لا جل	ز	راعة فليكن ساقية أولها ا	ا
هـ	هناك ماء عـ و اذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف (الـ	يد	هـ لـ كـ و بـ أو جلـ ر ياش ش	ش
والخـ	والخـ بـ بوصفها لا يـ كفى و	زموا	معرفة قدر المنفعة وهى تقـ	ا	مـ بالـ مـ لـ كـ و ر كـ و بـ	بـ
ز	زلفـ و ما بالزمان مثل	ا	لسكنى فان تعذر بـ مـ مـ كـ البناء قدر	با	حـ دـ هـ و الاصح انه اذا أجرها ا	ا
مـ	مـ مدة تبقى فيها صحـ و	ملك	في المنفعة يسقى للمستأجر ولا يثبت با	لا	جارة الخـ بـ ر وان كانت كالبيع ع	ع
و	وانما هى بيع بحكم	الحـ	زوال الجهل بعرفة جنس الاجرة والقدـ و	غـ	رفـ لا بد لـ مـ مـ ان اتوال وال	وال
هـ	هـ هذه المـ عـ رفة فلو شـ	هد	ما لـ جزا فـ و عـ دـ به جـ و تـ مـ عـ هـ ا	ا	لـ شـ ر لا يـ جـ و ز و مـ جـ رى	ز
و	وجـ و بـ الاجرة بـ جـ رى الثـ	في	البيع بحـ بـ بالـ عـ دـ و يـ سـ تـ قـ ر بالـ اسـ تـ فـ هـ أ	ومعناه	فاذا سـ لـ هـ ا اليـ كـ كـ	كـ

زيادة مرفوعين أو ثلاثة أحرف أو أربع

مسحور أو مرفوعين أو ثلاثة أحرف أو أربع

ز	زمان الاجارة استحق بالا	جا	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل وتقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤ	دى	ما يحتاج للمكسرين كفتح الدار وزمام	ا	لجل وخزامه وقته
ا	أما ما يحتاج لكمال	الا	تتفاع كالمحمل والعتاء فعلى المستأجر	و	الحش والبالوعة في أول ول
د	دخوله ينقها المالك وفي الا	خرى	اذا مالها المستأجر فانه يؤ	خذ	بتقريده على الاصح وعلى
هـ	هذا المكري ما جرت به	سنة	الكاراة من الرفع والحط واغانة النسا	ز	لوالراكب ويترك لمن لبس
ح	حركته قوية وان أكرى على و	احدا واثنين	جاز أن يركبها مثلها ودونها مالا من يز	يد	عليها وان اكرى الى موضع ع
ف	بجاوزة لزمه المسمى	و	أجر المثل للزائد ولو جعلها فوق الشروط و	ا	لمالك حاضرها لكت قيل ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فعملها لاثنتين لزمه ثلث القيمة	و	هذه هو الصحح وفي
ن	نص آخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزمه منه	بيل ينفسخ في الايام
ا	الباقية دون السالفة وان أ	دخلوه	في العقد صحيحا فتعيب أو بان به	عندك	عيب قديم فنفسخت جازولو
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى انقضت المدة لم تلزم المس	تأجر) بكرة	كما لا يكون ما تزمنا
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه و	تعز	ى اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحضر قبل الاحرام لم يحصل ل
لا	له شيء أو بعد الاركان ثبت	واستقر	ت الاجرة وارق دما لباقي وان أحرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة ده
ث	ثبت له أجرة عمله و	أمر	نا المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر ر
هـ	هناك للقاضي ينفعها	ا	مامن مال الجمل أو يقتض له أو يدفع بعضها	بشرا	الى المكبرى ويسأل سال
ا	ان كان ثقة جعله ا	لنصو	ب عليها ينفعها والانصب ثقة و	أى	العاقدين مات فنظم م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا
ر	رد العين المستأجرة و(جب	على المستأجر وان اختلعا في الرد فان انقضى	ونقول	ان القول مطلقا	الظن
ف	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر و	في	ما ذاباع العين قبل ل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينفسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لشتمهم باسم علم م
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده أو	الا	مرين من أجرتة أو و
ر	راتب نفقة له و	صر	حوالجمع تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان عقد هذا المستأجر لا بأس
ب	به وعليه الفتيان و	من	عقد هاء على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس



ع	عـ على الصحيح وإن	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسخها والمكرى فيها	ن	هرب اكرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكرى بالذى لذي	ا
ف	في شهوده ان شاء فسخ	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباه فقال ا	ياك	أمرت أن تخيطه قيصاف كذب	ب
ق	قوله وقال أمرتني أن	قدر	ه قباه فالاطهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة باب الجمالة وخروج	ب
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الاتقين أو بنى لي حائطا أوحا	مل	غلمانى بالمتاع فلا كذا فيلزمه	ب
وا	وانما يلزمه اذا عمل	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا بد أن يريد	ريد	عمالا مجهولا ولو اشترك خمسة	ب
م	منه الا في العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في الجعل وشرط الجعل	ا	ن يكون معلوما	ا
ا	الا أنهم اذا اختلف الا	مر	بينهم في قدره تحالوا ولو امره بغسل ثوبه و	خذ	فذكر الاجرة لم يصح	ح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بوجوب المسابقة وهو بموضع كالأجا	ر	ة في الاحكام حرفا فيجوز	رف
ل	لازمة بالعقد وقيل مر	سله	لا تلزم بالعقد كجمالة والاصح	الا	ول وتجوز على الرمي بنبل أو و	و
ح	حرب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيـل وابل وبغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من أن يسبق	أحد	امهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب	رب
ف	في الابداء والانهاء وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرهم	أن	يخرج العوض في دفع	ع
ال	المال على أن يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من أحدهما فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح	ح
نا	ثالث فرسه كفرسهما في	الجما	راة ولا يخرج شيئا فاسبقاه أو جأوا معا فلا	شيئ	له وان سبق هو أو الآخر	ر
ن	نعتيه السابق وإن	هد (اهم	الامام الى المسابقة وأخرج من يت الما لجاز	فان ذكر	ان المسبق شريك	ك
ى	يأخذ من قبل السابق فسد	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتناق هذا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالركو	اهل	وموت أحد المركوبين يبطل العقد دون	هما	ت الراكبين فان كانت	ت
ى	يومئذ المسابقة على	ا	لرمي فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف	ف
ج	جعلنا عوضه وبادرنا	لقطعه	وسقط من الحرب الاخر واحد ويثبت	ا	لخيار للرماة لاجلها	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لا صابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نواعا	من الرمي فليبين أولا لا	لا
ز	زعيهم ان الرمي الذى	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح	ح
في	فيهم يمان البادئ	ليلا	يقع التشاجر والرمي قري وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف	رف

ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد أن يشترى من المعلن دون	مر	زالت الارض فلوان
ل	ثمة منه سله الخروج	الفا	لاول أصح والمعلن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه في أنه يصح
و	الكحل فن أخذ شيأ منها فهو	و	رواليافوت واللفط والموميا	لد	ا اذا طلبت كالبوروا
ا	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	ل له وان ضااق وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الموجود مباحا كالماء والحطب وا	ان	ا أصلا وكذا الحكيم
ح	يحييها فهذه يصح	أكثر الناس	كالمواضع التي يصير الماء فيها ملحاً	يسلمها	ض ضرورة العجوة
ر	يطيق أهلها سفر	مالا	ان ضمن الامام أرضاً ترفعها بل الصدقة و	و	م منها تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	وأحسن	يضر باب اللقطة بالالتقاط جائز	لم	ا النجعة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	ر رأيه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنتها	وجها	بتعريفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	و وعفا صها ووكاءها
ل	ان من التقط يحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينادى في
ر	كانت مما يحتقر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويئس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	ا أوجبتا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائد سواء	ما	صاحبها قبل لملك أخذها وأخذ	وأجاب	سك بكت وتلك فادانادى
لا	منه الحكم بان لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب تملكها او ضمنها وما	ا	ا المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب	ها منه	داه حتى يملك فان تملك وجاء صاحبها أخذ	لما	ن ضمنه قبل التملك بل له
ا	قبل بجوازه وأما العبد فإا	بما	التقاطه الا للحفظ لا للتملك و	ايك	ال المضائع في الحرم ليس ا
ع	متعد بذلك فليزرع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت بحمة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا وا	منصو	يرون حينئذ المتقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما بادن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	يقول	من القولين قول يجب نزعهما من الفاسق والا	وظهر	ن نجيز لقطته
ن	وجد ضالة لها بالجرى	من	لا يجوز التقاطها التملك بل للحفظ و	ت	ي يحرم وطنها اذا وجد
و	لا يلتقط للتملك ولو	ذلك	قوة كالبهيم والفراس او وجد طائر افكل	له	ا امتناع كالظبي أو
ا	لا يمتنع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الاصح و	شوكة	ل لقطط للحفاظ من له

ل	للقادفين على الجسد	يدار	جا عالككم الى أصل براءة دقتنه	و	لويبلغ اللقيط الموصوف
ثاني	ثاني ما امره عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	نقو	ل ان حكم بالامه في ي
ا	المعرب بالاسمه فان	الظاهر	انه لا يقصر على الكسر وان كما نقو	ل	باسم — — — لاه تبعها ا
ل	للسد ارشدنا عليه	وحاصر	ما فان صمم عليه تركناه وان اقر بارق بعد	ما أقدم	وتصريف رفاع ونكح ح
م	مدة فان كان قبل اقراره هذا	الملك	قد اقر بالحريه لم يقبل والا نطلسا فيماد	عا	الى انما ات أحكام كام
ت	تصرع فيه في الرمن	المحا	ور وتقبل المسئلة في باب الوقت لا	مرا	ان الوقت الصبح ح
ح	حق وقرة فـرز	هد	لله في عيب معننة ووقعها ص	وما	يصح الا فيما يستمر ر
ر	رسم الاسم اع	مدة	مع بقاء عنقه كسار وحيوان واثاث و	أغلا	ل وشروطه ر ومعرف وف
ك	الوقت على الساطر	ثم	لا يجوز على حري وفي الصدقة على الـ	ثو	ان وضع عليه وقمنا ا
و	الوقت على مـسـد لو	ار	اده باطل ولا يصح على محمول وحنين وقص	ذلك	العمد لا يصح ولو لو
ا	ألمنته ولم قصده ار	تفع	الى سـمـده والوقت المعاق شرط	وما	كان مسطح الابداء وذلك أصلا
ل	لا يصح وهو كالوقت على	ا	لمحلول م على المقرء وأما المقطع الاحـ	مثل ا	لوقت على من يعلم علم
ح	ل الوقت عليه ثم على ا	ما البك	الذرقاء لا يسمـم أو على مجهولين وما أشبه ذلك	صـح	على الانصـح وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للوقت وان وقت على زيد	ا	على السـمـراء فـردـه ه
ي	في هذا وقف مصر	فه	مقطع الـاء فيسـطل ولو	انه	رقى وسكت اذا اذا
ا	انما عن صرفه	الى	حـد لم صح في أصح العولـيـه و	ادا	اراده اشـترطنا ا
ل	له ألقاطا صريحة يثبت اد	اها	كوقت وحاست وسلت واما تصدقت فان كست	نا	وباله صح وكذا اذا أوفجت ت
ر	رسمه عا يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح وادا	أدبت	مثل حرمت وأبدت فليس بصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط بيده الحية او ان بيعه	ا	ادشاء أو يرجع أو قد ر
ب	بـمـة بطـل واد	اقبل	الوقت انسان فالملك فيه لله حـالـا	سما	وهو بـمـم يصير للـك لـك
ع	عنده للوقوف عليه لاه	الرعيـم	في العـلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	صـعب ذلك كـونه ما ما
ن	ذلك وطء الموقوفه عليه	بالا	جماع لكن اذا وطئ كان يملك مهرها	مهردا	وكذلك لو باء من قبل قبل
ج	جارية الوقت ولـه ملكه وحاز	شرا	وهـ منـه وقبـل لا يـكـون لـمـكـه	فانه	ولد موقوفه فـكـون مـثـلـها ا

و	واذا أتت الموقو	فوحا	زالناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	رقصا مكاها فان ففضل	ل
ز	زياد تشري شمس واذا جعل	رب	الوقت النطر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضى ويخسأط ناظر	ه
فيه	فيه كما يحتاط في	المالك	المسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	السواقف جعلناها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف اثار أو	با	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يحضه الطرف (هوسا)	ين	والسومات من مكان كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم	حف	اليه البطن الثاني وجدود مؤجرا	مثل	القسواين انمساخه بالاموت	ت
و	وقيل لا تفسخ بل	سها	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	خزونها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وحزوه	زا	ثم القراء نعمة ناعسرا	ا
وح	وحجرة أخذ زيد	الكل	ومعه القراء باب الحبسة	و	الحبسة قرربة وأصل صل	صل
ذ	ذلك انما تجاب المودة	وا	لا حروهي للاقارب أفضل ويستحب اوى	با	تساوى الاولاد	ا
ف	فاذا وهب لمحاج	سر	ابو افسل وتسمى صدقة وما	يها	ي به الاحد وان يتعمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرطا	و	هب أن يحوز به فان قال أعمرك	الدا	هذه أوجعها لك	ك
ر	رقبى سواء قالو	أهلك	بلى أم لا تل ذلك يصح لك لا	نل	الرهوب ما لك الا بكاه	لله
ا	الايجاب والقبول والتبش	من	بعد الاذن بعموان كل تحت يد الموهوب	راذ	له في قبضه وما لك	ك
ب	بعضى زمان يتأفى قبس	المالك	الموهوب بقاءه وان ما قبل قبس جرو	انا	بالسوارث ببه وان	ان
ع	عن لا والدقوب	طائفة	من ماله لولده بازولك أن ترجع فيما	دبت	من الولد وكذا الامهات	ت
و	وسائر الامه	ول	الزيادة المنصصة للولاد المتصلة	نكره	أن يرجع الا اذا روى	وي
ال	النظم رورأى في	ذلك	مصلحة رشرط رجوعه بقاءه في سلطنة	قا	سكانبه أو رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسحق رهنه ولو جرع	و	نصب لاهرماء واول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذى	الموهوب أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جوز الرجوع ان افرحتم	م
ف	في وجبه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطء الاب لا وهو به لا يكو	ن مثل	الرجوع في اصح ما نقلت	ث
ال	العلماء وقيل يكو رجوع	عا	وس وهبان هو الى منه ندب أن	يا	خدمته ويشبهه ولم يكن	كن
خ	خروج النوايل	م	له على الاصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيا وشرط عليه هو	و



أ	أن يعطيه ثمانية مائة مثل	أوقفه من العسقة ونحوها فاف	أقبل	صح وكان الحاصل	صل
م	منه معاوان شرطه	هو تهول لم تنع في الوصية	و	تصح من حر به يكون مكانه	ا
س	سراية الميراث الكارو	السيرة خلاف الاتباع فانه ولا	نا	عن الامم كالفلاي يرتاب	ب
أ	أحد دعائه سرا وفي	دم الصرح ان لا يصح حور أن يكون	داها	بالوصية اليه وبصح	ح
ا	جعل له الى ثلثه	أحد دعائه بالمرثون دون الاثني	ا	الانبياء شره كاه واذا	ا
ا	أراد أن يرضى	لا يرضى له ما له من رلو	بره	رضى أن يرضى لم يعزل	ل
ر	رعيه راد له ذلك	الادس ولا تم الا التمسول وله أن	نا	ان له لفظا كقول	ل
و	وقفه من لا يرضى	قد ورد مذاهب الاثني الاتبع	رحلا	قبل الوصية في بناء	ا
ا	الموصى لم يرضى ولو	الميراث امرل ومن أودس الى	الرا	له عزله أحبر خبر	خبر
د	دعائه من لا يرضى	س شمر الى شرط الوصية	نيل من	أودس ممنوم فذلك	ل
ال	الوصية يباين	ح بالوصية دارا	أ	الورثه وأبهرهم	م
و	قال في العا	حل في الكبر الامم وا	ر	وتصح الوصية بعد	ا
د	دعائه من لا يرضى	هل لها كالميراث	هو	توقف على ولم يرضى	ن
ن	نفس الموصى له في الارش	ان في الوصية	ال	حدث من زوائدها وفي	ي
و	و رعيه من لا يرضى	ر العواض واراد ان يرضى	نا	هذا الورثه	ا
د	دعائه من لا يرضى	د لثالث وهو أول ما	د	الوصية به امر	و
و	والنفس له وارث	لوصية من الزائد وارث له وارث	ت	ان أجبرها فاشبهه	ب
ا	انقوا المواريث التعاون	وصيهم بها	و	جعل من الثلث واجبا	ا
س	سليم منه دله أطاق	الواجب في الوصية	نا	م حتى ما نخل	نخل
ق	قوة الميراث من ثلث	الذي له وقرب الى الثلث	ا	وهو بالوصية	ل
ا	انهم رضى من الميراث	قوال ام الميراث	مما	الى الثلث وكذا التصرف	من
ط	طال بدعائه	قد أوكان سعة الوارث	م	الوصية وهو	و
ا	انما تكوفه رلاء لا تحاو	هم حكمه وتعبر من الثلث	م	أوصيت لفلان بخمرا	ج

ل وهو انقطاع الخواص المتعزلة وأما الخواص

وهو انقطاع الخواص المتعزلة وأما الخواص

ل	للسائل ولأول ولأولاً	لا	نسان بعض عيبه بجهل فله تسهيلي	احال ردة	هـ	هـ	هـ
و	وهبته فيمن شاء فان	ما	الوارث ولأولاً في واحد	وعشرة من	هـ	هـ	هـ
وا	وارعي الاشكال والاسماء	ن	ترك الى أن يتركه من ذلك أحد	أحد أو	هـ	هـ	هـ
س	سقط في ما بينكم	و	هو عند راس واحد من المروءة والامه	هـ	هـ	هـ	هـ
ا	الذي لغيره وساعه لا لرم	ا	ان من سمرقند الإله يارث والاصل	لوريس ولور	هـ	هـ	هـ
ط	طاببه يستحق لائق	دا	بأحرار (المدبر) هو يرمز	ردي	هـ	هـ	هـ
ال	السن منعه من	دا	ردي من رواية وهو مدرجه من	الث	هـ	هـ	هـ
خ	خلف موقر وقس	هـ	مأه به وكذلك	ور	هـ	هـ	هـ
ا	الاعش ويخو ما بينه	ا	رحود من كذا	ور	هـ	هـ	هـ
م	من عده دموة ودمور	ا	في مدبر لغيره ولا سرح	ور	هـ	هـ	هـ
س	سواء البيع وهرن ليل	قام	من ما في من	ور	هـ	هـ	هـ
ا	المدبر يطالب ل كور	هـ	هـ رار	ور	هـ	هـ	هـ
م	معناه من يتقن	ا	حكمه دار من	ور	هـ	هـ	هـ
ا	الى المدبر الاسلام و	ا	يسلم الله به	ور	هـ	هـ	هـ
ر	رجوع من	ما	يرجع اليه	ور	هـ	هـ	هـ
ك	هم ام من القديرا	ق	الموسى من	ور	هـ	هـ	هـ
وا	والعبد المكاب بالغ	ما	ول ردة	ور	هـ	هـ	هـ
ما	ما من الامم من معالي	هـ	صه من زوج	ور	هـ	هـ	هـ
ا	أفمن من	هـ	من قدي	ور	هـ	هـ	هـ
ل	له العوض وتقول كل	و	تعوضه لئلا	ور	هـ	هـ	هـ
ح	حجيموا حار	م	ولا يتعوز	ور	هـ	هـ	هـ
ر	رسمه من	هـ	ولا مشترك	ور	هـ	هـ	هـ
ف	في وضع الكتابة واليه	ا	منه فلم في	ور	هـ	هـ	هـ

الجنين بعد التصور والتخطيط و كثيرا	العلماء يجوز له أن يروجه أو ما ببعضهم في ذلك . وليس له التمسك على
ب بيع المستولدة ورهها و	الوصية به بأوله وطهار أهوال النصراني ومن عليه ثلث كدار اذا
ع عادت الى الام لام فر	ق يلزم ما بباب الولاء واعلم ان
سا سا ثراذعتق على كاجرا ج	أولئك أو عتق عليه فولأ وله وولد الحر
ك كونه لا ولاء عليه في ذلك	وولد لعبد من المعتقة حر وولأ ، مع وف
ن تجز عتق الاب انتقل عنهم	ولاؤ الى معتق الاب وهذه المزبة التي
و ويتجرب الى معتقه ثم	ذ أعتق الاب بعد الجدة والولاء ينحرو ستمنى
ي يومئذ الى والى أبيه و أمر	الولاء بعد المعتق بالمعتقة يحصون ها
ج جاؤا معا فالأب ن	لمقديم أولى ثم الاب ثم الاخ من الذويين ثم
ور وزا م بعضهم ن الجدة وابن الاخ يستويان ثم اقرب فالأقرب ثم	الام من الاب ثم الجد وهو الأساس س
ق قيدنل الى عصماتهم و يننى	الى الترتيب المذكور ولا يرث أحد غير
ه ه ذ في الزوال و مدر	ك القول في النساء انهن لا يرثن الولاء وسوى
ال لمعتقات ف ن واسمه بالحر	بة امرأه ورثة م وورثت ولده و
ك كان لها الولاء في غلا م	فانت صار لعصبتها (كتاب العرائس) لا
ش شئى للغة يرقب ل جهاز الميث و الشر	وع بمذ ذلك في ابرائه من ذويه ونلا
ف فورا ثم باقى الوطأ يف	فتمتذ وصية ونقسم تركته وما
ه ه ذه عشرة رجال أ و	لهم الابن وابنته وان سفل وبعده عدا
وا والاخ وابنته وما جعل لها	ذاتى اذا كان م الام وما خلا
س سابعهم لا أخ الاب لامه وقفا	م بمذ ذلك ابنه والزوج والمعتق و
قا قالوا وبنت ابنه و	ن سمعت والام والجدة والاخت بل
ط طرأ فعل القتال في فرا	غروح مورثه ابعتق أم باطل لا يرثه وليس
ا الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فيموتون ولا
ل لقب الكفر أثر ولا ار (ث) يجرى من ذى ولا بمبد ومترد من أحد ولا يكون	بين ميتين لم يرو رو

س	سبق أحدهما أو لم يحكم	بعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	والا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	ارث روض ككتاب الله	وجته	وهى النصف والربع وثلث وثلثان وثلث وسدس	س ثم ان	أهلها الذين يثرون	رؤ
بع	بعددهم عشرة أزواج	بعد	الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن	و يكون	للانث ثم للاخ وهو	و
ا	ابن الام ثم الاب	ذلك	مع الابن أو ابنته ثم الجدة مع الابن	وا	نه ولا قرص لسواهم والاوجه	ج
ل	ل معرفته فتناف فالزوج يأخذ	بع	مع الولد وولد الابن وندهما ان لم يكن	ذ	لك والزوج كذلك وهو	و
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقدم	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثلثا واد	ا	بغير أربع فاشبهه	شبه
ت	تلك الواحدة والربع والثمن	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها الى	ذهب	ولداً وولداً بن فلها السدس وحين تراحم	بالا	ثنتين من الاخوة سواء كانوا	ا
ر	رجلاً أو أماً أو قديماً	الى	ثالث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كل الابوين زوج أو زوجة	الجمعة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمرث يرث بلا قول	ل
و	وهما ثنتان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من امرت أحدث السدس	س و مو	رد الخ لاف جده هي أم	م
ا	أب الاب والصحيح لها	سنة	الجدة وان اجتمع جدتان فأكتر اسنو	جبا	السدس اذا تخاذيا وان	ان
ل	لم يتخاذيا وبموت	احدا	عاجبت ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا	ا
وق	وقعت وحدها وللثنتين	و (ما	فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	ابنت الصاب وللثنتين قالوا لو	ا
ف	فان وقعهما وان بلغت	خمين	الثلثان كبنات الصاب لكن هذه	استثنت	عن البنت في ما ذكرنا وا	وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وباع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبيل الاخت للابوين تصل	الى	النصف وللثنتين فصاعد الثلثان فان فقه	قام	مقامها أخت لاب وقس	س
ك	كل أحولهما اذا اجتمع متافى	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك	ك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيه ا سدس وللثنتين فصاعد الثلث	الا	نثى والذكر مثلان	ن
ا	أما الاب فقه	نحبه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجدوا	زيد	كعلم أنه ما	ما
ل	للجدد مع الاب ثنى ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام وأز يدك	امر	وهو وانما نلقى في	ق
س	سبيل لا الى اخرا	ج	نصيب لام الاب مع وجوده اما ولداً لم فقد	رت	له أربعة حجج	ب
ا	الاب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	هؤلاء	الأربعة ولا يتصل	ل

ذلك فهو فيما ذكره	المظفر	بالتثنية على كل حال وقد بعد عليه في	البعد	اية انه من لا يرث وذلك الشيء	ي
يكون اذا اجتمع جـ د	و	أخ من أب وأم وأخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحدهم وابن الأب بعد	د
يرده لا خيسه وانما	قصده	على الجـ وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة المعادة ولو	لو
الحق بهم من يكون	ن	له فرض فلجلد لا غبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أو سدس كل الشيء	ي
وما بقي فلا اخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت	فيما	أنا في علمه مع الجـ فيما سوا	ا
هـ هذه المسئلة وتسمى	الا	كدرية وهي زوج وأم وأخ وجد فالزوج والاخت	لكل واحد	منهما نصف المبلغ	غ
والجـ أيضا	حقه	السدس والام الثالث فتعول الى تسعة	الا	ان حقه لا يصرف	رف
زائد على الجـ بدل المنسوب	اليها من	النصف يضاف الى حق الجـ ويقسم بينهما للذكر مثل	الانثيين	ويقسم فيمن من	من
يبقى الباقي منها	فو	جه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأ	م	سنة وللأخت نحو	حو
أربعة ويكون	لى	الجـ ثمانية (كتاب النكاح) يكره أن يتزوج	وما	له في نفسه غرض	ض
داع ولا يستحب الاعراض	عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن يتزوج من	رأيت	واسـ تحسنت ويسوغ	غ
هـ هذا المعقد بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه ويستحب لكل	أحدان	يطالب امرأة تحرر	ز
ح حسنا ودينا واذا	دخلها	في عقده اكتفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب أو الجـ وتزويجه في	ي
رأيه زوجته من	الملك	الذى له والمجنون ان كان يفيق فلا تمكن	اباه	ان يقعدله وببشر	ر
في الافاقة فان دامت	المجاهد	على حالة لم يفيق زوجته الأب أو الحاكم	وما	للسـ فيه أن يتزوج اذا	ا
س سأل بل يزوجه الولي	فا	ن أذن له في المعقد جاز فان عين له	مر	أه تعين ولا يخلص	اص
الولي من الطلاق الا اذا	قام	له مربية فان أردت تزويج عبد صغير	رت	عقده بنفسك بخلاف في	في
ك كبير فانه يقعد بالاذن و	ا	لمرأة غير المحتاجة للنكاح يكره أن يتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غرو	و
ن ندب لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وليها تزويجها واذا	اذا
ع عقد الأب أو الجـ بالبكر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبيه	للزواج كره وان	ان
ل لم تكن بـ كـ لم تنكح	ا	لابا ذم بعد البلوغ ويزوج أمته اجبارا	واذا	طلبت النكاح فلا سهاف في	في
ي يستحب ولا يجب و	لا	يصح نكاح المرأة بالولي والعصبة أحق و	استئذنت	الامه فولها ان تزوجت	ت
ال السيد ويزوج أمة المرأة الر	جل	الذي يزوجه أو أولى العصبات الذي لا يبدأ	بغير	هـ الأب ثم الجـ لا يزاحم	حم

و	واحد	وتوفى	بعدهما بالاخ ثم ابنته على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين أخوين هذا	
ت	تكون اخوته للابوين	آخر	للأب والصحيح خلافه واذا استوى اثنان	وما	زأحدهما فاضلا لم يستحق	
د	دون الآخر بل لو كانوا	جما	عة وقعد أدناهم صح وللولى شروط فلا يفقد	شئ	وهى الحصرية والبلوغ بل	
ال	العقل وان لا يكون ر	دى	النظر يتقبل أوهرم وذكر وافي الناسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا	
م	مضى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذا لو و	
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان و	المستثنى	من ذلك الغائب اذا	
م	ما وكل فوكيله أولى وان	أر	ادأن يوكل استأذن في النكاح الا المجبر	مثل	الاب والجد والسيد أيضا	
و	وايس للولى أن يتسا	يع (الا	يجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحيح	من قولهم	ان للجد أن يوجب ويقبل ل	
ع	عقود بنت ابنه	و (ابن	ابنته المغيرين وفي غير الكفو بشرط رضا كل	(من) قام	له حق الولاية منهم م	
و	ورضاهما اولو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت بعشرة ولم يررض	الاولياء	بذلك لم يكن يكن	
ا	امتناعهم جائزا	وحل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودين او حرية وأعمالا الا	
ل	لا البهيمى بالنسبة	الى	العريضة كفؤ ولا غير القرشى و	الهاشمى	كفؤ لم اولا غير ر	
ت	تقى وحرر كفؤان	تغز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائلك للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو و	
ر	ربط نكاحا بغير كفؤ	ودفن	عليها أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشتر أن تلتقى	
ف	فيهما الحصرية ولا بد	في (الا	شاهدين من ذكورة وعدالة ويكفى مستو	رها) وح	اسة السمع والبصر لا	
ى	يكنى عادمهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان ان العقد لا	شئ	ويشترط هنالك قوله	
ل	للزواج زوجتك أو أنكحتك و	ر (سم	القبول في قول تزوجت أو نكحت أو قبلت	اذا) زيد	بعده نكاحها صح ح	
م	منه ولا يكاف أجمعى عمار	سته	(وتجزية العجمية وكذا عربى في الاصح ويجب	تسليمها) و	يحملها الى حيث يرد د	
ا	ان أطاقت الاستمتاع و	جعل	له اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	في فيه والامنة يستثنى ثنا	
ا	اذق	الله	رقها فتسلم ايلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنصا صيتها أول ما ا	
ز	زارت	جنا	بهو يقول بارك الله لكل منا في صاحبه	وأما	السفر فله التنقل ل	
د	دون سفر مخوف الطرقا	ت	ولا يبطأها حائضا ونجسها أن تأتى	بما	الاستمتاع متعذر و	
ا	الابه كفعل الحيض و	عد	م السكر	باب ما يحرم من النكاح لا	خلا	في ان محرم ما ومرتدا ا

هـ	هو وجوب المسمى	و	الله أعلم	باب من تحته كتابة إذا	شاه	وأسلم فاختارت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	سر	هوان كانت مجوسية أو مشركة ذات أوثان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف	
ر	راشد أو فرق بينهما بلاتر	دو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي	
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	م) ينقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان	كان	الاسلام منها فالحكم	م	
س	سبيله واحد وبعده	ها	دالو وطئها في العدة واقترافا عليه	ان	يعطيا مهر المثل	ل	
ا	أما اذا وطئها	ثم قبل	الآخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت	
ك	كافر خمس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلم معه	ز	جرناه عنهن حتى تصبح	خ	
ن	نفسه لترك واحدة	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذ من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في	
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلمن	والا	م والبنت اذا التفت	ف	
ا	الجميع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئه ما جميعا ثم أسلمتا حرمتا	ان	لم يطأها تف	غ	
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	دخل بالبنات فقط وان دخل بالأم فلا	يكون	الاتحار ريعهما وورد	د	
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدها وان أسلم وتحت أربع أماء أو	زيدا	سلم معه وهو ذو	و	
ط	طول عن لا يحل له	النكاح	بنكاح الاماء انفسخ نكاحهن	واذا	كان عن لم يحرم به	وه	
ع	عليه لزمه بلار	يب	أن يخطار واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد	د	
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف أمرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و	
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	مة عليهن ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و	
ف	في اختيار الامة على الشرائط التي قدمها	باق	فلو أسلم لم مو سرائم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج	
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	ختيار وان أسلم على نكاح شرط فيه الفسخ	متى	شاء أو نكاح متعة تبقا	ا	
ح	حينما فرق بينهما ما	مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار فلا	ثاني	رفع النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز	
ر	رسم العدة والثلاث	نفر	وجهامنه والتفريق بينهما واجب	وان	أسلم بعد انقضاء مدتها	ا	
ف	فيقران وان تهرها وها حريبا	ن	الدين الذي كانا عليه تجيزه نكاحا	شاء	ت أم أبت أقرأ عليه وان	ن	
ا	ارند مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن	
ل	لها مدة العدة لازم	ياد	ان أسلم في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو	و	

ن	ناهـزها فلم يشرح	في	الافرض حتى وطئها وجب مهر المثل والاد (زم) له	اذا طلق زوجة	جه
ما	ما فـرض مهرها ولانال	جا	عامنها المتعة قطما ومتى وجب مهر مثل	نكاح بغير فاسد وطلقها	ا
ب	بغير دخول فانها تـو	دى	نصفه وان جمل عتقها صا دقها فله مهر	وله علم اضمنان	ن
ق	قيمتها واذا اعسر بالمهر	وهرب	ام وقف فسخت قبل الدخول فقط والقو (ل) قوله	ان ادعت السوء وليكل كل	كل
ا	ان يخلف اذا تنازعا	و	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة في التحالف ثم يرد بها	ا
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	اخلة في الرنا طوعا ب باب المتعة ب والمفوضة	اذا طلق من مـهـ	هـ
ق	قبل الفرض ولم ينـل	مكا	فختها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	وما لمطابقة قبل الدخول لزم	م
ص	صاحبها نصف المهرنا	ئل	من المتعة واما بعد الميس فان	أشبه القولين وجوبها	ا
ر	رقتابها وان تسببت	الى	الفراق بردة ونحوها سقطت عند	ذلك ويستحب شئ وهو كون	نـ
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عنها فـهـ وأفضل وان تشاحا فيها	وتنازعا فالخامس يقدرها	ا
ن	نظرا في حاله ما عارا	واستوى	طنه عليه ب باب الولا ثم ب اللزو	محرم والنـبـز قالوا لو	ا
ى	يستحب تركه والوليمة في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان دعو	ها فرض عين ولو	و
ح	حصلها فليكن من خالصا	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	اه يكره والصائم اذا وصل	نـ
ذ	ذكروا فيه ان	الافضل	ان يفطران كان متطوعا وان كان	دخل البيت منكرا وما	ا
ف	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر ب باب عشرة النساء ب	الزوجان يجب أن لا يكونا	ا
حـ	حربا بل يـتـعـاشـران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريعة على دينه ولا	على سوداء في القسم وكذلك	نـ
ف	في المسكن ولا يجمع في	أقطار	هـ بين امرأتين الا برضاها ولا يطؤها	وا لاخرى حاضرة وليتبع أثر	تر
س	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ واحدة الا بقرعة	لنا خذمن ذوات العذر والضعف	ف
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى وبالتيب	ذلك ويقضى أو يقسم في	ى
كـ	كنفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريدون السوء في	تجب المساواة بل انا	ا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	احدى نسائه فهذا شعار	نـ
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها يسقط حقها	و ان امتنعت من انشاء	ا
ا	السفر حجة به لم يلز	م	القسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	الابقرة فان فعل	ل

ن	خرج من الاثم بقضاء المد	ن	لصاحبا ومع القرعة لا يقضى	و	لصاحبا ومع القرعة لا يقضى	ن	ان تفصح
ا	القول به بية حقها الجا	ر	ي من القسم اضرتها الا برضاها واذا	ا	رضى فوهبت لها	ا	رضى فوهبت لها
س	سهمها ملكت رياسة الرجوع متى شئت ودخوله على الاخرى نهار الحا	ج	ج	ج	ج	م	بالجواز ويحرم
ب	بغير حاجة وان قصد	ا	الافضلية فليس اوى بينهما ما في الدخول ولا يجوز	ب	ذلك	ن	ليلا الامم
ب	بعدم ضرورة وان طال	ف	ممكنه قضى ليل لا نهار او يقضى	و	قد جاء	ك	نهارا لغير حاجة هناك
ا	اما الاممة فلا	ت	ي اليها حقوق في القسم وللنشوز امارا	ت	اسماعه المكره وكونها ونها	ر	تبريح ولا ضرر
ل	لا تحلف الى فراشه	و	في هذا يعظها فان نشرت هجرها وضربها ضرا	ب	بلا	ر	شره عزه فلو
ا	اشته الشقاق واندر	س	آثار الصلح يثبت الحاكم حكما من قو	م	وحكم ما من قومها حتى	و	و
ي	يضاع الحق موضع	و	يفعل بالمصلحة وهما وكيدان لهما على الصحيح	و	وتدرك	ا	المصلحة بان يرضا
ا	الزوجان بحكمهما في الد	س	الصلح والطلاق وفي بذل العوض	ب	لسماع	ا	لا ينفذ
و	وجبه صحته اذا	ج	من تصح عبارته وهو مكره وجري	م	مثل	ما	بابا حقه عند خوف أحدهما
ا	الجهل يزعم استحق	ع	الاخر او كان قد دعى الطلاق ثلاثا على	ا	بقاء الزوجية عند الدخول وبمخالع السفيه وال	ا	دخول الدار فاذا خالعهما
ن	نفقه وتخلص وكان	م	في ملك السيد ونخل السفيه لا معا	ر	رض	ا	في القول بطلانه وما
س	كان من الاممة فلا	ج	يجب ان اذن مسولا هاتعلق بكسبها	و	و	ن	تجاوزتها فان فقدت فجن
ن	فوجب بدمتها وان لم ير	ض	مسولا هاتعلق بدمتها واذا احصت	ا	السما	ض	حقة من الولي وعرض
م	ماله ونخل الصغيرة وناصر	و	هاجازا ما من مالها فلا وليس للاب	و	و	م	غيبه ان يخضع حرم
ا	الطفل وتجاوز مخالعة للرا	ا	مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع	ا	ال	ما	جس بلفظ الطلاق واما
ب	بلفظ الخلع والمعاذة فقد	م	الاكثر من بانه صريح فان جرى بلا مال لم يذهب	ف	في (ال) ياح	ق	ولزم مهره من مثل ومطلق
ن	قال طلقتك وعلبك ألف	ز	منه الطلاق بلا ألف وان قبلت	و	واليد	ب	له في الرجعة ولو ذهب
ي	يطلقها فقال وهو	ي	ها أنت طالق بالف فقبالت بان	و	و	ل	لزمه ألف وان قال
ا	ان ضمن لي ألفا تؤد	ب	الى فانت طالق فضمنت وأجاب	ا	الدا	ها	عني فمورا بان وتزمتها

ل له الالف الذي ضمنته	ثم	لوقال متى ضمننتى أو متى أعطيتنى	ر	هما فانت طالق فتنهـ	ول
ح حصوله موجب للطلاق	عاد	ت بالجواب فوراً وعلى التراخي	و	ما جاز صدقاً كما تقدم	م
ذ ذكره جاز قبله عوضاً	من	المخالع في الخالع وان ذكر	الد	افع عوضاً ولم يكن	يكن
فا فاسداً لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسداً كما	لو	كان صحيحاً في الاصل	ق
س سببها البينونة الا	ان	المسمى يبطل وترجع الى مهر المثل	و	لوقال متى أعطيتنى يوماً	ا
ق قباه فانت طالق ولم	تقاتل	بوصفه فاعطته قباه تمكده طلقه عند	السا	فنة واستحققت مهر المثل	ل
ا اما القباه فلا يلزمه	وفي	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة في النسا	س	يلزمه والمعيب ان لم يكن	يكن
ط طيبه رده و	عا	دائى مهر المثل وان خالعه ابدرع على أنه هر	و	ى فخر رج مرويا	ا
ا أوجبنا البينونة ولز	م	الحيارين الرد والامساك وان خرج	الدرع	كمانا بانت وجهه ل	ل
ل له مهر المثل واذا	ا	قالت المرأة طلقنى ثلاثاً بالف وطلقها	و	احدة استحق ثالثة واذا	ا
س سألت منه الطلاق با (حد	ى وسببين	فطلق بخمسين لرمها خمسون و	الفر	ض على من هو و	و
ب بالخلع وكيلها ان يمثله فان	جا	وزما أذنت فيه على ان الرائد من ماله فلا باء	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل	صل
ب بانت بهر مثل سواء كانت زيادة	بغا بن مك	سب الناس بمثلها أم لا وان أطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها	ا
ا اما خلع المريس فلا قا	ثل	بانه من الثالث وان خالعت في ارتها ان	النفس	بالمرض فحيث ث	ث
ل لم يرد على مهر المثل أ	و	جبنه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث واذا تم	م
خ خالاف بين الزوجين فى	ابرا	من صداق أو بذل على طلاق سوا	الحر	ة والامنة جعلنا ا	ا
ف فى اسكاره القول قولها والادرا	هيم	المبذولة اذا اختلفا فى حسا	ب	قدرها أو وصفها أو كم قيل	ل
ى يطلقها طلقات فان	ا	لرجع الى التحالف ^ب كتاب الطلاق	وا	لطلاق يفضى ي	ى
ف فى كل زوجة وأما	لسيد	فلا يطلق أمته وكذا الصبي وا	لطريق	الى تطليق امرأته لا ا	ا
و وصول اليها وشروطه العقل	وحصل	طلاق السمكران ثم من يهدد بالسيف والعصا	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا فاذا	اذا
ا كره بحق فلا خلاف	بينهم	فى نفوسه وبذلك الحرس ثلاث تطليقات	والر	قبق تطليقتين ويثبت ث	ث
ل للوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولوقال طلق نفسك فطلقت قبل	نم) وح	من مكانه افور اصح ح	ح
ق قطعاً وان كان ما	ولاه	يقضى التأخير كقوله طلق نفسك أى	و	قت شئت جاز التأخير	ر

فا	فاما الطلاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ل عنه — أن يترك	ك
س	سبيلها طاهرة قبل الجماع ثم	حر	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض و	ق	طاهرة قد جومت	ن
قا	قالوا بالعوض أباحه الاصح	بفا	ما المباح فطلاق الايسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البدعة	ا
طال	طالت فيه العدة فخير ما	نكسر	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصرح	نو	ي أم لم ينو مثل	ل
س	سراح وطلاق وفراق و	الولا	يق في الكناية للنية فنشترط والكناية	ن	أنت خلية وألحقى	ي
ب	باهلك وقد دل متلك العدة	وقتل	نكاحك وأنت بتة وبأن وكالبتة	وكل	ما يقارب هذا فانه افاته	
ب	به لاحق وليس حكم	التناضى	بالطلاق طلاقا وان قال اختارى فان	ذلك	كناية فاذا اختارت ونوبا	ا
ال	الطلاق فورا صح و	جما	عة قالوا لم يفارق المجلس فلو تنكرو	يذكر	انها ما اختارت	ن
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قال	ل	اختارت ولكن لم تنو قال قولها	ويؤ	خذي عنها ولو يكون	جما
ق	قوله طالق نفسك فاجابت	الد (عو)	وقالت ابنت نفسي ونوت طلقت وان ذكر	رالمو) نث	وقال أنت طالق وذكر	ر
ي	يومئذ انه يريد ثوبها أو	ين	ما ذكر مما يمكن قبل منه	وكذلك	لو قال هـ — و	و
ل	لها أمانتك طالق فان	الشر	ع يجعه له كناية واما اذا قال اقمدي أو	الجماعات	كثيرة وغيره من أشيا	با
و	وجودها لا يقتضى التعر	يف	بالفراق فلا يعيد شيأ ولو قيل أطلقت	و	قال نعم طلقت ولا يجوز	و
ا	أن يقضى عليه بالطلاق	و	قد قيل له ألك زوجة فقال لا و	كل	جزء كيديها شعرها	ا
ل	لها اذا طلقت —	لزم الا	مربحة الطلاق ولو قال ريقك أو	شي	غيره كالهـ رق ونحوه من	ن
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق بوجوب التعديده اذا قال	في	قوله أنت طالق أردت	ن
ح	حصول ثلاث وقت	نخر	وجه هذه الصيغة محتمل وان خرج بواحدة (وارد)	بد	لها ثلاثا فلا يكون	جما
ذ	ذلك وان قال	الد	ارى بالحساب أنت طالق واحدة في اثنتين (فا)	ن	نوى موجب الحساب فهو و	و
ا	اثنتان وان لم ينو فواحدة وا	ين	ما قصد اتبع وان قصد المعية قبلت ولو ان	المر	يعرف بالحساب قصد التخصيص من	ص
ل	لها بوجبه طلقت واحدة لا	زياد	ة أو طالق طلقة معها طلقة فثنتان ولو قال ا	نسان	أنت طالق طلقة قبل	ل
ذ	ذلك طلقة أو بعده	و	جب طلقتان للوطوء ولغيرها طلقة و	منه	لو قال لم يدخل بها ا	ا
ي	يا زينب أنت طالق أنت طالق	رجع	اليه فان قصدت أكيد فواحدة والا فهو	اثنان	وغيره الموطوءة بذلك	ك
ذ	ذكروا أنها طالق و	و	احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطالق	فانه	يقع الثلاث ولو يقول قول	

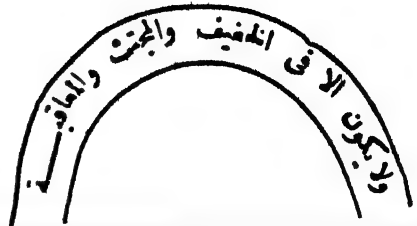
هـ	هي طالق نصف طلقة طلقت	لدا	العلماء طلقة ثم ثلاثة أنصاف طلقة	مو	جبة طلقان وكذا يجب	ب
ب	بقوله نصف في طلقتين و	يا	في نصف طلقتين طلقة لا غير ولو قال لمؤ	نث	أنت طالق الربع	ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو أتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم	ج
ا	أو قمت بنسائي طلقة اتصل	عن معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نساؤه	الحا	صلوات أربعاً فمري	ري
خ	خمس طلقات بينهما وصل	الى (كل	واحدة طلقان وان قال أنت طالق ملء	جبين	أو ملء البيت	ت
ر	راحت بطلقة وكذا ملء	زبيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاق	و	أعرضه وقول الفتي	ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الخذين	لها أنت طالق أو لا فانه	هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف	ف
ت	تأتي به متصلاً على	العوا	تدفان طلقها ثلاثا الاثلاثا وسوا	الجنين	طلقت ثلاثا بخلاف ما	ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (ج	ل أنت طالق ثلاثا الاثنتين طلقت واحدة	والقدر	المستثنى عما يقصد	ق
م	ما يليه فاذا قال القدر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة فعند	لا قدر	من العلماء طلقت	ت
جم	جميع الثلاث أو خمس الا ثلاثا	فاخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شيء	علقت به من طلاق أو و	و
و	وصية أو عتق أو نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقصد	منه	شيء بباب الشرط ما	ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما	ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلقت للسنة وان قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطاء	ل
ا	أو أسج الطلاق أو أورد	له	أو أجمعه طلقت للبعدة ما لم ينو تغليظا أو	ن	قال ثلاث بتبسات	ا
ل	للسنة نصفها	وا	لبعدة نصفها طلقت في الحال طلقتين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال	ل
من	صارت فيه وان قال كلها	ستو	لى عاينك قرءة فانت طالق طلقة	فانه	تطلق في كل طهر	ر
ل	لاقتضيه طلقة	لوا	نها كانت حاملا لم تطلق كما	يذكر	ون سوي طلقة ثم	م
م	مانعاً حيضاً وطهرها	على	الحمل شيئاً وإذا علقه بالحيض طلقت برؤيته	الا	أن يقول مـ	ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عمرو انما لا تطلق بالحيض الا بعد	المكر	في الطهر فلو حاضت وادعت	هـ
في	قبلها وأنكر فالامر	بيد	ها والقول قولها وان قال لضرتي فرا	ش	ان حفتما وجب	ب
د	دخول الطلاق عليك	وجاء	حيض احدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الاخرى وإيس	س

باب من أنكر وتدمع روف والخ

باب من أنكر وتدمع روف والخ

ذ	ذلك مما يقبل في	الا	اختلاف فيه قوله ما بل قوله فاولم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة ه
ه	هنا دون المصدق ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في	ست	واحد أي سكن رأيت الدم م
ب	بمحض فصواحب اطوال فلا خلا	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تر بالزوجية هي ي
من	من ممن دونن وتطلق	عند ذلك	كل مكذبة طلبة وان كانت المصدقا	ت	انتين طلق كل من ن
ا	المكذبتين طلبة ان ولم يدخلوا	اعلى المصدقين	الاطقة طلبة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم م
خر	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلبة وتما	صل	الامر أنه لو صدق الكل ل
ه	هنا طلقن ثلاثا لانا	بل (لو	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها	اعلم	جملها طلقت في ي
و	وقلت ايحابه فان	ثا	رعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقضي تسعة أشهر من حين حين
ت	تكملم به بان وقوعه	ور	ووالله اذا قال ان كان حملك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د	دخلت عليك طلبة	و	ان كان أنثى فطلقتان فولدتها ما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لو قال ان ولدت ذكر فاطقة أو أنثى فطلقتا	نفا	لها قد أنت بانثى وذكر ر
ف	فان ولدتها جميعا	في د	فمرة واحدة طلقت ثلاثا والاطقة بن ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	التي	عليه اذ ذلك ك
م	وقعت طلقتان	حتى	قالو وقال متى وقع طلاق في	على	امرأتى فهي مطلقه ه
ق	قبله ثلاثا فان الاكثرين	نفو	او وقوع الطلاق بعده عليها وبعضهم	أو	قع المنجز ولم ياتفت عليهم م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	أي وقت لم أطلقك فانت طالق فضي من أو	اثن الا	نفاس قدر طلاقها ا
ا	أوجبناه ان لم يطلق	ثم	لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالنفس الذي	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل	لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما و	الفا	ثمة أن متى في الاصل ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا اختلف ان وان نظرت اليها وقعدت	ت	فقال ان لم تكوني طلبة ه
ش	شاذنا فانت طالق طلقت ومن ا	لجهات	للتعليق لو قال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو و
ط	طالوع هلاله ولو قالت	الشامية	طلقة أي أوقال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقول أردت اذا اذا
و	وصلت اليمن فيصدق بيمينه	و	اذا قال أنت طالق اليوم ه هذا	في	عند لم تطلق وان سكنت
ر	ر به الله ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها بان خروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذا ا

هـ	هذا الطائر فكل	شئ	عندى من النساء طوالق وان لم يكن غراباً	لف	عبدى حر وجهه ل	ل
و	وقف عن التصرف في	ا	اكل حتى يبين فان مات وأراد الوارث	التعريف	فالمذهب انه لا يصدق	ق
ال	الا تانزدا المـ	لا	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قـ	ص
ت	تلك القرعة فلا يحكم أنه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد ونا	لف	بعض الاحـ	ب
ش	شأن العبد وقال برف	وا	لاول أصح	باب الرجعة	و المصدر	د
ع	عده بلا عوض اذا أرا	دار	جاءها في العدة جاز وصيفتها	كقولك	راجعتك وارتجعتك ومنه	هـ
ي	يكون رددتك وأمسكتك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهارا وبإيلاء	استمتاع	ظاهر ولا خـ	في
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل أنه وان حصل بعد الوطء رد	واسترجاع	لا يسقط المهر واذا	ا
ا	اختلفا وادعى أنه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	واختلافهما	في العدة لو حصل	ل
ن	تقول اذا سبق بالدعوى و	ز	عت انقضاء العدة وقال كت راجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت	ت
ي	يومئذ وانت الآن	بيد	ي فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة ثم	ا	دعت انقضاء العدة صدق	ق
ق	قوله بهينه فان ادعى	يوم	اذمصاص وقت المرأة في أ	شبه	الوجهين واذا أتى في	ي
ط	طلاق الحرة بشنتين و	الا	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	ذلك	وقد تزوجت أم لا فهي	ي
ع	عائدة بطلقة واذا أصد	ر	الحز ثلاث طقات والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بعد	د
ال	المطابق ويحصل بينهما	بما	ل ولو بتفريق الحشفة في نكاح رسم	سما	حكما فلا يعقد على	ع
و	وطء السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انه انحلت بزواج	التي	تدعى يمكن في مثل	و
ت	تلك الدعوى أن تكون	من	الصادقات جاز تزويجها (باب الإيلاء) به	لا	إيلاء من كل زوج يستطيع	ع
د	دخولا بامر أنه وغير القاد	ر	كالمحبوب والاشل لا يصح منه و	ينصرف	الحكم بقياس النص	ص
ال	الى الرتقاء والقرناء فهو	جب	المحز موجود فيهما والإيلاء فا	علم	انه الحلف على كونه تاركا	ا
يج	جماعتها فوق أربعة أشهر	من السنة	ولا يحنس بالحالف بالله بل	ان	التمزح أو طلاقا في	ي
م	مقابلة السوط صج	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	الا	فتضااض بالذكر وهو وهو	و
و	وارد على البكر ولا يشرها	هلا (ولا	لامست وباضت وغشيت وقربت هذا	لا) سما	كنايات وأيسـ	وليا
ع	عازم حلف على تر	ك	استيفاء الإيلاج وان حلف منه مدة ونوى	التي	يصـ	وليا كفي

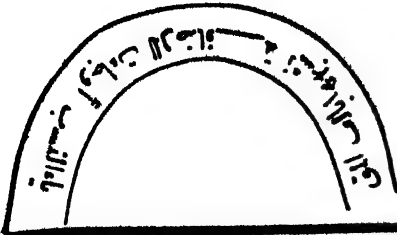


و	وا—وقال والله رب	العوا	لم لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت	لا	ربعة فوالله لأدنو	و
ل	لك بوطه أربعة شهو	ر	فليس بول فلو ذكر أكثر من أربعة كان	ينصرف	بأبلائين وان حلف لا	ا
ا	أطوها لا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالدجال والدابة أوحى يوت	عشرون	من بنها فهو اذا	ذا
ن	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامرة ففيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	س
الا	الآن موليا فاذا مد	يده	وطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يم—يرحينه مولا	ثم	لوقال ان وطئتك فملى صوم	عشرة	أيام هذا الشهر لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لا وطئتك	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار مولا	لا	فلا وان حلف لا ربع زوجات	ت
ل	لا وطئتكن لم يحكم عليه	السلطان	الآن بأبلاء فاذا وطئ ثلاثا فالإيلاء	ينصرف	الى الرابعة ثم اذا	ا
خ	خلت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى يمينه أو من حين راجع إلى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	فيئته طولب بها والفيئة	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها منى أن تعصى	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	ظما أو نشزت أو مرضت فانه يقطعها ربة	أنف) ولا	يقطعها الا عذرا اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعيًا أو ارتدوا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه عجز عن الجماع	فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرنا	هفا	ن هذه فيئة المذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذرا	علم	أنه يجب وطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا ط—ولبت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و	الا	أو في عانذروا ان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطلاقه انزع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شر (ع	فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا أبي	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيها حتى يكلف الانصر	اف	الى الطلاق باب النظار) هو أن يجعل امر	أنه) مثل	نظر أمه وكالظهر	ر
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولوا	نه قال أنت علي كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا اكراما	ما
وا	واجلا لا فليس بظاهرو	ها	كذا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل	و
ل	له فهو مظاهر ولو زوا	ربين	طلاق وظاهرا كانت طالق كظاهر أي و	كان	يريد لكل معناها فانها	ه
معا	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهر امنها ان كان رجعيًا وان جعله	نمنا	للطلاق أو لم ينسـو كانت	ن
قب	قبـله مطلقة فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرام فلا يكون	ن
هـ	هذا يقصد طلاقا وظاهرا	عا	ملناه به وان نواها بخير أحدهما في وجه	انـر	يكون طلاقا وأما لو	و

في المحرمين اذا سقط أحدهما فنز الاجم

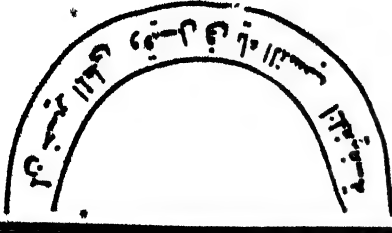
لا ان كانت أصلا وقد جعلها بعضهم روبا اذا كانت أصلا وجعلها

بيننا بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها أولم ينوشيا فعليه كفارة عين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا	صلا
ل حصوله ولو خاطبت احدي ز	وجا	تك وقت اذا نظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهرأي فلوانك	وانك
حر حرس عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبت طهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف في عاتدا بان	بن مكا	نه مسكها بعد الطهار وقد تأنى وأمكن		فراقها فلا واصلت	ت
ي يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم يراجع وما أشبه ذلك		فلا عود أصلا	فلا
ن نم لوراجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس بعود في الاصح	والثاني	هو عود وان شراها وقد	وقد
ا أوجب طهارا فلا عود ان	شرا	ها متصلا بالطهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل	في
ذ ذلك مسقطا للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الاطهار اللبس بشهوه	ه
ا أما الطهار الموقت	بفاء	فيه خلاف والصحيح حتمه وانه يكون عوده	فعلا	لا امسكا	ا
س سبيله في العود عند	هم	هنا أن يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة ل	مه ان	ينزع ولو قال لا رباع	بع
ق قبله أثنت على كظهرأي	نخر	وجهه من الاثم اذا عا دابربع كفارات و	الذي	يكمر الطهار وغرضه	ضه
ط طلب التأكيد في حكم	الدين	طهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انتاه	الطهار ويكون بالكلام	م
ا الثاني عاتدا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الطهار	فعلا	هذا يشترط كاورى	رقي
خ حصولها مؤمنة بلا عيب مخل	في	العمل والنكس فيجزئ صغيرا وقرع و	مثل	أعرج يتابع المشى لا	ا
د ذنف أو زمن لا يرجى ومن هو	سر	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	سكران	وفاقد أنفـه واذا	اذا
ه هو فاقد لاذنبه فلا تر	دد	في جـوازه وكذا أصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد أو كان	كان
م مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	أ	واغلة من الابهام لم يتأصل	ان
ث اثبات جـوازا عند	هم	ويجزئ مدبر ومعا في بصفة وذكر الرقيق و	نناه	سواء لأم ولد وانما	ا
ت تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	و حـلوا ومنعوا	ا
ا ايجاب بيع صيغة تكفي	أهلك	ورأس مالدوسكن وعبدین مثنین الفتهما	و	ان عجز عن الزمه أن يصوم	وم
ل لذلك شهرين متتابعين فالصائم	ن مقدمة	اللال نلزمه هلالين أو من اثنا عشر	ما	انكسر ثلاثين فان عجز زخف	لوق
ا الامر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة ولا تجزئ القيمة ولا يجزئه	ه
ن خروجـه ان تجب نفقته كا	بن	وأب ونحوها ولا لكافروها شني وما	شبه ذلك	بجواب اللعان	من



ع	عاب امرأته بالزنا وفخر	تاج	الحسد أو التمزير على نفسه فله دروه	و	استقاطه بالعان ولا يأنم في	ي
ق	قذف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بث وإذا أنت بـ ولد لا	ا
ي	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه بالعان ولو كان معهم في البيت	ثا	وعلم الزوج أنه زنا	ا
ب	بها وأنت بولدها	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يحمل له النفي لنسب	ا
هـ	هـذا الولد الحادث بتقنا	بيع	الظنون وإن كانت حاملاً ونفاه لاعتن	على	الفـ وروان شا	ا
ف	فيؤخر إلى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعمان وإن قال الولد من فلان ومأر	افعلا	ذلك الابشبهة فهو	و
ي	يعرض على واحد أو	اثنين	من القافة ولا لعان وإذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجاءت	ا
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعتن وليشهد اللعمان جمع من	أصدقا	ثم ما وغيرهم وأقل	ل
ث	صوره أربعة فإن بلغوا	تسمين	فاكثر فلا بأس وإيكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أشرف مكان لعن	ل
ان	ان يزدجر بالتغليظ	ثم	يعظمه الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقيهن ما وأول ما	ا
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك أربعة بالله أنه لمن الصادقين فيمارها	به) ونحوه	قذفها به من زنا أضاف	ا
جا	كونه اليها فإذا	عا	ج على الخامسة قال والافعل عليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده	هـ
ا	ان تقول من قيا	م	أشهد بالله أنه من الكاذبين أربعة بعدا	لرابع	والافعلها غضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فإذا	ما	لاعتن درأت الحـد والاشبهه	شبه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بخلاف أو أبدل غضباً بلعن أو	كان	مقدم المـالم يصح ثم انه	هـ
ا	إذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتبدأ تحريمها عليه ولو أقدم	على	قذفها أجنبي حد وإذا	ا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلعن (باب النسب) من تزوج واحد	ث) فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
ل	للا مكان ولا ينتفي عنه	صلا	الابا للعان فان لم يـكن أن يكون منه	مثل	المصغير والمـسوخ أوجا	ا
ا	الولد والمدة من النكاح	ح	دون ستة أشهر اتسقى بالامان عند	علماء	نا وإن وطئ بشبهة وحصل	ل
ي	يومئذ منها حل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وقهـاء	البلاد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ت	تسعين نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل الابذر كناية وحفظ مال أو	ونحوه	فان ادعى جهـ	لا
ف	في كونه فوراً أو جهـ	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل منه	والخا	رجون عن مجاسبة أهل العلم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد ميتاً ولو ولدت اليـوم وولد أو	مس	ولدا وقال السـ	ابق

١	ابنى دون الثاني لحق	يد	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ن	نافي وطأ أمته من	و	لدهاب لالمان فان وطئها وادعى أنه	كان	استبرأها صدق يمينه ولو	و
ي	يطؤها انسان بشبهة و	وقب	الجل مدة الامكان ثم اذا ادعى اه عرض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت ثلاث	(ح)	يضات أو حيفة فهو الثاني ان لم يكن الاول زوجا	واء) فعلا	وهما حران قد ثبت	ت
قط	قطعا اتلا فهما أو أحدهما و	ليا	خذب قول قائف واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	و
ا	القائف أو حصل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى من	سو	لته نفسه واختاره	ه
م	منهما كتاب الايمان ثم	ثم	لا يصح الامن بالغ عاقل مختار قاصدا برا	دا	ليمين ويصح ايرادها	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجب	و	فعل محرم عصى ولمزمه اتبان	ن
ا	الحنت والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنت أولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة أو لفعل	ل
و	وهو مباح فهو مأمور	ربا	جتناب الحنت استحبابا وانعقادها لا يجبا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	أو الوصف فما كان	من	ذلك لله مطلقا ولو غييره بالتقييد كالقفا	هرا	والرحيم والمحبي	ي
ل	لم تبطل يمينه وان تأول	قبل	وان حلف بما لا شرعة فيه لغايه	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الاله والحقى الذى لا يموت فدايأول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ف
ر	رجل بمشترك كالبر والو	صول	والسميع والحقى لم ينقد الا بالنية و	الساد	اباب الشريعة من صفات	ت
ا	الذات التى لا تحتل	مواد	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المقد	س	وجلاله فهو كالحلف بالله بالله	لله
ق	قالوا لا يقبل منه	السلطان	تأويل لا وعلم الله وقدرته وحقه و	ماكان	يطلق وصف الله العلى	و
به	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقدرة والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ان
ا	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أشهد الله لم ينفع قد ودان قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	ضبطه الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن و	نحو	ه فان قصده الربط	ط
ل	لنفسه باليمين ان عقدت	بلاد	فاع والادلاء باب جامع الايمان لو ان	مر	أحلف لا	ا
ا	أسكن الدار فليخرج فان قال	بنى	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزيارة مر	ضى	لم يحنث ولو آلى	ي
ي	يمينه انه لا يدخلها و	شا	أن يدين لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم يوم فاذا	ا
٢	ذهب يستديم ذلك	ور	أعيينه حنث وكذا لو حلف لا أمشى ولا	اسرى	فاستدام حنث وكذلك	ك



ل	ولو حلف لا يدخل	و نحوه	دهليزها فدخله حنث لا بسطها	وواجهه	اذا حلف لا يدخل دارا
م	مسكن أحد قلبته	السا	بالحنث بدخول ما يسكنه عارية ولو قال	الغنيمة	مسكن أحد قلبته
ع	على دخوله دار	ابن الوالي فمزل من	فالحنث لا يحصل الا بدار على كها ولو حلف لا يتابع	أحمد	على دخوله دار
ا	الولاية ثم تابع الا	ما	فان كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	بن	الولاية ثم تابع الا
و	وليته أمة فلان أو	يكون	وجنسه فاعتق الامه وطلق الزوجة فلا	ز	وليته أمة فلان أو
ل	للشخص بعينه وير	على	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	يد	للشخص بعينه وير
ا	الدخول منه لم يحنث	فعلى	ان دخل من الاول والباب منزوع حنث	و	الدخول منه لم يحنث
ي	يجاب من حلف وهو	هكذا لا يحنث الا بشرط	ومشيرا الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه (في) مثل	ناظر	يجاب من حلف وهو
ث	نبوت الاسم وبقاؤه	ب الفتيت من حلف على	لوطعنها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	ه حتى	نبوت الاسم وبقاؤه
ت	ترك أكل الخبز وان	منه شربا لم يحنث ولو	قسم لا يأكل سويا حنث بسفه ولورو	ا	ترك أكل الخبز وان
ا	أقسم لا يشربه فكان مستد	فه قطعمه ولغظه فقبل قبل	يسفه لم يحنث وان حلف لا يذ	عياه	أقسم لا يشربه فكان مستد
م	من ذلك يحنث وقيل لا	من هذا الكوز فصبه في	الاول أصح وان حلف لا أنسرب	وكان	من ذلك يحنث وقيل لا
ع	علبة وشربه فلا حنث	في أكل الشحم وفي	وان حلف لا يأكل اللحم فهذا معذ	لديه	علبة وشربه فلا حنث
ا	الكلمة والكرش وكذا	من أكل الشحم فاكل سناما	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المتأ	من	الكلمة والكرش وكذا
و	والبنة لم يحنث ولو	الطير لا السمك أو حلف لا	يمينه على اللحم حنث بأكل نعم ووحش	بني	والبنة لم يحنث ولو
ا	أكل الرأس حنث برؤس	بت المتصلب منه المزابل	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	شا	أكل الرأس حنث برؤس
ل	لبائضه حيا من دجاج	أكل الادم فاكل من	الوطير لا سمك وجراد وان حلف	ور	لبائضه حيا من دجاج
م	مسلح ولحم ولبن و	منصفا حنث وليس	حنث وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	نحوه	مسلح ولحم ولبن و
كا	كائن حائنا من حلف	لفاكهة فبالرطب والعنب	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفه ولو حلف	من	كائن حائنا من حلف
ن	نحنثه وبالرمان هذه	الدرع والجوشن والنعال	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	ثلاثة	نحنثه وبالرمان هذه
ف	في الأصح يقع ذلك كالثياب و	قيص أو قباء أو تخفيفة	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فقيره الى	الا	في الأصح يقع ذلك كالثياب و
ه	ان هان ولم يحنث به والمعرو	المسواتم من فضة أو ذهب	انه لو حلف لا يلبس حليا فلبس	ف	ان هان ولم يحنث به والمعرو
ي	يحنث وان من عليه أو آذاه رجل	وا انه لا يحنث من	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فذكر	فما	يحنث وان من عليه أو آذاه رجل

ثَابِتُهَا أَوْ كَلَاهَا أَوْ يَنْهَبُهَا

ثَابِتُهَا أَوْ كَلَاهَا أَوْ يَنْهَبُهَا

ث	ثوبه لبسه ولا عا	استطاع	من صنابعه الا يشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حاف لا يجيد	جد
ب	بيابه فـ لانا واقفا لا	أخذه	بالضرب ثم وجده فنتفشمه	و	عضه وربط يديه	يه
ت	تكميله حنث	فا	ذا حاف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح	نحوه	لم يحنث بذلك	و
أ	أقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	أشار إليه أو كتبه وراسله لم يحنث	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذا المال ويحنث بشويه وبدن شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حينا أولا يسأ	له	زمانا أو دهرأ أو حقبأ بآذنى	ما	ن وأحلف لا يزور	ور
هـ	هنا فاستخدمها	ثم نزل	إليها فخدمته وهو ساكت لم يحنث أولا	يكون	متزوجا أولا يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الملك	الذى له أو من تزوج له لم يحنث و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	ألف سوط فشد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	ألف	السياط أصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا أيضا في الاصح والا	فضل	أن يكفروا ن حلف من عمرة فاختلفت فكل	الجميع	الاعمرة لم يكن حائشا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيد ودخلها	أما ناسيا أو جاهلا أو كرها	منه	فلا حنث ولا وزر	زر
ل	لذلك وان حلف ليأكله	أول	الشهر قتله لم يحنث وكذا لو تاف	أكثر	أو شئ منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الغريم فهرب منه فان	شهر	القولين المقطوع به أنه لا يحنث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هـذا اليمين متصلا قاصدا	ر	فعها فالشهر لم يحنث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انعمت لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذى ادعوا	عوا
ا	انه العجج وان قال	وا	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بنهم حنث الا اذا الى	لى
ا	استثنأه بقلبه ولو	قام الى	المسألة فسلم على المأمومين وفلان	مسا	مت لهم فعلى ذلك الطراز	از
وى	ويحنث ان لم يستثنه	يوم	اذ باب كفارة اليمين اذا	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك للحنث ثم يتخير	الحا	لف بين عتق كالمطهار أو اطعام عشرة	ود	فع اكل واحد مدنتي في	ق
هـ	هـومن قوت البلد لار	دى	معيب أو كسوة كل فقير أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة وخف	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزئ الدرا	همو	ان كان معسرا صام	م
ا	أيام ثلاثة والعبيد المكفر	ين	الصيام فقط باب العمد دوام ذاترو	ب	جهاز بعد ما دخل أو استدخلت ات	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوابل ان	ن

هـ	هذا لو بقي لتخطط	شعبا	وتصور آدمية انقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل أربع سنين وأما	ا
م	مدة أقله فانها تكون	ن	ثلاثة أشهر والحائض من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة أقرا	ا
ا	الطلاق في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلفت حائضا فحين تعانين	ن
ا	الحيضة الرابعة ويتصور تمام	م	ثمانية وأربعين يوما على الضعيف وأما	ما	على الصحيح فتمام سبعة وأربعين	ن
و	ولحظة هذا في الحائض	و	(أما الطاهر فتمام اثنين وثلاثين يوما ولحظتين في) أشبه	القواوين وسن الاياس حكا	ا	ا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بل اثنين وستين وقيل اياس نساءها فن	بغت ذلك وانقطعت	حيضها	ا
ل	لزمها أن تعتد	وتوفى	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضلت اذا زال	ل
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رحمه الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم	م
هـ	هجم عليها الحيض بطل	ور	جعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	محيضتان وذوات الاياس	س
م	منهن ومن لم تحض في الم	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعيا فالنكاح	ل
ا	الاصح من قوله رضي الله	عنه	انها تم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاما في الحكم	م
ثم	ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تم عدة المطلقة وأما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فبالوضع ومن تكون	ون
م	منهن حرة حائلا فاجعت الامة	الامة	ان عدتها أربعة أشهر وعشرو	العد	ة لامة نصفها ويجب على	على
ا	الرعية اذا مات الزوج ولم يأت	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجه نكاح في الدين	دين
ا	الا أن يثبت موته	و	طلاقه وفي القديم تربع أربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد التربع	ص
ج	جعل كاتوفي فتمتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احدها ومات لا بعد	د
ت	تعيين أو يمان اعتدنا للوفاة	هـ	ان كان لم يبطأهما أو وطئ وهما ذ	و	انا أشهر أو اقراء في رجعي	ي
م	من الطلاق وأما في	البا	ن من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق	ق
ع	عدته من حين أر	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب به عدة وفاة لابائ	ن
ب	بان نترك الزينة كما	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستقا	ربا	لثياب المصيبة للزينة وما	ا
هـ	هو طيب لانا	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتناع	ع	من الاكتحال بالاعتماد فلو	و
ع	عبر جازالا كتحال عند	الكا	فقل لا ونفس له نهارا والتنظف بسدر	ونحوه	مباح والخمر ورج حرام عليها	ا
ل	لكن اذا احتاجت للنعاء	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهارا	واما	الليل فلا ولا يحلل	ل

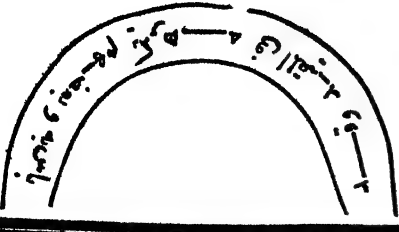
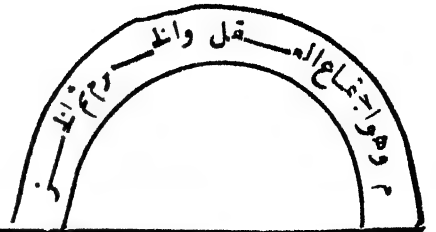
ت	تطرق البائن أيضا	السلطان	يتمهما من الخروج الالـسـوء	العشرة	وبذاتها على السـكـان
ا	أو ضرورة ثم كان	المالك	له في مسكن الطـلاق سكنته فان	التي	تطلق السـكـن لها واجب ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الانثرف	من منازل له فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تمضي
ال	الى مسكن باذنه فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه أو الى سفر تجارة أو و
ت	تواب ولحقه	سما	ع الطـلاق فلها أن ترجع وان تمضي	في	حاجتها فاذا قضت ها وبقي
ز	زمن من العدة فأولر	عيل	يسافر ترجع معه لتمد بقية العدة	المعر	وفة في المسكن ولو بقول ل
م	مخرجي للنقلة وأذنت ان	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما ان تعد أخرى	و	تقدم عدة الحمل في
هـ	هذا وغير الحمل تجري على القيا	س	فتنقض عـدة الطـلاق ثم تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها ا	
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان تمجرها حتى تنقض عدة الشبهة وان را	في	العدة فطلق ولم يطا ا
ا	الزمناء استئنافا	لا	عتداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الاصح نقـضـا لا
ج	جوان البائن في عدتها	يختلف	الحكم في الرجعية فلا تجري فيها حتى تمجر	هاو ا	لرجعية لا تصح بعد انقضاء
ت	تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلق وان قالت انقض	حدها	وأذكر فان عرف في
م	من الزمان ما يمتـوـر	في	مثله انقضاء العدة فالقول قوله او يقضي	ما	اذا قال طلق بعد الولادة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقال	هو	ما ولدت الابعـدـما ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قوله	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	المالك في أمة أو جب اذا
ال	الاستبراء لها قبل الوطء فلا	يأق	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت
خ	خلف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرأ به ذوات الا شهر العج	بهر	فهم شهر واحد وان سوغ
ر	رجل ملك أمة معتدة أو	ملك	زوج أو مرتدة لم تستبرأ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتد
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كا	نت	على
و	وقسخ العقد فعليه	الاستبراء	على الصبح وان زوجها طلق بعد الدخول ط	أكثر	أحبابنا متى انقضت
ا	العدة استبرأها ما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرأ قطعا و	من	باع أمة وطئها وهو و
ل	ليستبرأها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمة نوطا

ق	قد عتقت ثم تنكح وكذا أم	و (لما	ت سيدها وان عتقت وهي من زوجة أو معة مدة فلا	ا	استبراء ووطء رجلين يجب ب
ب	به استبراء أن يشرع في الثاني اذا تمت	تمت	مدة الاول باب الرضاع اغتاتبت	ح	منه بالبين امرأة لم تمت ت
ض	ضمت سنا يمكن في مثله	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقد	ف	في بطنه حرم وان جبن ن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	للبن بماء ونحوه حرم سواء كان	مثل	اللبن أو أكثر الا اذا كان نفس نفس
ال	اللبن مغلوبا فلا يصح من	الحلا (ف	انه يحرم ان استوفاه والايجار والسعوط و	ان (جبر	عليه بما محرمان ولا تقضى ي
ب	به في الحقة والرضيع أو صا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس ي
ت	تقع بدونها حرمه و	في	الرضعات يشترط التفرق فاذا قطع	وبا	عده نفسه مخذرا فهي في في
ر	رأهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدي الى ثدي أو أحس	بك	فالتقت ثم عاد في الجبال ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع خسأ	و	أقل وشك هل حى حى
ه	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لا لم يحرم و	ا	لمرضعة تصير أم الغلام الخ
و	ويصير صاحب اللبن	والده	وأبأوها وأولادها أبأوها وأخوتها و	سرا	الى اخوتها من الرضاعة مثل مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رحمه الله	لو كانت لرجل خمس عقا	يل	مستولداً فوضع صبي ي
ج	جميعهن مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمن أيضا على الصبي	و	ذلك لان أباه كان واطشا ا
ت	تلك النسوة وكل من	ألقبه	نسب ولد فاللبن له وحكم	ها	ذا اللبن لا ينقطع الا لا
م	متى ولدت غيره وان أدى	الى	التناول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ضع بين زوجتيه اما ا
ا	أرضعتها امرأته أو أم احدها	ع	مد أو ناسية فانه يفسخ النكاح	ن	ومن أفسد على الزوجين ن
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل باب النفقات	وما	يجب به يجب على ي
ال	الموسر مدان والمدة	سته	عشر أو قيسة والمعسر مد الذي هو	أشبه	بالمستوسط مد ونصف هكذا ا
ح	حصروه ويكون حيا يسلم	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طعم	ذلك	وخبره فان تراضيا بالبدال ال
ذ	ذلك بمعرض فوجهان والذي	تعز	ى اليه العجة منهما الجواز وكذا لو واكته	والثاني	لا والادم مما كان غالبسا ا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعسار قدره الخاصكم ومن لا ي	كل	الخبز بادام أصلا في
و	واجب لها الادم اذا اعتا	د	غيرها وتجب لها كسوة يقع بها	اسم	الكفاية والعماد القويم في
ال	البلد وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها دفاه في الشتاء ومرة قد	يليق	به ومسا يتكون ن

ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا مانعة	لا تقي	من الخضاب ونحوه وبلى	ي
ط	طالب المشط والدهن	يوم	تحتاجه وما تنلف به من الصدر والمرند	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن	أكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنين	لم يجب فان قال أنا أخدمها لم يلزمها	من	لزمه خدام لنسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقتها	في	س مد وكسوتهم وتجب النفقة باثنين لا	ثلاثة	لعقد والتمكين بالعرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها وتجب النفقة الكبير على صغير لا عكسه	حر	كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا تسقط لجهازها عن الوطاء	والعشر	بمرضها أو رتقها ولا لعبالة تخا	ف	والأمة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد الى القر	ين	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت ليل الا ونهار اليه	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكنت به	علامه	زما ناي يمكن وصوله لو	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جرى لحاجتها والحاجة فلو دخل	الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج فا	لتأ	خسر عن نفقتها مالم	م
ت	تسافر ولا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	النث	لبس لمن صوم قضا	ا
م	متسع ولا صوم التطوع	السنة	بغير اذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المون الا الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها	الثانية	المطابقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكى وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها	من	أنفق حاملا فبانت حائلا استرد	و	معتدة الوفاة اختلاف	ف
ال	القول في وجوب سكناها ولا	خلا	في أنه لا تجب نفقتها على	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
ن	نفيها الزوجين فقال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت به	ينها وقد	التمكين اذا اختلفا في	ي
و	نفيه صدق بيمينه و	ما	تاخر من نفقتها صار دينيا في الذمة	و	اذا أعسر بها فاليها يكون	ن
و	وجهه الصبر والفسخ ان شاء	ت	لكن بالحاكم فان شئت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى	ن
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ابن	بمكان وماله منه على مسافة القصر	أشبه	المعسر والمكاتب قالوا	ا
ك	كالغني ويجهل ثلاثا لرجاء	مكا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكمثل	ذلك	يفسخها والمعسر روف	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا تعمو	يل	الفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انها تثبت دينيا ويقضى	ي
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	الذي	له زوجة ان كان مكنتا	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

ا	اكتسب أو تجارته وعند عدمها	هـ ذكر	وأنها تتعاقب بذمته ولها الفسخ بعد الثا	لث	بـباب نفقة القريب في الاصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	ثا كانوا أو ذكورا وان خالف	كل	الاخر في دين المـفق	ق
ن	نعم تسقط لكسبه وغنا	مو	غير المكتسب ان كان ينطلق عليه	اسم	الصغير أو مجنوناً أو زمنياً	ا
ق	قلنا بوجوبها وما اذا	كان	كبيراً فالصحيح انه يجب لاصل لا فرع و	في	اعفاف الاب خلاف	ف
ص	صحح العلماء وجوبه و	من	أوجبه أو جب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	اخر	ماسواها ثم بزوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال	بعض	الاصحاب الام أحق وقيل يستويان فيقعا	هـ	والابن قبل ابنة وقيل يقسماء	هـ
ج	جميعاً ومن استوى فرعا	أمرا	بنفقة معاً وان لم يستويا أو جينا	ها	على الاقرب والابوان اذا	ا
ت	تنازعا فمن ينفقه ألزمها	السلطان	الاب ثم أباه الاقرب فالاقرب ثم	المؤنث	بعدم يلزم الاصول	ل
م	منه ن كذلك ولهم	الملك	في المطالبة بما لم تفت فأنه لا نصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً لهم	م
ا	اذا فرضها القاضي فلهـم	الحما	هرة بطلب فانتهاؤها لارضاع ولدها اللبا	خذ	راعليه فان لم يلق	ق
ع	عنده مرضعة تعينت لتعا	هذا	رضاعه وان وجد غير الام فطما	يفقة	من العلماء يقول يتصور	ي
ا	ان يأخذ هذه الاب كرها والذي	قطع	الاكثر ون يصححه انها أولى بارضاعه	و	اذا طلبت أجرة مثل فهو	هو
ل	لازم ان تجاب وان تلزمها	ايا	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها أن تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك ذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رقيقة وكسوته و	حـ	م عليه أن يضيقه وان عدم نفعا	وخذ	والمرية تفصل على المشهور	ي
ص	صفقة بنفقة ومفرو	ض	كسوتها على نفقة أمة الخدمه وكسوتها و	يجب	في ذلك على المـصرف ثم	ثم
ب	بعد ذلك يستحب اذا	وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يضره	وما	لا يطيقه وترويه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	ويعقبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	أشبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	الا ما فـضـل منه	بعدو	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	والر	قيقان تعذريته الكرا	كرا
ك	كما يكاف ذبح الماء كolan	فا	ته يبعه بـباب الحضانة والانا	ا	ليق بها ولا اختلاف	ا
ف	في أنه لا تقدم امراً	ة والده	الطفل ثم أمها القربى فالقربى ثم تتا	بع	أمهات الاب ثم تقدم أختا	ا
ثم	ثم خـالة ثم بنت أخ ثم	مقا	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من أهل	ل
ال	الحضانة وتقدم أخت من أ	مه	وأبيه على أخت من أبيه وتثبت	اسم	الحضانة لكل ذكر و	حـ
ق	قريب وارث ولا تخلى	في	يده بنت عمه المشتهة وتسلم الى	مؤنث	يعينها ابن العم والـ	و

ص	صارت لذكور واناث كانت	الا	م أولى به	الاسترتيب ثم الاب وتنصرف ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	م	بعد للجد ثم امهاته وقيل يقدم شخص	على الى الاب فعينوا وا
ا	الاخت لابوين ثم الاخت لام	ثم	المالة والصحيح هو الاول واذا	ز سن التمييز نطف ل
ج	جملت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الاخر حول اليه وغيرنا	انه اذا اختار الاب لم يسبح ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة أمه وان اشافت	بنها لم تمنع زيارتها وترك رك
م	مرة في أيام كالمادة لازا	يد	عليها ولم ترضها ولا تزورها البنت وان	اختيار الام كانت اقامات ات
ا	البنت معها ولا تأق الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها الى لا	مع الاب بنهار اولو و
ع	عدم الاب والجد واختار احدا	من	العصبة قدم الام ولو	ت الام وكهرتها ما
ا	أجزا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	ل رقيق ولا من يعاب ر
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يحضن مسلما أو المزوجة ففي	الوجه بن ان تزوجت من هو و
ع	عم للطفة أو قريب	وكان	من أهل الحضانة بعدها استحققت مع	ولاحق لمسافر واذا ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من ا	لام ثم من بعده محارم العصبة	رج من المحرمية لا يمكن انتقالا لا
ب	بمشقة وتعطى بنتها	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص عن به	جنسون ولا من صبي ي
و	ومبرسم ويقتص عن شرب محر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتص	حد منها من ضده ولو وقع ع
ال	العبد بثله أو رجل	كان	كافر بكافر فجرحه فعتق الجارح أو دخل في ر	الاسلام ثم مات المجروح فلا ا
خ	خروج لم	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	بالمؤث ويقتص لاب ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذى ومرد من	أعنى المرتد اذا ا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم أسلم و سرى به	الجد رح فقات فيه اختلاف
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعد من الردة وجب و	جب القصاص العمل وافعال ال
ا	الخطا لا قود فيها	وعما	رها الدية لمن يرى هدفا فيقتل والعمد	ثا لا يقتصده بما يقتل غالبا فقات ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا نحوه شبه عمد قالو	لا قود فيه ولو و
ج	جنبته من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	من موته فيها فلا ينجيه
م	من القود شيء ويقضى	السلطان	بالقود على من غر زارة بغيره يقتل لحد	منها تورم والم حتى مات لا لا



م	من مات فوراً بلا أثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بمقتل أو	وجعل	يضرب به حتى ذهب ب
و	وجب القودودان حصل منه	الا	لقاء في ناراً وماء مغرق له أو عصر منه	للذا كبر	بشدة أو خنقه حنا ا
هـ	هالك أو ألقاه وقد أ	شرف	به على ماء فالتقمه حوث أو السعته عقرباً	إذا	كانت تقتل غالباً ففطس س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لزمهما القودولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب ب
ا	التميز لزم الامر ولو أ	سر	رجلاً أو أسكبه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شهد عليه هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم ما فقتل بها فرجعوا وأقر	ا	بالتعمد لزمهما القودولو و
ت	توخى له مما قاتل	وأ	لقاه في طعامه فأكله الرجل جاهلاً	كثر	هم يقول لا يجب ب
م	منه فودبل دية وان	قام	وأكرهه على أكله وجب القودولو قتله به	من	مثله الموت غالباً وقع ع
ا	إيجاب القودودان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	أحر	صاعلي شرفه فأت فرض ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لإنسان لو يشترك في قتله ألو	في ثلاثة	قتلوا به جميعهم هم
ا	أما إذا قطع أحدهم أ	يا	ديه وحزله الآخر قطع للاول	مثل	ما فعل وقتل الثاني ي
ل	لكن شريك المخطئ إذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدا وكذلك ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والإظهار فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بمض ر
ق	قاتل وليس بمسوح كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة هـ
ل	لو اشتركوا وجههم	الوقت	وقطعوا عضو إنسان قطعوا كلهم إن قطعوا	هـ	واحدة والجروح مثله هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم فيها	الى العظم كالموضحة والجرح في في
ال	الفخذ ولو أوجبه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس الشاج فلا ا
خ	خلاف انه يوضح	عليه	الكل وإذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	أمرأ	هشم من رجـ ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضى الله عنه	أوضحه وأخذ الأرش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم م
م	من لا يمتثل لا يعجل عنه	فأجاز	وه في أذن وإنسان وشفة وذكر وإنين كما	يقال	ومارن وجفن وماقي ق
م	مقلة واليتين وشفرين والجبا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يساريين وإن فقص د
ال	اليمين وكذلك	وا	لاغلة لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بماد	مة و) جا	زأحدهما بالعصية ولو و
ن	نزع ربيع أذنه واستأ	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بز	بع الأذن وإن قـ قد

ل	رجل أنفاس أصلها	ان	يقطع مارنة وبأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الزند وما	أشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محمل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لما لا تؤخذ بشيء نعم	عم
و	وجهوا العكس ان لم تخفد	ركا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	ر
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع	به	الجميع من ذكر الكبير ولا بأ	س	بجواب عفو المقصص بقول قول	ر
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عفى ولم يمرض	لى	ذكر الدية لم تجب وان عفى على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مهما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذ الميقة ل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طف ل	ل
ع	على ان يخس القاتل	والعام	عشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا بعسوف الالة	رعة	بعدمنا وان وقع ع	ع
ا	أحدهم به فقتله فالباقيون في	ح	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	لا يحسن	وجوبه الاعلى المبائر شر	ر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب ب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذا بالقصاص أو زال الطرف ف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرفي	تعددية وقطعه العضو وقال هذا التا	لن	عفوت عنه وعن مبراة حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكان	بضادية العضو بـ	و	أما الحادث بالسرية فالاصح ح	ح
ا	ايجاب ديتيه ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للا	مام بجل عليه افتقار الشئ	ر
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل بكل أو يستأجر ولا يلزم	م	باجرة المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في	نفر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفورا وعهل	مثل	الحاصل حتى تضع وحتا	ا
ي	يرضع البوا يغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا لقتل سه لاثم	عمر	اثم السنبلي قتل بس ل	ل
ثم	ثم الدية لعمر و	السنبلي	من ماله فان عجز اقسام بالسوية	وز	عمدوا له لو بدر الآخر وسبق ق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار كا	فر	اقتل للقصاص فقطط	ط
ل	لان الحد يندرج ومن	الحرم	تقويت قصاصهم ولو قال اخرج يمينك فا	وما	له باليسار فقطعها انظر	ر

نزلوا وادعوا الىهم وادعوا الىهم وادعوا الىهم

مسيح بن مريم عليه السلام

خ	خبره فان قال كان	من (طى)	انها تجزى وقال ظننها اليمين للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب ب
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلمسه ديتها فاذا اندملت قطع يمينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم
ب	بينهم ما يقطع ثم يقتل و	هذه	المقاصد في القطع المقدرا ما الجرح	السا	رى الذي ليس مقعدرا ا
و هو	وهو بحائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	الجروح واراد الوارث القصاص فلا تتبا	يع	بئله في الاصح بل ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه في قتل بالجرح والخشب انه يقتل بئله و	كل	تحريق وتغريق وضغط ط
ج	جار مجبراه والاوى ايجبا	ز	وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	القتل بالواط والسحر ولا ا
تما	تائل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاص فاقص ثم أنت الـ	مراية على	نفسه فلوليه خرا عفو و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثر ولومات المقتص منه فهدر ولوماتا	قا	ن سبق المجنى عليه قال قال
ا	الماء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب
ل	لطفل لم يشغرم يمكن	ولى	الطفل ولو كان ينتظر فان نبت	مثل	نايه سقط القصاص ولو و
خر	خرب المذنب وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ باب موجبات الدية اذا	جا	وصى على شفا ا
مو	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شهور رسلا فوقع قا	لو	اتجب دية مغلظة وقيل ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ناول	ره	بئله ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل
له	كالبالغ مراها في يقظ صحت	بعده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لبها السلطان فالقت جنينا ا
ف	فزعاضته ولو طرح بسبعة	ولد	اصغرا فلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو و
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا ضمان وان كان أعى أو فى ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف في
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه فغرق فى ي
ال	الجرح ضمانه ولو حفر	على	ملك غيره آبارا عدونا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر رمنها ا
ش	شيأ فى دهليزه أو دهليزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن فى	أشبه	القولين ولو جعل ل
ت	تلك فى طريق ضيق وان	عمر (ه)	الامساكين ضمن الواقع فيها فان اتسمت وحفر ذلك	ذلك	باذن الامام أو لمصلحة تهم م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفى	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز اخراجها وقيد قيد
ا	الجواز بضمنان التلف بها وفى	سنة ا	لحق لو وقع الخراج منها على انسان دون	النا	بت فقتله وجبت الدية بهذا ا
ج	جميعا وبالكل تجب النصف والا	ربع	والجودان المائتة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس

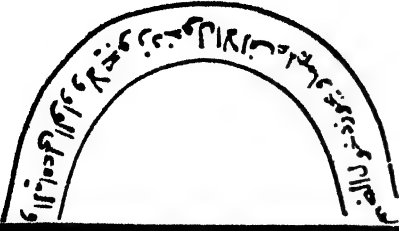
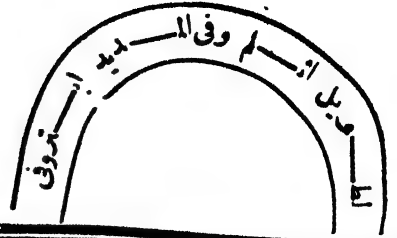
ت	قصورت مائلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث الميل	وهو	مستوفى لاضمان أصلا	أ
م	من ذلك ولو طرح قشور	ثما	رو بطيخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تعمق قب	قب
ا	السببان بان حفر أحد المجا	نين	بثرا عادي او وضع آخر جج مراقبته	ا	نسان ووقع في البئر جرج	ح
ع	عندنا السبب الاول و	استمر	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصفيا	سم	التعدي ضمن الحماق ثم	م
ال	الحجر لوعثر به غير الذي	القا	ها قد خرجت فمثر به آخر الضمان	على	المدرج ولو عثر من	ن
خر	خرج بمشي بنائم أو قاء قد القوا	ضى	هم مدرها ان ماتوا الطريق منسج	مشا	نية وان ضاق فالتقاء فيه	ه
م	مهدر لا العاثر به الا في	وجيه	ضعيف والواقف مضمون لا العاثر في القو	ل	الصحيح وان اصطد ما في	في
و	وسط الطريق فماتنا حكم	الدين	وجب على كل نصف فدية فان كان	الفعل	عدا فغلظ وان لم يقصدا	ا
ا	الاصطدام كما اذا هلبا با	لنظار	ة فاصطد ما فخفضة وان اصطدم حاملان ف	ا	الجنيان فنصف عن كل	ل
ل	لازم لكل وان جـر	ى	الاصطدام فهو لك دابته ما فالحكم	للمستقبل	في ذلك ان كلا يلزم	م
ق	قيمة نصف دابة لآخر	وز	عموانهم مالو كانا صبيين أو مجنونين لزمهما	والامر	في سفيتين وقع التلاقي في	في
ب	بينهما فاصطد ما يراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والقيمان كالراكبين و	مثل	حجر المنجيبق اذا عا	د
ض	ضرورة على أحد الرماة	ثم	مات و عدد الرماة عشرة مثلالا	يزيد	ون لزمهم تسعة أعشار دية واذا	ا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	حصات	زجة فسقط واحد فحذب ثانيا والثاني ثالثا	وا	لثالث رابعا وما توافد الاول	ل
ا	الثلاثان من ديتهم يفر	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثالث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم	م
ج	جزء الثالث منه	لله	الث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه ثلث	ونحوه	على الاول وللارابع مجرد	جود
تم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراد به وقيل على الثلاثة اثلاثا	و	اذا تقاطعا وجب كما ذكر	ذكر
ع	على كل دية الا تعرفاهم	ذلك	بجواب الديات في الديانة	التا	مة لحذر كرمائة بعير لكتنها	ا
في	في العمد وشبهه مثلثة ثلاثون	من	الحقاق وثلاثون جذعة وأربعون خافقة و	التو	سح في السن لا يشترط بل اكل وتقبل	ل
ه	هذه من أب له والاقبال ابل	البلاد	وفي الخطا خمسة بنت مخاض وبنت لبون من كل	كل	عشرون وعلى هذا الخطا	ا
ج	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطأ كان أو	و
ع	عند اقديته مثلثة و	عاد	له الخطا في أشهر الحرم أو	على	ذى رحم محرم فانهم أوجبوها	ا
لل	للجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	نور	ده لحرم المدينة في أصح الوجهين وان	وزن	عوضا من الابل فله الرد	رد

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	أخذ معيب ولا مريض واذا عدت الابل	فلا	م لمول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار	على	الف دينار وفي الجديد وهو الصحيح القيمة و	ن	ع است واذا كان
ا	المقتول أنى أو خننى و	حاله	مشكل ففيه مانع الدية ولو فعل يهودى أو نصرانى فعلا	فلا	ق اتلا عمدا أو خطأ وجب ب
لك	لكل ثلاث دية مسلم تسلم	الى	وارنه وامرأته نصفه والجوسى والوثنى المستأمن أو	م	من لم تبلغه دايى
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غيرة اذا أحدثت به	فلا	ق ات لا قيمته ت م
ع	عشر دية امرأة وعلى من أ	هالك	جنين يهودى أو نصرانى غيرة كثلث غيرة تكو	ن	م لم وان خر ر
ق	قبل حيا فوات فلا خلاف	فى	وجوب دية كاملة وتقبل الغيرة	اذا	كانت لم ت م م ورد د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب غيرة أبيرة ولا يقبل من الغيرة ما كان	كان	معيبا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والشجاج	جما	عة الخارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	لبا ضعة تقطع اللحم والمتلاحة هو و
ه	هديفوص في اللحم والسحمان	د	ون الموضحة تبلغ الجلدين اللحم والمظم و	لنو	ضخ الموضحة وهى ضرب ب
و	وضع العظم والماتمة الذ	ى	بشمه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماع بجلدة والدامغة التى
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	قصاص لا يجب الا فى الموضحة وأما غيرها	افا منه	قصاص وقيل يجب بالشجاج ت
ا	التى قبلها سوى الخارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة فى الرأس	زائدة	على التى فى البدن بل الكل ل
ج	جائر والقصاص فيه ويجب	سنة	القصاص فى اذن قطعه ولم يبينه واما	مثل	الموضحة فأن الا ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أضح	سبع	موضعات فكل واحدة خمس والا يضح	ان ا سدا	لهائمة وجب عشر ر
م	من الابل والانفمس	و	فى المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبون	ن	الموضحة نسبتها منها ان صادف د
ا	المعرفة والا فكمومة و	نما	والجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الا	كبيرة و	الصغيرة سواء ولو وسع فى فى
ع	عرض موضحة غمير الجا	نين	فثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	فى الجائفة فكثرة زيادة الموضحة
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت	واستمر	ت بطننا وظهرا فها ما جائفتان و	ان	قطع اذنيه أو أشاهم ا فذلك
ل	له دية فى احدها بوج	القاضى	نصفها او يجب فى كل عضو أشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنصف دية وان أ	شرف به	على العمى ولم يعم قسقط والاعمش والا خفش	ونحو ذلك	سواء اذا لم ينقص ضوءها ا
م	منه فان نقص قدر فى حكم	الدين الفار	ق بالحق فان لم ينضب الحكومة	والعا	مة من الاعصاب توجب بكل ل
و	واحد من أجنان الماء	فى	ربع دية وفى المارن وحده الدية	شعر عو	الان لا الحاجر والطرفين والقياس ص

ا	ان الاخشم كالصم	وز	عموان في الشفتين اللدية وكذا السان ناطق	ق وفي كل	آخرس حكومة اما الطفل وان	ن	
ل	لم يكن قد مضى من عمره ما	برا	و يعرف به اشارة النطق واشارته قالو	ا	تجب اللدية فيها	ا	
ع	عليه وان نبتت في	تمرا	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعرة الكل سوا	هـ	للتنظر في التفاضل وقد	د	
ص	صرحوا بالتسوية بين كاسر الظاهر و	بين	من قلعها السخ على الصم و	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و	
ب	بها حركة وقلقلة استمر بها	بطلان	المنفعة حكومة فان نقصت فكالمالمة في	اسما	الوجهين فان عادت سنه	هـ	
و	وكان منغورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	واحدا	لم يثغر اسقطه ولو	و	
ا	ابان اللحية في اللدية وفي	وجيه	اضه	يف تندرج فيهما الاسنان وفي احدى النصف	هـ	ذلك البسمة	م
ل	ليسد نصف اللدية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	حضر	ديتها وحكومة ثم من	ن	
ك	كل اصبع عشر من	بن	لبون وغيره كنسبة اللدية والاعلة ثلثها واما	مو	جب انملة الاجام بالقطع	ع	
ف	فنصفها والرجل كاليد في	عبا	رتمهم وفي حلمي المرأة اللدية وفي حلمي	ت	الرجل حكومة ومضى	ي	
و	وفد كسر الصلب ويا	س	من المشي وجبت اللدية فان فقد المشي	و	الشكاح فديتان وفي عضو	و	
ا	الذكر اللدية سواء كان	في	صغيرا وكبيراً وعين والحشفة كالدكرو	معد	م بعضها يلزمه بالقط ويحب	ب	
عل	على نسبتها والانتبان قد	ر	وافيهما اللدية كالدكرو في اللتين دية وكذا	ي	شفرها والافضا	ا	
م	موجبته اللدية والنظر ان	مضا	هـ وأذهب به وجبت اللدية وكذا السمع وذ	كر	وان في الشم اللدية وقيل	ل	
ا	الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام اللدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بالقسط وفي الصوت دية لا ارش	ش	
ن	نوجبها فيه ففي الداهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	و	كذا المضغ وقوة الامناه ولو قطع	ع	
من	من رجل رجل اطرافا	عامه	لديان ثم سرت الجراحات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر	
ا	الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزه عمدا والجرح لم يسد مل فكذلك في	أشبه	الوجهين لا غيره والقول	ول	
ف	فيمالا تقدير فيه	أن	الشرع يوجب في الحكومة	ذلك	جزر نسبتته الى اللدية لا	ا	
ع	عضوا الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	للقويم هذا لا يجوز	لا	
ال	الابعد الاندمال واما الواجب	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	علم	ان للمرأة نصفه وتلزم	م	
ال	القيمة في الرقيق والاطراف	الر	قيق لها من القيمة نسبة اللدية في الحرفيته	ور	تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ن	
ع	عده خطوه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	أ	علم باب العاقلة واليه تقول	ج	

ر	رجوع ما يجب لافرق بين الر	بع والعشر	والدية الكاملة في الخطا وشبه العمود	سما	العلماء ما خلا أصلا	ا	
و	وفرع من العصبية عاقلة والد	ين	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	يؤيد بقدم وفي قول	ل	
ض	ضعيف يستويان ثم الموالي	من	بعدمهم وهم المعتقد ثم عصبته من كان	نييا	عن البلد أو حاضرا هناك	ك	
م	منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه	بالانتقال بدمهم الى معتق المعتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقها وليس	س	
ا	العتيق عطل بالوان قدرفي	سنة	الله فاس عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجز — زولم يـ ع	ع	
ي	يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسعين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في	لا	ظهر وأما دية النفس فهي	ي	
ن	توجب ثلاث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	تنصرف	ديـة الذي في في	في	
ف	فرد سنة أو جبو ذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرفيق	ق	
ق	قالوا الاظهر ان	القاصي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المعر	وفية وفي الاثنين خلاف	اف	
ال	الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى	ي	
ف	في الاطراف ان أجل أر	شها	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالبع عاقـل ثابت	ن	
ا	الفني ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط هي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه	
ظ	ظلمنا ثم تقدير الشرع	أجد	الا	مور العن نصف دينار والمتوسط أربعة ومن أعـ	سر منهم	آخر الحول	ا
هـ	هذاعنه وان اسغنى أو بلغ	ابن	آخر الحول لزمه باب كفارة القتل	فو	جها على من أحدث قتلا	لا	
وي	ويمن ذلك لمـجـي والجنسون و	الو	الدوا العبد والذى في خطا وعمد وذي جنين	وا	ط بـكل شريك كفارة وهو و	و	
نـ	نـخـدن الظهار تستوى كفارتها	ابل	ز	عموان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم	و	جوبه باب البغاة في الاصل	ل
ت	تحریم مخالفة السلطان والتخذ	ير	منه والبغاة مخالفة بغيره بغير ترك انقيا	داود	فـع عن حق وهم في	ي	
لف	لفيف شوكة متأولين	تقي	اذا كان فيهم مطاع والافتطاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في الخمس	و	
ال	الـمـلـوات وكفر والسلف في	الدين	وأظهروا الاعتقادات الخوارج وهم	طا	نعمون لم يقدمواعلى	ي	
ن	نـقـالنا لم نقاتلهم ويحكم	في	شهادة البغاة بالقبول ونفذت وعضاؤهم بالحق	وصا	رما أخذوه من الزكاة أو و	و	
ا	الجزية مجزى في الاصح و	الثاني	لا يجزى وكذلك اذا قاموا أحداصم ويحكم	لما	بكم كتاب قاضيهم بالبينة والتلاف	ف	
ب	باغ على عادل وعـكـه	من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و	يبعث الامام قبيل القتال الى	ي	
هـ	هؤلاء البغاة أمينا غير	صفر	من التضيعة يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلمة ولو	شعبيارده أو شـبهه أزالها	ا	ا	

ل	رأى ذلك جاز ولا يقتل	و	الله جـوزت قتالهم فان سألوا مهلة	سنة	فان أصروا على الخلاف فان	ب
م	لي أن تفترق كلمتهم والانتا	محمد	يتبع مدبرهم ولا يطلق أسيرهم في شريعة	احد	مشتهم ومدبرهم ولا	م
ن	على قتلاهم وما يعم ويفنى	صلى	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	ي	نطلقها به الحرب في أقو	ن
ذ	حينئذ وهذه الفتنة	الله	نحوه لانقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	و	ذماهم كالنار والمنجنيق	ذ
ل	بمقتله مدبر من الحق	عليه	في اتلاف مال الباغى والاستمانة	تسعين	لا تقطع زرعها ولا	ل
ك	ويجب الضمان على الفتنة اقله	و	يقضى بنقض عهد ذى أعانهم عالم بالتحريم	الى	كما لا يستعين بكافروا	ك
س	الدفع عنه وليس	عليهم	نـ ومن قصد قتل رجل بين الناس وجب	الا	فات بفعله بعضهم حق	س
ي	كذابهم ويحب ان يحصى	و	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	ن	عل عليه الدفع عن نفسه وا	ي
لا	ها واما قتله فهو يجوز	اسما	الدفع اذا أمكن بادن الوجه ترك	و	ن نسائه وحماية المال جائزة	لا
في	وغيره لو تضر في	البلدا	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	لم	ا اذا خشي عدوانه و	في
ا	رى عينه جائزا	ن	نظره والمكان حرمة ولا حرمة له فين كا	يزل	س يحجب أو غيره من كوة ولم	ا
ل	يقول اسنان العاض تجمل	رو	الكل	السلطان ولو أعما أو أصاب قريب عينه فأت فهد	م منه ولا يعاقبه	ل
ر	بذلك منه ولا يصير	لا	في فك الحية اذ لم يقدر على التخلص	الملك	ه هـ درا ان ندرت بنزع يده وله	ر
د	الابه باب المرتد	تنصرف	بميمة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذ لم	الانسان	في في ذلك ضامنا ولو عدت على	د
ف	ذلك فن حذف	في	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	شرف	الرجوع الى الكفر بعد	ف
د	تقول اذا ارتد	المعرفة	كفرو بكفر من علق كفره والسكران أهل	قاصدا	الرجوع الى الكفر بعد	د
ل	سب مع الكفار ويؤمر بالدخول	الا	لصحتهم منه وكذا المجنون والمكروه	طريق	م محصفا في قاذورة	ل
س	ذارجع الى الاسلام قبلنا	وا	ان استتابته في المال وقيل ثبت	الحق	ت جمع رده وأما الصبي فلا	س
و	لى الامر عليه بالقتل ولو	سطاو	تعزيره تأديبا وان أصرت عليها	حسن	ق قبل القتل في الاسلام	و
ا	وه مختلف فيه والذي قطعوا	دابقا	وعزرو ملك المرتد حال الارتدا	طريقة	الرجوع فان عاد ثم أسلم	ا
ب	ايه فهو موقوف كما هو على	وبدا	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها	أميئا	ر رماه باقتل غيره خالف	ب
و	لم يحكم بالاسلام أما	وهجر	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	على	ب بصحته انه موقوف ويعطى	و
ا	ان كان أحد أبويه مواليا	ا	أو وحده فانا نحكم به وولد المرتد مسلم	الخليقة	و وجود اسلامه فان أسلم فهو	ا
					ا اذا صلى بدار الحرب عند	

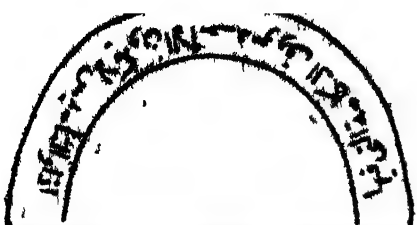


ل	للام وان اورد امعا	الى	الكفر فولد ما مر تدعى الاظهر وقيل مسلم	و	قيل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ط	طائفة الكفر يداره ويجز	ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا تعد	و	وشو قال الى الولد عذرا
و	والعاجز يدرو القادران	توفى	ما تظالم لنفسه والجهاد فرض كفاية	و	يتعين بحضور الصف والغزو والمتابع
ي	يسحب ان ينال فيه	رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو في	و	لم يبي والمنون والمليد
ل	لا يجب عليه بل يسقط	عنه	وعن مريض وأعرج وأقطع وعبد	و	قدها بة ثم الدين الحال على
ا	الغني يحرم السفر سواء من	يوم	جهادا أو غيره ونقول للفرير	و	ومن أبواه مسلمان أو أحدهما
ث	ثنا عزمه الى	التا	هب للجهاد لم يجزله حتى يذاله	و	ذلك فان احاط عدومنا
ل	لزم القتال الكل وماو	س (أح	دا التخاف ويكره غزو بغير اذن الامام أو من	و	الامر اليه ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يحل	عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	و	هذه الطائفة ان يكونوا
و	وفيهم لا يفتنون وفيها	من	القوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم أولا
ف	فاؤلاويحرم علينا الغرا	ر	فان زادوا عن مثلنا جاز فان	و	أحد من القتال
ي	يريد الانصراف اليه ور	بيع	العودة أو التحيز الى فئة يريد	و	صرفها اليهم مستجدا فلا خلاف
ا	انه يجوز ولا نحكم ان	الا	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	و	فافهم ذلك
ل	له وهو أسير او مخن ف لا يتنا	ول	من سلبه شيئا وكذا الورما من الصف	و	اعلم ان
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالامر خلافا	و	للسا
د	دون أبويه بل سبق السابق في	سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ودمو	و	در
يد	يدين بدنيهما ونسترق بالاسر	ثلاثة	الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	و	أحوال
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسترقاق والغداء فيهم	و	خا
ب	بطالانه فان بادر	و (أح	لم قبل ان يرى الامام رأيهم سقط القتل ولو	و	كان
ث	تحت حكم مجتهد جاز ويكونا	نما	ان جابا ويردون ما منهم ولو نزلوا	و	منها
ر	رسم الحاسكم أمره لزم	ن	يعصم دماءهم وأموالهم وان أسلوا بعد	و	توكيد
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دلنا رجلا على قلمة وكان قد شرط اذا	و	فعل
في	فيها أو غنيمتها جاز	ية	منها فخرج منها جارية اعطيا ولو عدمت أو	و	كان

١	انها ماتت قبل الور	و	د بالظفر فلا شيء له أو بعد الظفر فالبديل	منصوب	ص على وجوبه	٥
ل	له وهو أجرة المنزل ويجوز دفن	دفن	مياهمهم وهدم ديارهم وتخریب آ	با	رهم وعضد أنجارهم وقطع ع	ع
بس	بساتينهم الا اذا كانت في مد	في مد	ينة أو مكان يقلب على الظن انا	نحو	زها فيسحب الترك والوالى لى	لى
ى	ينهى عن قتل البهائم الاماما رسته	رسته	الرجال عايها بالقتال وآلات	ضرب	اللهو تكسر كلها لا ا	ا
ط	طبل حرب وما يوجد من الا	الا	نجيل والتوراة معهم فزقوا	ضر	المأكول يؤكل وكذلك لك	لك
م	ما ذبح لاكلو شر	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من أخذه أمر	با	رجاعه الى المقسم وان أسر سر	سر
ق	قوم كفار عبد المسلم حكم فيه	فيه	بانه لسبيده باب قسم السبي	و	الغنيمة الغنيمة ما أدركه	٥
ط	طلابه بايخاف خيل و	في	ذلك يقع الملك للغنائين باقضاء الحرب و	اذا كان	فيها سلب فهو و	و
و	واجب للقاتل ثم	تمز	ل من الغنيمة خمسة اقسام خمسة احدى اها	كان بمعنى	المصالح كسد الثغور وثانيها ا	ا
ع	على بنى هائم وبنى المطلب	المحر	م عليهم الزكاة للذكر مثل حظ الانثيين ثم	ان	غنيهم وقدرهم سواء في ذلك لك	لك
و	والثالث يتامى يقسم على ر	وس	الفقراء منهم والرابع المساكين ثمان السبيل ه	كذا فعل	الائمة وأما باقي الانحاس س	س
في	فيقيم في الغنائين وأمر و	برد	الراجل الى سهم والفارس الى ثلاثة قالوا	و	لا يسهم لغير ر	ر
ال	الخييل فلو كان راجلا لفرقه الله	الله	فرسا قاتل عليها وقيت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه	٥
كا	كان فارسا ولو عارفس من	مثواه	حتى انقضت الحرب عد صاحبه راجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع	ع
م	منعت ومن حضر الحرب	وجمل	يقاتل حتى قتل ومات بعد انقضائها استحق وان	كان	قبل انقضائها لم يحصل ل	ل
ل	له شيء وكان نصيبه	الجنة	ويرضخ لهي وامرأة وعبد ويكون الذي	جاريا	مجرهم ان حضر باذن ولي ي	ي
ا	الامر ببالأجرة وكذلك	ماوا	في مع العسكر من خدام وتجار يعطون	على	الاظهار كغيرهم اذا ا	ا
ح	حضر وواقاتلوا والذي جعلو	ه	رضيا يكون من الانحاس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤلم للكفار بنفل والنفل ل	ل
ذ	ذكروا انه زيادة تشريط	وكانت	تؤدي من سهم المصالح والى ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كفرض ض	ض
م	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فزعامناو	مثل	مال من مات من أهل الذمة مة	مة
ض	ضائعا لا وارث له فيخمس و	تؤثر	بانجلس أهله المذكورين وتصرفه على وص	فالفعل	المذكور في الغنيمة ويجعل ل	ل
م	ماعداه للاجناس وأهل	العلم	أمر و اوضع ديوان وعرفاهم يعطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والعطا ا	ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	أعجب	ويستوى الهاشميون والمطلبون ن	ن

و	ولو استويا في السن واحدها	كان متصفا	قدم على الاورع ثم الانصار ثم	ضرب	بساير العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم الجهم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات اعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداء	ا
ي	يبتل منفعتهم كأمراض	بها	صار زنا وأعمى أو جنت أو طال به	عمرو	همرم وهو جندي لم يسلخ	خ
ا	اسمه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار النقي وقفا	خالدا	يقسم عليهم كما وصفت	ت
ل	باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لايصح الامع ولي الامر	فيكون	عقد هال من اتع كتابا	ا
س	سواء اليهودي والصراقي ومن	ثبتت	لهم صحف يتسكون بها كصحف ابراهيم و	ز	بور داود وللجوس وكذا من	ن
ر	رجع آباؤه قبل النسخ و	اليمة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالاترام أحكامنا وبذل الجزية	في	كل عام وأقل ما يجزئ	ي
ع	عن الواحد دينار ولا تأخذ	لولده	الصغير منه شيئا والاكثر ان تراعى ويجوز ان يعمل	موضع	الجزية خراجا ويجوز	ا
ا	أن يجعلها زكاة ويضعها وصاحب	السيوف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذكر عددا	لا	صناف فرسانا ورجالا وبسبب	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على فقير ذي	اعدا	م ويتزولونهم في فضول مساكنهم والتبني	المفعول	واجب والصبي لا يدخل	ا
ا	اذا بلغ في عقد أبيه ولا يجزئ	ته	الاعقدي يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتعنيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو بلا مال	ل
ل	لزم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخنثى والعبيد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	فت
م	مذته مثل الجنون	الها	جهم ساعة ويرفع وجبت والا واجب أن تو	لف	أيام الافاقفة في الاصح	ح
و	ويعصان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللال	زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه	هـ
ك	كالزنا أقتناء عليهم	على	شرعتنا وان اعتقدوه غير حراما	م	كالخمر فلا تلزم عليهم	ك
ذلك	ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخففها عن بيوت المسلمين عمو	اونو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرسالا بفلان او حاروا	ليا	مرهم الوالي أن يركبوها بالا كفو كا	نت	ركبهم خشبافان فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	يه (أو بلد	الجأناهم الى أضيق الطرق وحملوا الزنا نير	ورفعت	فوق ثيابهم واذا دخل	ا
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم حد يد في رقبته نه	نه

م	مع المروق شروطه فقام	السير	ان يسرق قد روي دينار فلو سرق	سبع مائة	رحل فبان بخس
ن	ناضيا اذا تم النذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا اكلوا	حد	ربع دينار فلو قطع
هـ	هده دينار لم يقطعوا	من	احد سبيكه ذهب وزنه ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سوت به عضو بلوع
أ	العلماء انه لو اخرج عن	مكانه	من الحرز نصابا ثم ندم على ما احدث	نه	فرده قطع في ذلك
و	ولوطنه فلو سرقه	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان دينار اقطع	من	سرق خيرا او ما هو
ض	ضرب من الملاحى نظرنا	مامهم	منه ان بلغ مكسره او اناه الحرز نصابا على	السن	التمتين قطع وبشرط كون
ا	المروق ملكا لغيره فلو سرقه	تم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	ادخلها شركه حرزها
ف	في يده فني قطعه او جبه	منصورا	لحقة منها لا قطع وبشرط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاصلك او فرعك او مال
م	مالك ما لا لم يجب القطع	ويوم	القصة لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيا	سرقه غيبرهم وعرف
ح	حد دناءه وان لم يقرر وكان	الحا	ثا بالسرقه له فيسه حق كس يكون	من	المقرء والمال زكاة وكذا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	المان جوع لا قطع واشترط اهل	العلم	الحرز في المروق وهو
و	وجود ما بعد حطافي عشر	ة الناس وعرفهم وفيه اماره	سرقه حلال في الذبح	الاصح	يقطع ولو ضم
ف	في حرز منسوب فجاء	من	يملك الحرز ففتحته واخذته وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم
وي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا او غيرهما فحرزها بحرز جفاء المالك و	الا	موال التي للفاص بحد
ال	المغصوب فسرقها وجب اربو	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع باحد و	د	يمه ولا يختل دهمو
ب	بنفسه لو نهب حرزا و	ولى	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المتقو	ب	مما قطع الخرج ولو ان السلوق
سى	يلد في ماء او رماه	من	الحرز الى خارجة قطع ولو حليت طفلا	ونظمت	عليه فلا تدفعه الى بيع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	احباب العصم لا يقطع وانبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ
سا	سارقا قرحتى بصدقه من	قصد	ه بالقرار وهل للولى ان يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	ان لم عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد به يده اليمنى
م	منه يده اليسرى فان	بنى	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى	لما	نجوز منه حد
و	وجب تمزيقه ويقطع بسكين او	سيفوا	خذت دهن او غلبته بالنار و	دخلت	محل القطع فيه ولا
في	في الاكفاه بكنيف يقطع	باد	ت اصابها فان كانت يده اليمنى شلوا	زيد	واليمنى وقطعت اليسرى



إلى بينة سرقين قالوا
 البائها سقط للقطع
 فمن أخاف السيل بكم
 رعاية للمسلمين فن أخذ من
 أيسار جبهة اليسرى
 جاوزها أرل و
 ما بلغ نصاباً وأحلى
 وأصلح قبل الطفرة وهد
 في في الأتربة أسكر كثيره فور
 ال الجند على المكاف لان كان
 منهم جلد أربعين والعشرين و
 ضابطا لتعيينه في احد الوجهين و
 راحة ونحوها فوهه صلح
 على قدره كبس وضع ومرر دور
 ولوع في مستحق الحد فأراد
 اذا عفي فللامام التمزير في أ
 لم يكن يصلح للقضاء
 هنا انهم لو قلده
 زاده وسكناتيه بائزو
 بعزم سكانها الاول ولوا
 الحكم في غير حد لله جاز
 في غير طلبة أن يكون مسلماً
 في ألبه ودرجته أن لا يكون

في القطع بل يكفي واحد ولو سرق ثم
 ما اليسار فلا يسقط عنه القطع
 وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب
 صاب سرقه من غير شبهة قال أهل
 من قتل قتل حقاً ومن قتل ونهب قتل
 بعضهم انه يصلح حتى يسيل صديده و
 اولم يأخذ مالاً ولا نفسه اعزرو ووقع الا
 في سقط حده باب حد الخمر وحلة انقرو
 حرام القليل والكثر منه في حكم
 شر به صيداً أو مجنوناً أو حربياً أو ذمياً أو
 ذا جعله الامام للحرمة انين أو بعض قاي
 يتعب والصحيح يجري سوطاً وندمال والشايعي
 المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يمرر
 في عبدوا الاربعين في حر و يستوى
 اليه تعزيره لم يجز في الاصح و
 الوجهين كتاب القضاء هو فرض كما ينفو
 تعيين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه
 الامر الى الفضول فله القبول والطلب
 لفاضلين فاكثري بلد جاز عند أهل
 أعني الخصوم أو الخصمان حكموا رجلا و
 قبل الحكم لا يشترط بعده في الاطهر ورو
 ذكر لسوا عدلاً كما جاهدوا ان كان أمياً في
 ما شئسدة بلا ضرر ولين بلا جسو
 رخصاً في الامور يسأل عن البلد ومن فيها

عينه أسكلة أو اذا
 ذهاب الجواب المحاربة أو جوبوا
 بطلب قطاع السيل ل
 قطعت يده اليمنى وقطعت
 ذلك ثم صلب ثلاثاً فاذا
 اذالرمه وماخوذه خمس
 عان من تاب من هؤلاء
 في ان كل شيء
 سواء في التحريم ويكون
 جبل المكروه لا يحدفن كان حراً
 نوابه جاز والسوط لا
 يحسده باقراره أو شبهة لا
 للامام فيه كل أحد
 هذا جميع المعاصي في الاصح
 ان مستحق التعزير
 أن لا يطلب ولو
 أولى منه كره والمعروف
 من أو محتاج طلب بذلك
 لا ينقض أحدهما كلمة
 دواله وهو يصلح لقضاء
 القضاء باستحقاق من كملت
 الوجهين جميعاً بصيراً بالحقا يكفي
 في الامور يسأل عن البلد ومن فيها

د	رب أمانة وفقهه ومن	ي	اليه العدة وعمن في الحبس فن كا	ن	منهم فيه مظالم	ا
و	وجب اطلاقه وبسئل عما اجتمع	و	حصل عند الاول من السجلات وبأخذها ويتبع	سنة	لقضاء في مشاورة العلماء الفحول	ل
في	في المشكلات وله استخلاف واحد	د	منهم في عمله ولا يتخذ ذوقا ولا حاجبا في	ربع	اتخذ له الحكم فان احتاج فلا يؤثر	ر
ا	الحاجب أحد الخصمين ومن كان	ذو	خيانة من أعوانه ووكلائه أبعدته عن مجلسه	و	يوصى وكلاءه وأعوانه بالتقوى وي	وي
ل	لله في أعمالهم	و	قصدتهم وأبعدهم من المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	تسعين	يعرف بهم الشهود فان كان	فان
س	سمى رجالا واتخذهم	ل	لأجلهم فلا يتخذهم أماء ولا يتعدان لايعار فوائدهم اذ برن	وتعرضت	عنده حكومة لملوك	ل
ر	رقيب له أو لاتبه أو أليه	في	حق رفعها الى خليفته ويجوز للقاضي أن يتحكم	لمعرفه	وصديقه ولا يتقضى ولا	ا
يع	يعقد في غيره ولا يتسه والحكم	الرا	سم له ذلك لا ينفذ ولا يرتضى ولا يرد الهدية	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	ن
م	عمن له عادة جازا اذا	بع	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	ن ردها فهو وأولى ويجوز اذا	ا
طو	طوب بالاحضور في وليمة	من	غيره يميز بل يساوي بين الناس فان	فاض	ذلك وكثر أتى بمالا لا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	جا	عة الحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	على	عطش ولا في حال	ل
م	مسحطة ولا مفرحة ولا	دا	م قول ومرض مقلق ولا عند نزاعكم	سحاب	الموم ولا حاقن وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	الان	أولى فان حكم نفذ حكمه وليفسح مجلسه و	كر	اعتماد المسج بذلك ثم	م
ش	شريع له التأديب بخصال	فان	ة ان يجلس مستقبلا القبلة وان تلازم	مه	الهيئة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكتاب بالقر	ب	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عن	ده	زمن مجامعة المشاورة والتكلم	كلم
ف	في المشكلات وأحوال	بلادهم	أهلها ويستحب أن يترك القمطرين	بدي	مجلسه محتوما وان حضره	ه
ثم	ثم خصوم كثيرة فن تقدم	حصو	له في المجلس بدأه وان تساووا بدأ	با	القرعة ويقدم السابق على غيره	هـ
في	في حكومة واحدة لا يزيد	نهم	عليها أعني السابقين ويسوي بين الخصمين في	لكرامة	والجلس لكن يرفع مسل	ا
عل	على كاف في المجلس	وأهلك	منه من انزاحوا الخصمين أو قدم أرباب الثروة	والنعمة	ولا يلتقن من أغفل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	منهم	من جوز له تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخصم	أو أضاف	ما عليه الى ذمته حتى	ي
ي	يفرم عنه جاز وينظر	كثيرا	في الامناء وتدره وفي أموال الايتام و	الى	من وصى بهم ولو سأل أحد الناس	س
ح	حصر المعزول توقف	ثم	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود	لم	كالحكم أو قال أرشيت	ت
ش	شيا اليه أحضره والقول فيها	سار	من سيرة قوله وان ادعى جورا نظرا في دسا	يس	حكمه فما كان على تأسيس	ا

و	واجتهاد يسوغ فلا بد	الى	بقضه والانتقض بباب صفات القضاء	المدعى	اى اذا حضر فللقاضى هناك	ل
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى	ز	فاذا ادعى أحد الخصمين فأراد الاخر ان	رسمه	ويقطع عليه الكلام	م
ل	ليأخذ حق البداية	بيد	ه او طهر منه سوء أدبناه فان أكثر	المجاهد	واللددعزره ومن جا	ا
مد	مدعى او كانت دعواه	يوم	ذلك باطل لم يسمعها فاذا أصبحت	له	قال لا آخر ما تقول فيما	ا
يد	يدعيه فلن أقرفلا يحكم	الا	اذا سأل المدعى لان الحكم	وطرها	اليه فان أنكر حينئذ	د
و	ولا بدنة فلا يمكن اليقين من الا	ثنتين	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	و	ان نكل لحلف المدعى عينا	ا
ا	استحق وان نكل صرفه ما	الثا	ث ان المدعى عليه لو قال بعد المكول	نظر	ت في الحساب الذى كان	كان
ل	لى وجئت لاحلف فحلفوه	فى	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعى لى	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت	ت
ب	ب مجلس آخر ونكل المدعى عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بنة بعد اليا	س	والجهرت مع والى هو اذا	ا
س	سألبوا العدة أحسن	العشر	فى الرد فيقول زنى شهودا والعدول وان	كأنوا	اذا اربابهم فرقههم وجعل	ل
ى	يسأل كلاً عن اليوم	ين من الشهر	هو وعن الكيفية ومكان العمل ما	اتفقوا وعط	م) وجعل	فى
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	تقرون مكنه من حرجهم فاذا قال	لى	بنية تجرحهم امهل ثلاثا	ا
وا	وان سأل المدعى ملازمه	قام	عليه ملازما بينما يجرح الشهود	جامكية	الملازم عليه فان وافى	فى
لح	لحروج المهلة وسأل الحكم	الى	القضاء حكم له وان جهل عدالة الشهود	كل	ذلك الى من وكله	ه
ب	بهم وهم أهل المسائل ويتمهل	اليوم	والايام حتى يعرف حالهم ولا يسأل عنهم	فى	شهر	م
ب	بعد التهم امر أن يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد فى قضية	ثلاثمائة	غير عدول فلا بد	د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يعا	شهره	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه فى الباطن	دينار	جمع الى قوله لانه علم	م
ا	خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لوشهدوا به بعد التمه ثم جا	جا
و	وشهد رجلا لان يجرحه	جب	تقديم شهادتهم او يشترط أن يفسر الجرح	ايضا	فلوجاه المعدل فقال فقال	قال
ن	نشهد ان هذا الجرح قد تاب	بمده	وصح قدم ولو قال المدعى مرا	لغلمان	يقصوه لاعدلهم استوقف	ف
و	والاظهر ان القاضى يحكم بعلمه	ونخرج	من ذلك حنود الله وان سكت الخصم	مضا	فى سكونه لافى اقرار ولا فى	ى
ق	انكار جعل ناكلا ويعرفه	الى	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	فين	أو المنكرين جعل ناكلا فلو قال ال	ال
ان	انلى حسابا بالاعترافه	المعا	جلة فاعلم لوفى ثلاثا لم يجب اماله وان ادعى انه قضاه	وصرف	عنه الدين بابر أو نحوه وجب	ب

ع	عليه البينة فارغزجا	ز	للدعي أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة الى	ي	أن يرفع اليه البينة أمهل في
د	رهمهائلا تائم طوب	به	وللدعي ملازمته مدة المهلة ولو ا	ت	للدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستوصي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة كاملة	ا	حكم له بها فاذا
ض	صمها وطهر العائبو	لوا	مئدت المدة سمعت حجتهم وكذا الصبي ادبلغ و المر	ل	التمسرو ولودعي على رجل
ا	اما عينا أو دينيا في	الدمه	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ا و افق	ث	وحصر طائها والابث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحجة المحصور والوكيل كا فيها	ا	وتحلف في يدها واذا
ج	ضرب رجل في الارض جأ	ال	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضى من عين ما له والا فيبسي من ن	ن	عنده الى الحاكم الثاني
ا	الرجل المزم الذي	حذكه	الزمان أن يسأله انها القصية على ما كانت بارية	ي	جيب أن يسميهم واذا اذا
في	فستوفي له ولا مبالاة مع بعض	المالعين	اسماع البينة بل ينهيا فان جهل عدالتهم و	ا	و يستحب أن يكتب كتابا جامع ح
ا	امى الحكم حار مع القرب	فا	مانها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد عدلين انهم	ح	تقيره فان أسكر الامم و جا
ل	لديه ويغتصمه بعدا بيا	نخذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف واقية	جا	ان أقامها وقال لست حليف في
م	منافكر اقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسم وعلى المدعى البينة انه اسمهم فا	في	عليه الدعوى فان كان
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشاركة في الاسم أحضرته وأ قت	ق	عنده زيادة الوصف فان لم يكن ثم م
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان أكره فليأمر المتبى الدين ثم بدوا	م	أكرمه الله وسأل أن يكتب له كتابا ا
د	دحييل يشاركة في الاسم و	ما	وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي	ا	الحكم وغيره فقل ووقع فيه وكتب تطيره وأ ودعه في
ف	فيه ما جرى بمحضر	ومن	الافعلى طالبه ومحاضر الوعد أو الشهر على قد ر و	ب	جودها يجمع ما وقع ع
هو	هو من بيت المال في المصالح د	نخيل و	فيها ويبره والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرف من ا ر بعثة في الزنا لانا نه د	د	الحكم ونقضه ولو قاله ال
م	منها ويربط ويكتب عليه اللدة التي	دخل	ان خالف النص والاجاع والقياس وجب نفوا يرض	د	و خضعه منكران القاضي حكم له
و	خبرهم شهادة وان حكم باختاره ما	زيد انه	القاضي على ذلك الحكم فان عسرف وجود	و	نافذا بواب القصة و و
ن	معدلا حراما فاجبا تحيا	ول	لقسمة اذا كان مضموبا من قبل الامام فا	م	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان في ا ت ا يرض
ج	حملت الكفاية ولحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شيء فليبره منه في ع ر ف	م	في التبرع والاقبال للمشرع او يثبت

ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بجوهر يتقا	بعض	فيه الشركاء ولورضوا	١	
و	وقالوا انقسمه وخرقه	شعباً	منعناهم وما يبطل به انفعه المقصود كثيراً (لنؤ)	الى	والحمام الصغير فليس	س	
ف	فيه قسمة الا	ن	يتر	اضون ولو كانت القسمة مضرّة بأحدهم نظرت	ان	كان الطالب لها هو الذي	ي
و	وقسح الضرويه منع	وا	ن طابها شر كاهه احييوها والقسمة التي	توفا	بها الحقوق منها ما ليس	س	
في	فيه تفاضل فيقسم اجزاءها	خذاً لما	فللقسمة الاخر او بما لها كما امر	الله	بالعدل ويكتب لكل	كل	
ا	اسمه في رقعة تفر	ربه	ثم تدوح الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يبره ثم	م	
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء جازو	الله	أعلم ويحترز عن تفريق حصنه	ه	
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بعدها وأما قسمة التعديل فكون مثلاً	بر	بيع وأرض تختلف اجزائها ثم	م	
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت في قسمة دارين فاعلى كلاً داراً أو ترا	ضوا	جازوا من كره البعض	ض	
م	منهم وان لم يكن	غار	ما لم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجبرو	نه	لامن نوعين ثم	م	
ل	لنذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها اجبار وهي ان يكرن بأحد الجانبين (بئرا)	و	أشياء لا تتصور	ر	
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الزاد الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة	ه	
ح	حين القرعة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قباهها وقسمة التعديل بيع وقسمة الاجز	اعلى	الاطهر افراروا ولو اقسام حقاً	قا	
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وابا	القرعة اشترط الرضا بعد ما من مسوس له	(مرتبته	الحصص اذا قسم فيمكن	ي	
ف	في حق خروج القرعة وان	د منهم	حد وأقام بنية يحيف أو غلط عليه	في	قسمة اجبار نقضت ثم	م	
ي	يفطر فيما قسم بالتراضي فان كان	مما	قسمة يبيع فلا أثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه	ه	
ا	أصل لا في باب الدعاوى	و	البيانات من وجد دعواه عند أخرفا	نه	يجوز له انتزاعها بنفسه	هـ	
ل	لكن اذا خشي حدوث	قتل	أو قسمة ما لم يجز الا بالقاضي ومن بعده حقه	ثم	وجده أموالاً استوفى منها	ا	
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقر أعير بمنع فلا يجلو	انتقل	الى الحاكم والمعدى اذا	ا	
ر	رأى دعوى تقديري قدره	كثيراً	كان أو قلة الإجنسه ونوعه أو عيناً ينضبط	الامرفى	وصفها وصفها يوم	و	
ي	يذهب بصفتها السلم وان	حدث	بها تلف وجب ذكر القسمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في انبسات	ن	
ع	عقدته له بولي وشاهدين من	بعض المد	ول) ولا يكفي الاطلاق في الاصح و	الى	في نكاح الإمسة انه حصل	ا	
م	مفسوف من المبيته	انه	البحر عن طول حرة والاصح ان	المؤمنين	لا يكافه ذلك في العقود المالم	و	

ب	بل يكفى الاطاع وادا	سمع	القاضي البنية الكاملة لم يحلف المدعى بها	و	لوقال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وإذا قضى حاتم على أبي	الغنا	في هذه ولو ادعى عليه فسق الشهود	لد	الشهادة فوجهان الأصح	ح
ل	له تحايه ولو قال لي ما أبر	زنه	صدقى وادفع به فامهلوا أمهلنا	ه	لأننا والناس أحرصار	ر
م	من الأصل فإذا سمعنا بالعين	يقولون	بمن أحرار صدقة ناههم والصبي إذا ادعى	الملك	فيه رجلا ولم يعرف في	ف
ك	كونه حرا نظرت فان كان	مر	سالا ليدله عليه فلا بد من البينة	النأ	طريق الحكم وإن كان	كان
شو	شوهه في يده فحق	نوا	فقعه وتحكم به بملكه لا بد من الملقط وإن	صر	ح يدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فإن ادعى عليه ملاقا	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعى	عاه حتى يقول ولا يجب أن يطلب	ب
م	منه بئى والاحمد لله	السلطان	ما كالأثم يحلف المدعى حيث دعى حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقه ومن ادعى	على	رجل فريضا ويحوه فقال لا يستحق	في	ذمتى شيئا وسكت	ن
ع	عند حوايا كافي أو الحرف	فيما إذا	أجاب سب السب فحينئذ قالوا	ايا	في بالمدعى حلف على النفي المهم	م
و	والصحيح لا يقبل بمنه	حتى	ينفى فيها السب والمهرهون إذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
ل	لن يلزمى تسلمه كماء ومن	يتو	لى حسط مل برهن أو أارة وأقر به لملك	فا	بكر الملك الأوتن من عليس	س
في	فيه الإيعين المالك إذا	طا	لما لم يقم بينة فلو قال المال لاني الصعير	أو عطاني	هذا بعض الناس من	س
ا	أعطاه أو أس هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه فقرر	أب دينار	والماق لرجل مجهول فما	ا
ل	لهم نزع ولا تصرف عن	جناه	المصومة فيحلف نه لا يلزمه التسليم	وأخرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بينة ولو أقسره لعين	فا	ن صدقه أماله اسقلت المصومة فمناه	لى	ملك وإن كذبها	ما
س	سئل تركناه في يد المقر ولا	يكس الام	في الأصح أن يثبت بها مالك وإن	الجاء	ه إلى غائب معروف فحينئذ	اذا
طو	طوبت وصرفت المصومة عنه	وفي	المال تبسقى الدعوى على عائب وهي حا	نرة	والحكومة مع العبد الباني فيما	ا
ال	الزمنه عقوبة وإن كان	الثا	بت بعتانيته مالا فالحكومة مع السبد	والجاء	نى لا أقسر له ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	ي	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكة	وقال لا تخربل أجرتى	ف
ج	جالتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بينة تمارضنا ولو تنازعا في	وشغل	تحت يدعها أو تحت	ث
مز	مز زيد ويده وأق سامو	شهر	كل بينة أم ملكه تمارضنا وسقطنا ولا نغز	بأمر	الكثرة فلو كان أحدنا	ا
ح	حمايتيما بذلك شاهد ديرو	شو	هدمع إلا خر عشرة فلا ترجع عند	الجها	بذرة ورجع شاهدان في قول	ل

ط	طائفتهم على شاهد وعين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها اول بل الخارج يسـ	ق	ق
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج اليه بالحكم ثم حضرت للدخل بنية	و	أقامها سمعت واستحسن	ص	ص
ع	عند ذلك العدين وحكمه	السلطان	هـ ان اعتمد نذرية بنية عند	الدلا	ونعوه ولو قال الخارج مشترى	ي	ي
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	ملك وشهدت بذلك بنية قدمت ولو	وصات	بنية تتم بباقراره ليد	د	د
ق	في ملك ثم ادعاء لم يسمعها	النا	طرق الحكم الا اذا صكرانه انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهد له	هـ	هـ
ال	اليه بملك مؤرخ وتقاً	صر	ت بنية الآخر لم تؤرخ فيها مساواة ولو أرح	هداو	هـ اذا ما تقدم أقدم وأقوا	فوا	فوا
و	ولا أثر للسارح مع البدو	المهور	والاحرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في	في	في
ا	أمن لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الاً أولاً يعلم للملكه من	يوم	ملكها امره لاوله الشهادة ملكه	هـ	هـ
ف	في الحال لان الاستصحاب	من عظم	ولو أثبت بملكه شيء راو دابة مستحق	النا	من من الحمل لا واداءه مصلداً	ا	ا
ر	راحت به ولا غمره موجودة	به	ولو اشتهر بشيء فاستحق رجوع على	من	بأنه ولا يلزم	م	م
ا	القيمة بل اذ ارد الثمن	انحصرت مادة	الطالب ولو تداعى امره عيين	من	رجل وهى في يده سمع ع	ع	ع
ق	قوله من آقرله أحذها وأصح	الخلاى	لا يتلف لثاني والا فان فاما يد بين حذاء	الحرم	تاريخها والاخرى صفه مدينا	ا	ا
ص	صاحب الحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احدها بعارضات	سنة	العارض ام يمايه قطان	ن	ن
م	معاً على الصحيح ولو مات عن	مخالف	ومو في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثابه ادا مات على	ي	ي
و	وفق دينه وكان كافراً بالخائر	سهم	البراث الكاهـ را لذي هو لدين أبيه تا	بعو	لواقام كل بنية مطلقة بما	ا	ا
ق	في دعواه قد صام المسلم	ملك	اليمن أو شهدت احدها له مات يوم	ثمان	من الشهر وأحر كلاً منه وهو	و	و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	حرى ان أحرك لاه الكفره عارضتا ولو لم يهـ	رف ما د	يهـ وشهدت لكل بنية وأطلقت	ت	ت
كا	كاشا متراضتين ولو مات في	طراف	البلاد كافر وخلف مسلماً وكافراً ولد	يهـ	قال المسلم هو	و	و
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذب الاخر صدق المسلم بيمينه ولو	قد	مكل ومعه بنية با دعا	ا	ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	حا	مونه في شعبان والكافر قال	ل	ل
م	مات في شوال قدم الكافرو	تمزي الى	اليه باب ايمين في الدعاوى وم ادعى الى الثاني	الى الثاني	حقا ام انى دين أو في	ها	ها
شم	شمعاً أو غيرهم وليس للمدعى	يوم	الدعوى بنية وكانت غير مدوم وأراد	منه	اليمين حلف فان سكل عنها	ا	ا
و	و رمت على المسيدي الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين سـ في يكلف وقيل بسـ	سـ وهو د	اليمن هنا متعذر ومن ما هو هو	و	و

هـ	هذا المدعى في نعم وفي ثل	ما جرت به	ما كشاده لعبدده وموكله وكذا العاقلة في	دعوا	ق شهود القتل ولو شهد بطلاقة	هـ
ز	زوجته ابناهما قبلت	هنا	(وتقبل شهادة أحد الزوجين لا تخبر من غير ربه	رفه	بل قبلها فيما له وعليه ومنعوا	وا
ج	جوازها على عقد وشروط	لك	بعض يجوز معه لسروره وبهرج بصليته و	المتدا	ول بنهم اسم انسه لا بأس	س
ا	أن يشهده وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو رايس يثبت واذا	فقه	الامر لم يصبطه فلا يستعمل	ق
خ	خبره ولا شهادته وممر	كن	حربصا على أدائها ويصدرها مبادرة له	عار	عاص وتردالا فيما هو	و
ر	راجع الى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشاده بطلا	فه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا	ا
م	ميقان عدة وعق ومثل	هذه	عقوعن قصاص ونسب وحدود لله لكن	مد	الستر في الحدود أفضل واذا قال	ال
و	وحكم بشهادة كاهن	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وبغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض	ض
في	في الاظهر ولو شهد ص	ما	بانخ أوريقي أو كافر ثم أعادها	ملكه	الله رتبة الكمال قبلت ثم	م
ال	الفاقد اذا تاب قبلت شهادته لا	كس على	غير واقعة فقد رد فاما بعد الاختبار	وجعل	كثرتهم مدته سنة وعندهم	م
س	سائر القصاصا وجميع ما	يد	ي لا يكفي فيه شاهد واحد الارصان وا	لد	يناقول له لا ند أن يتنمع	ع
ر	رجلان كميرو وبالزنا قالو	الا	بدمش شهادة أربعة رجال أو هز	نما	وتقبل شاهدان فما	ا
ي	يقربه من الزنا وينبئ	مير	المؤمنين في المال والعقود المالية	كلها	شهادة رجلين أو رجل	ل
ع	عضده امرأتان وأما غير	الاموال	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ	فلما ملكه	الله كهذه وجهان والشرك	ك
و	والاسلام وسائر ما يطاع الر	جل	عليه غالباً في شترطه رجلان	وبعد	ذلك ما لا تراه الرجال عابدا كنفاس	س
ال	المسراة وبكرتها والارتضاع	بدرهاو	عبود النساء المستورة فمشت ناربع سوة وبنت	هذا	برجباين أبصا وما يثبت بامرأين وذكر	ر
من	من الحقوق يثبت في حكم	الدين	بشاهدوعين الا عيوب النساء وعوها أما الوقف	فن	حلف مع شاهدان موثره	هـ
س	سبل هذا وقفا فلا يصح من منهج	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبت به بذلك انه	وقف	والشهادة على العمل نحو	و
ر	رعى وضرب وغصب	زياد	ة ونقصان ونحوه وهما فلا تجوز الشهادة	على	نهي من ذلك ككثرة وشذ	نذ
ج	حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول	هذا	مثلي تعمل للشهادات	ن
م	من أهله والنكاح ومن	ملي	ابرا أو طلاقا ورا ككلام شترط رؤيته وسماع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الاعما	ا
ك	كذلك الاصم الا اذا كله	و	هو مصغ باذنه يكلمه فيها ولا زمه الى القاضي	(و اد	اها وتعملها قبل العمي أو تحمل	ل
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	استوت أجبرها القاضي ابرهاا الشاهدو	(لو رجد	وارجلا وهو بالعدالة موصوف	في

و	وأخبرهم إياها	ز	لتحمل على الأصح وتجاوز الشهادة بإحصاء	ل	فيه الاستعانة من نسب وكذا موت
ف	في آدمي وعنفق وولا بكافة	ل	ووقف وسكاح ومثل في الأصح ولا	ل	عن شرطها وهو أن يستفيض ويتضح
ثم	ثم يسمعه من جمع يؤمن	مو	اطأتم عليه وبمد اجتماعهم على كذب	أ	أو خطأ والشهادة بالملك باليد المجردة
م	عنوعه بل إذا أصم إليها	ل	بالدار مثلا والسكنى والتصرف مدة طويلة	ل	أو لم تعار من ماروس عمل شهادة أو سمعها
ف	فطلب الاداء فامتنع أتم ولا يجبره	السا	لأنه يمتنع بالامتناع ومن طلب لها ولم	تجد	معها ثانياً نظرت فإذا كانت
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	شاهد ويعين كالسالم ومتعلقاته في	له	من عذروا ويحب أدائها والأفلا
عل	على الأصح ولو تم دفيها	الدا	مع فيه شاهد ويعين أحد الشاهدين وقال لا	ل	تأق باليمين معه لم يجز بل
ن	بأمربادائها فان أ	صر	على الامتناع أتم ولا تجب في ذلك تأ	ويلا	ولو جوب أدائها شروط لا تنطبق
في	في اللدنة الأتم الإيهام اقرب	قا	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا يجب	فيه	الاجابة الثاني العدل له أما
ال	العاسق المجمع على وسقه فلا	يما	ري أن الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد ر	وي أن وجوب الاداء العاسق فيه
ف	مصارح العدل الثالث عدم العدول ليس	على	المريض إجابة بل يثبت البه في فصل	أذنت له	وقالت تشهد على شهادتي هذه
وا	والأنا شاهد بكذا فاشهدك أو	هدم	إلى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحصر قاص بل كان سامعاً
له	له يقول أشهد أن فلان من	الجد	أر أو مبيع الفاعل على الأصح والادعاء	يصلح	إلا في حق آدمي أمانى
ز	زنا وضموه يثبت له الله فلا	والا	صل إذا مات أو جرت جارت شهادة الفرع	ما	أذفى أو أرتد فلا
ج	جوارها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قول شاهدي فرع لمردود الشهادة فان	وجد	كاملة حال رفعها
و	وأديا الشهادة جاز و	ناهضا	أن بالحمل عن اثنين وقيل يشترط أربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعمقوية والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع اليهود عدا منهم
ط	طولوا بالقصاص وان صرحت	عبا	رثهم بالحط فالدية ورجوع القاص كرجوعهم	لا	عذرة عما عليهم كالتفريط
و	وان رجعوا جميعاً فصاحب	الخلافة	ينظر فيما يقضى رجوعهم فان كان يؤد	ي	إلى وجوب القصاص فلا دفع
ي	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نالو رجوع من ذلك ضمن أيضاً
ل	لكن لو رجع الولي كان	فما	أنهم بالجميع ولو رجع الذر في مال غرمو	ب	ببسطوا عليهم ولا يقبل الواجب
ن	نقض من الشاهدين الأولين نعم	في	ما إذا رجع بعضهم وبقى منهم نصاب خلا	ف	فان أحد الوجهين يلزمهم بعض المال
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	في باب الأقسرار في إذا أقر بحق لنا	في	صح أن كان سليل في التصرف

١	اذا اقرار الصي والمجنون لا يبا	ح	قوله وان ادعى البلوغ بطرت وان قال	بلغت	بالاحتلام وكان وقت ت
٢	لا يهـ اذ امكنه صدق	فا	ما بالسن فيلزمه اقامة المشقة	فيه	واقرار له صدق
٣	بما يوجب عقوبة أو	سد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	من	بده المال اذ امكن كان
٤	سيده يكذب ولو ضارب في	البلاد	وعامل باذن سيده واقرفي	ملاقة	الادب بمال صح ومتى شا
٥	طالبه العامل بما اقر	و	ينص من كسبه وتجارتها اقرار الحرفي	المعارض	من المرض صح نافذ
٦	والوارث وغيره من الاحرار	العناد	سواء ولو اقر هو ثم الوارث يدب عليه اقس	المال ولا يفـ دم اقراره وادا	ا
٧	ر روعه فاقركمها حين	سأل	يجب بطلانه وشروطه اقراران يكون من	صا	بده أهـ لـ لـ لـ و
٨	ج جاء واقرب له لم يوح	الله	لهاشياً وان اقر العمل في الدطن	أ	لماس بمال نظرت فاذا
٩	ر زعم انه بارث ونحوه جاز	ان	أطلق فكذلك الاطهر وان قال	حصل	شراء منه بطل ولو قال
١٠	صح بحماره هذا لم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الاصح وشـ ر
١١	ب يده حتى يثبت به أحد من	الحلق	ولو قال لي عليك ألف فقال	الد	ي عليه الدءوى وي
١٢	و وهو ينازله زه أو احتم	على	هذا أو اجمله في كدك فاس	هو	باقراره وقوله صدقت أو
١٣	ن سم أو بلى اقراره	طا	ثمة بقول لم يرى اقراره وقوله أبا مقررته أو	ما يقو	ل أو قد رأيتني اقراره وكذا
١٤	و وقتك أو قد ادتر	عته وان	قال أبا مقرر فلقه وكذا اقره	على	الصح ولو قال رب المال
١٥	في فيه افس الالف فقال	يد	ي الله بمال وأقضيك أو أمت من يقصه	وما	أسألك الامهـ لـ لـ م
١٦	ا أو اصبر حتى أفتحه هو اقرار	في	الاصح ولو قال داري أو توي أو ديني الذي	في	دقمة زيد لك حري بحري
١٧	ل لعوا الحديث ولو لم يكن	أيام	الاقرار في يد المقلد ر لم يحكمه اذ اصار	ضمن	يده ولو قال هذا حرا لا تجوز
١٨	و وصية زبده ثم صار في	دولته	بان اشتراه حكم عليه بحريته وكان	ا	فنداه من طامه ويصح بالمجهول كما
١٩	ا اذا قال له عدي ثني و	انه	يقبل تفسيره باقل ما يتحمل وبجدة ر وبا	لكتاب	الموفى ولا يقبل مالا لا
٢٠	ف فائدة فيه مما يحرم	على	الناس اقتناؤه كالحنزير والكلب	هذا	في غير العلم وفي العلم اختلاف
٢١	ر راجع اليه والى انظر المحترمة و	كل	ما في مناه مما منعمان بيعه ولم يبع	من	اقتناؤه واختار واسه فيه
٢٢	م من الوجهين قبول كل	شي	من ذلك لا رسله وعبادة من يرض ولو يرض	الترام	مال ووصفه بانه عظيم
٢٣	مق عظيم كثير ونسره بقليل	قد	ره قبيل لا يسري حين وكاب ممل	ما	اذا قال له على كذا

أقول من الألف ونسبته	في ذلك ويصح إقراره بنسب منه ويشترط في	ذلك	أن يصدقه الحسن وأيضاً
لا يكذب الشرع كسبته	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتساباً	حالاً	وأن يصدقه المستحق فلو و
لست استلحاق صيرت و	نقلاً لانه ذابغ وكذب لم يطل و	لو	استلحقه بالما في كذبه فلا
له اليه الابالينة	استلحاق الميت جميع اذا أتى به على و	جاءه	وشروطه وبرنه بل ل
منه هـ ذاء	والذي ولدته في ماضي ثبت السب	الكريم	دون الاستيلاء فلو قال ل
لم يعلقه ثبته في ملكي	اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة	ودقر	بسب ولأمنه انزوجه
أذكر لال الولد لزوج و	في فيمن ألقى السب بغيره شرطاً ملحقة	با	ان شرط السب ذكرناها
ثم هي أن يكون	السبب الملق به ميتاً أو يكون	من	يلحقه بالمت يعلم علم
له ذاه وارث يحدوي	جميع الميراث ويحوزه فان لم يحزه لم يثبت في جنا	جنا	بالمقرو لا يشار كده ولومات
ل و خلف عايل و	أفستحق على وحده أحالم يثبت فان ما	ت	شدد وعلى حائراً لونه لم
لى الله على محمد	وآله وسلم غاية التسامح الموحب لكرامة في دار	اليعيم	م

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل * د. محمد الله سبحانه وعالي والثناء العزيز
قد تجزى بالمطبعة البهية الجميلة * ذات البراعة في الصناعة والآلات الجلييلة * طبع وأخرج هذا الكتاب
عزيز المثلث، الذي عز أن ينفع له ما جمع على منوال * المسمى بعنوان الشرف * أسكن الله مدته في
الجنات اعلى الغرف * فاقداً في فيه بديع صنع لا يجارى * وحسن وسع في هذا الأسلوب لا يبارى
حيث احتوى رومنه خمس ثمار في غصنه الا خصر * هدايا ليس على الله يستكر * ولما
أطلق ملتزمه النظر في رياض محاسنه البهية * سمع بالانفاق على طبعه بتلك العامة
السنية * الكاثنة بصير المازيه * وقاه من الاقارب الربيه * الحالة
بجارة حوش قدم العاهرة * إدارة حصرة محمد افندي مصطفى دى
الماتر الباهره * وقدم طبعه المظم * في أوائل شهر
شعبان المعظم * سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى



ونسمة من هجرة سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم * وشرف

قدره الجليل

وكرم

()



